



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تحليل وقياس اثر المعروض النقدي في النمو الاقتصادي في العراق
باستعمال منهجية ARDL للمدة (2003-2020)

رسالة تقدمت بها

شهد حسون راضي عطيه

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

سامي عبيد محمد التميمي

2023 م

1443 هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ
بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ
تَقُومُ * وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ
وَإِدْبَارَ النُّجُومِ ﴾

[الطور: 48، 49]

صدق الله العظيم





الاهداء

أولا الحمد والشكر لله عز وجل الذي أنار دربي ووفقني في هذه الحياة والصلاة والسلام على أشرف خير الأنبياء والمرسلين.

إنه الحب يا سادة ووحدته الحب السبب والوسيلة، ومن غير المعقول أن أذكر الحب ولا أذكر احبتي بلساني وقلمي، أهديهم ما يليق بهم من كلمات إليهم وحدهم... إلى أبي الذي فارقنا بجسده، ولكنه ما يزال موجودًا من خلال أفعاله وكلماته ... إلى أول مدرسة علمتني مبادئ الكلام ولقنتني مبادئ الأخلاق وأضاءت لي الدرب وجعلتني

أشق طريقي في الحياة، إلى التي لا يمكن أن أفي بدينها مهما حييت، إلى قدوتي التي أقتدي بها وأفتخر بها مهما بقيت، إلى من كان دعاؤها مفتاحاً لأبوابي المغلقة وسر نجاحي.

"أمي الحبيبة"

إلى من علمني كيف أحيأ، وكيف أكون، وكيف تكون الدنيا وما عليها.

إلى من اهداني قاريي الصغير في بحر الحياة، وعلمني كيف أجذف بالقلم، وكيف أسبح بين الكلمات، وكيف أسند رأسي إلى صدره ولا أبالي بالعالم مادام بجواري، زوجي (الحسن).

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إخوتي (حسن ، سجاد) الأعزاء وأختي العزيزة (رغد) .

إلى رفيقة دربي وشقيقة أحلامي، وأختي التي لم تلدها أمي صديقتي (زهراء حيدر) إليكم جميعاً أهدي كلماتي...



الشكر والتقدير

يقول الرسول صلى الله عليه واله وسلم "من لا يشكر الله لا يشكر الناس"

من منطلق هذا الحديث الشريف أتوجه إلى الله تبارك وتعالى بالحمد والثناء والشكر كما يحبه ويرضاه على أن وفقني في انجاز هذا العمل.

وأقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور سامي عبيد محمد التميمي الذي لم يبخل على بالنصائح والإرشادات ومساندته لي في جميع مراحل هذه الرسالة

كما أتقدم بالشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الدراسة وتصويبها.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بأرقى عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني واسهم معنويا ومعرفيا في انجاز هذا الدراسة .

كما لا أنسى أن أشكر جميع موظفي المكتبة، لحسن معاملتهم وتسهيلهم لنا عملية الإعارة.

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس و أعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (تحليل و قياس اثر المعروض النقدي في النمو الاقتصادي في العراق باستعمال منهجية ARDL للمدة 2003-2020) , وقد ناقشنا الطالبة (شهد حسون راضي عطيه) في محتوياتها و ماله علاقة بها و نعقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بتقدير () .

التوقيع : 

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

الاسم : وداو ادور وادي

التاريخ : ٥ / ٤ / ٢٠٢٢

عضواً

التوقيع : 

المرتبة العلمية : أستاذ

الاسم : امجد صباح عبد العالي

التاريخ : ٥ / ٤ / ٢٠٢٢

رئيساً

التوقيع : 

المرتبة العلمية : أستاذ

الاسم : سامي عبيد محمد التميمي

التاريخ : ٥ / ٤ / ٢٠٢٢

عضواً و مشرفاً

التوقيع : 

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

الاسم : سلطان قاسم سلطان

التاريخ : / /

عضواً

مصادقة مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد

صادق مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة البصرة على قرار لجنة المناقشة

التوقيع :

الأستاذ الدكتور

عبد الحسين توفيق شبلي

عميد كلية الإدارة و الاقتصاد – جامعة البصرة

التاريخ : / /

اقرار المشرف

أشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (تحليل وقياس أثر المعروض النقدي في النمو الاقتصادي في العراق باستخدام منهجية ARDL للمدة (2003-2020)) والتي تقدمت بها الطالبة (شهد حسون راضي عطيه) قد تمت تحت اشرافي في قسم الاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، لذا اوصي بمناقشتها.



التوقيع:

المشرف: أ.د. سامي عبيد محمد التميمي

المرتبة العلمية: أستاذ

التاريخ: ١٥ / ١١ / ٢٠٢٢

توصية رئيس قسم الاقتصاد

(بناءً على توصية المشرف أشرح هذه الرسالة للمناقشة)

أ.د. أمجد صباح عبد العال

رئيس قسم الاقتصاد

التوقيع:

اقرار المقوم اللغوي

اشهد ان الرسالة الموسومة بـ(تحليل وقياس أثر المعروض النقدي في النمو الاقتصادي في العراق باستخدام منهجية ARDL للمدة (2003-2020)) التي تقدمت بها الطالبة (شهد حسون راضي عطيه)،
قد انيطت بي مهمة تقييمها لغوياً، وهي الان مستوفية شروط السلامة اللغوية .



المقوم اللغوي

أ.د صباح عبدالكريم مهدي

كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

إقرار المقوم الاحصائي

اشهد ان الرسالة الموسومة بـ (تحليل وقياس أثر المعروض النقدي في النمو الاقتصادي في العراق باستخدام منهجية ARDL للمدة (2003-2020)) التي تقدمت بها الطالبة (شهد حسون راضي عطيه)، قد انبسطت بي مهمة تقويمها احصائياً، وهي الان مستوفية الشروط.



المقوم الاحصائي

أ.م.د. علي ناصر حسين

كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاحصاء

المستخلص

تؤكد المدرسة النقدية بزعماء الاقتصاد الأمريكي الشهير (ميلتون فريد مان) ضرورة التناسب بين نمو المعروض النقدي والنمو الاقتصادي لتحقيق الاستقرار النقدي، كما ان هناك علاقة سببية باتجاه واحد من المعروض النقدي باتجاه النمو الاقتصادي في الاجل القصير اما في الاجل المتوسط والطويل فستتعدم العلاقة ويختصر تأثير المعروض النقدي في المستوى العام للأسعار، وان أفضل مقياس يعبر عن المعروض النقدي يتمثل بالمعروض النقدي بالمعنى الواسع (M2).

وحاولت الدراسة تحليل كل من المعروض النقدي (M1، M2، M3) والنمو الاقتصادي معبراً عنه بالنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق، وتوصلت الدراسة الى اختلال العلاقة وان المعروض النقدي ينمو بمعدل اسرع من النمو الاقتصادي كمتوسط للمدة الدراسة (2003-2020).

كما استخدمت الدراسة أحدث النماذج القياسية (ARDL) وبالاستعانة بأحدث البرامج الإحصائية (E. views12) وباستخدام بيانات إحصائية نصف سنوية لقياس أثر المعروض النقدي في النمو الاقتصادي وكانت النتائج مطابقة لآراء وأفكار المدرسة النقدية وان المعروض النقدي يؤثر في النمو الاقتصادي في الأجل القصير بمقدار (2.72%) في حالة استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ولتحقيق الاستقرار النقدي في العراق يتطلب الامر اتباع سياسة نقدية فاعلة لضبط السيولة المحلية من جهة وتحفيز النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
الفهرس	هـ
قائمة الجداول	و
قائمة المخططات	ز
قائمة الاشكال	ز
المقدمة والدراسات السابقة	10-1
الفصل الاول: المعروض النقدي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما (في اطار المدرسة النقدية)	60-11
تمهيد	12
المبحث الاول: المعروض النقدي والسياسة النقدية (اطار نظري)	38-13
المبحث الثاني: تفسير النمو الاقتصادي وفقاً لأراء وطروحات المدرسة النقدية	51-39
المبحث الثالث: إثر المعروض النقدي في النمو الاقتصادي في اطار المدرسة النقدية	60-52
الفصل الثاني: تحليل واقع المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020)	101-61
تمهيد	62
المبحث الاول: تطور المعروض النقدي في العراق (2003-2020)	77-62
المبحث الثاني: مصادر النمو الاقتصادي في العراق و مؤشرات له للمدة (2003-2020)	95-78
المبحث الثالث: مقارنة المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020)	101-96
الفصل الثالث: قياس اثر المعروض النقدي في النمو الاقتصادي في العراق و متطلبات الاستقرار النقدي	145-102
تمهيد	103
المبحث الاول: قياس اثر المعروض النقدي في النمو الاقتصادي باستخدام منهجية (ARDL)	140-104
المبحث الثاني: متطلبات الاستقرار النقدي في العراق	144-141
الاستنتاجات	145
التوصيات	147-146
المراجع	158-148
الملاحق	161-160

قائمة الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
1	الفئات الأساسية للأدوات الجديدة والمستحدثة للسياسة النقدية	66
2	العوامل المؤثرة في المعروض النقدي في العراق للمدة (2003-2020)	68
3	تطور المعروض النقدي في العراق للمدة من (2003 – 2020)	73
4	اجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2003-2020)	81
5	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة في العراق للمدة (2003-2020)	84
6	مؤشر نصيب الفرد من GDP بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2003-2020)	88
7	المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للسنوات (2003-2020)	90
8	المساهمة النسبية للقطاعات الإنتاجية في GDP في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2003-2020)	92
9	معامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2020)	98
10	نسبة تفضيل السيولة الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2003-2020)	100
11	نتائج اختبار جذر الوحدة وفقاً لاختبار ديكي فولر المطور (ADF) وفيليبس بيرون (PP) للنموذج الأول	111
12	نتائج تقدير النموذج ARDL	113
13	ملخص نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر للنموذج الأول	114
14	نتائج اختبار الحدود للنموذج الأول	116
15	مخرجات نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الأول	116
16	فترة الابطاء المثلى	117
17	اختبار سببيه كرانجر بين مكونات المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	118
18	اختبار سببيه تودا ياماموتو بين مكونات المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	119
19	نتائج اختبار جذر الوحدة وفقاً لاختبار ديكي فولر ADF وفيليبس بيرون PP للنموذج الثاني	122
20	نتائج تقدير النموذج ARDL للنموذج الثاني	124
21	ملخص نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر للنموذج الثاني	125
22	نتائج اختبار الحدود للنموذج الثاني	126
23	مخرجات نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثاني	127
24	فترة الابطاء المثلى	128
25	اختبار سببيه كرانجر للنموذج الثاني	128
26	اختبار سببيه تودا ياماموتو للنموذج الثاني	130
27	نتائج اختبار جذر الوحدة وفقاً لاختبار ديكي فولر ADF وفيليبس بيرون PP للنموذج الثالث	132
28	نتائج تقدير النموذج ARDL للنموذج الثالث	134
29	ملخص نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر للنموذج الثالث	135
30	نتائج اختبار الحدود للنموذج الثالث	136
31	مخرجات نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثالث	137
32	فترة الابطاء المثلى	138
33	اختبار سببيه كرانجر للنموذج الثالث	138
34	اختبار سببيه تودا ياماموتو للنموذج الثالث	139

قائمة المخططات

ت	عنوان المخطط	الصفحة
1	مكونات المجاميع النقدية	22
2	مخطط تنفيذ نموذج ARDL عبر برنامج EViews 12	107

قائمة الاشكال

ت	عنوان الشكل	الصفحة
1	الزيادة في المعروض النقدي	25
2	إثر المعروض النقدي في النشاط الاقتصادي	29
3	اللية عمل السياسة النقدية التوسعية	32
4	اللية عمل السياسة النقدية الانكماشية	33
5	تأثير المعروض النقدي في الدخل وسعر الفائدة	54
6	تأثير المعروض النقدي في سعر الفائدة	55
7	اثر المعروض النقدي في حالة تثبيت الدخل	56
8	الدخل الكامن	57
9	اختلال سوق السلع على وفق نموذج (IS-LM)	58
10	اختلال سوق النقود على وفق نموذج (IS-LM)	59
11	العوامل المؤثرة في المعروض النقدي في العراق للمدة (2003-2020)	71
12	تطور مكونات المعروض النقدي في العراق للمدة (2003-2020)	76
13	مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة	86
14	معامل الاستقرار النقدي في العراق	99
15	السيولة في العراق (2003-2020)	101
16	نتائج اختبار السكون لمكونات المعروض النقدي ومؤشرات النمو الاقتصادي	109
17	اختبار رتبة المثلى لأنموذج (ARDL) على وفق معيار (AIC) للنموذج الأول	112
18	اختبار (Gusum of Squares) و (Gusum) للنموذج الأول	115
19	اختبار رتبة المثلى لأنموذج (ARDL) على وفق معيار (AIC) للنموذج الثاني	123
20	اختبار (Gusum of Squares) و (Gusum) للنموذج الثاني	126
21	اختبار رتبة المثلى لأنموذج (ARDL) على وفق معيار (AIC) للنموذج الثالث	133
22	اختبار (Gusum of Squares) و (Gusum) للنموذج الثالث	136

المقدمة

لقد أدت النقود دوراً رئيساً في تنشيط وتفعيل اقتصادات الدول المختلفة بمرور الزمن، وارتبط ذلك بتطور القطاع النقدي والمصرفي بمؤسساته المختلفة، وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي بشكل عام.

إذ إن تأثير المعروض النقدي في النمو الاقتصادي قد أثار جدلاً واسعاً بين رواد الفكر الاقتصادي ، اذ يؤكد أصحاب المدرسة النقدية و على رأسهم الاقتصادي الأمريكي الشهير (ميلتون فريد مان) ان للنقود دوراً فعالاً في إحداث تغييرات إيجابية ، اذ يؤدي المعروض النقدي دوراً مهماً في تطور قطاعات الاقتصاد الوطني اذ يتضح هذا الدور من خلال أثر المعروض النقدي في عملية النمو الاقتصادي بشكل عام، لأن الناتج المحلي الإجمالي GDP هو أحد المؤشرات المهمة لعملية النمو، و ان السياسة النقدية تسعى جاهدة لتقليص الفارق بين نمو كمية المعروض النقدي و حجم التغير في الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى اخر تقليص الفجوة التضخمية الناتجة عن التسرب النقدي لتلك الكمية المصدرة من النقود الى خارج الجهاز المصرفي او استغلالها في مشاريع لا تساهم في الرفع من مستوى الإنتاج الوطني، وعليه فان معرفة مدى مساهمة تطور المعروض النقدي في نمو الناتج المحلي الإجمالي يعد امراً ضرورياً، فهو يعكس دور السياسة النقدية في نقل اثرها من الجانب النقدي للاقتصاد الى الجانب الحقيقي من خلال تفعيل النشاط الاقتصادي وتحفيز الإنتاج، و من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي في حالة اتباع سياسة نقدية توسعية و العكس عند تطبيق سياسة نقدية انكماشية .

اما في ما يخص الاقتصاد العراقي فانه يعاني منذ عام 2003 وحتى عام 2020 من ظاهرة نمو المعروض النقدي بمعدلات أكبر من النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا أدى إلى خلق فائض كبير في المعروض النقدي، وزيادة في الطلب على السلع والخدمات بصورة أكبر من الطاقة الانتاجية المحلية للسلع والخدمات، وتوجه الدولة لاستيرادها من الخارج، فضلاً عن وجود ضغوط تضخمية أجبرت البنك المركزي على اتخاذ إجراءات إضافية لتحقيق استقرار الأسعار. بمعنى آخر، هناك فجوة كبيرة بين معدلات النمو في الاقتصاد العراقي ومعدلات نمو المعروض النقدي، ومن هنا تبرز أهمية قياس أثر المعروض النقدي في النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية تحديد طبيعة العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في العراق، إذ يترتب على اختلال العلاقة بين المتغيرين حالات اقتصادية غير الملائمة ، كحدوث ضغوط تضخمية في الحالة زيادة المعروض النقدي بمعدل أسرع من معدل النمو الاقتصادي، او حدوث ركود اقتصادي في الحالة المعاكسة، ويحدث الاستقرار الاقتصادي فيما إذا نما المعروض النقدي بشكل يتناسب مع النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

بعد تغيير النظام السياسي والاقتصادي في العراق عام 2003 والمعرض النقدي ينمو بوتيرة أسرع من النمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا تبرز التساؤلات الآتية:

- 1- هل الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي حقيقية ناتجة عن تطور القطاعات الاقتصادية أم زيادات غير حقيقية ناتجة عن ارتفاع الإيرادات النفطية؟
- 2- وهل الزيادة في المعروض النقدي أسهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق؟
- 3- ما هو مقدار الفجوة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في العراق؟

فرضية الدراسة

تستند الدراسة الى فرضية مفادها: ان المعروض النقدي ينمو بمعدل اعلى من معدل النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة .

اهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

- 1- التعرف على مسارات وتطور كل من المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة.
- 2- قياس الفجوة بين المعروض النقدي ونمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة الدراسة.

3- قياس أثر المعروض النقدي في نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق باستخدام منهجية (ARDL).

4- محاولة رسم سياسة نقدية رشيدة في العراق من شأنها ضبط العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الاستقرائي لتحليل فصول ومباحث الدراسة باستخدام التحليل الوصفي وطرائق القياس الاقتصادي الحديثة ARDL وبلاستعانة بالبرنامج الاحصائي Eviews12.

هيكلية الدراسة

من اجل تغطية الموضوع فقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول ، الفصل الأول الاطار المفاهيمي للمعروض النقدي و النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما في اطار المدرسة النقدية ، اذ تضمن ثلاثة مباحث ، تناول البحث الأول المعروض النقدي و السياسة النقدية ، اما المبحث الثاني فقد تناول النمو الاقتصادي و تفسيره على وفق آراء وطروحات المدرسة النقدية ، في حين تضمن المبحث الثالث العلاقة بين المعروض النقدي و النمو الاقتصادي في اطار المدرسة النقدية ، اما الفصل الثاني فقد تضمن ثلاثة مباحث ، انصرف المبحث الأول الى تحليل تطور المعروض النقدي في العراق (2003-2020) ، و تناول المبحث الثاني تحليل واقع النمو الاقتصادي في العراق (2003-2020) ، في حين تناول المبحث الثالث مقارنة المعروض النقدي و النمو الاقتصادي في العراق (2003-2020) ، وقد اختص الفصل الثالث بقياس العلاقة بين المعروض النقدي و النمو الاقتصادي في العراق (2003-2020) من خلال مبحثين ، تناول المبحث الأول الاطار النظري للنموذج القياسي بالإضافة الى عرض و تحليل نتائج النموذج القياسي باستخدام منهجية (ARDL) ، اما المبحث الثاني فتناول متطلبات الاستقرار النقدي في العراق .

الدراسات السابقة

هنالك بعض الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي نذكر منها:

أولاً: الدراسات المحلية

1- دراسة الزبيدي ، 2013

عنوان الدراسة	التغيرات في العوامل المؤثرة في عرض النقود وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه
اسم الباحث و السنة	فالح نعيمش مطر الزبيدي 2013
الهدف	تهدف الدراسة الى بيان فاعلية العوامل المؤثرة في عرض النقود في إحداث أو معالجة المشاكل الاقتصادية وانعكاسات ذلك على النشاط الاقتصادي من خلال دراسة هذه العوامل وبيان أهميتها من أجل التركيز عليها.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إنَّ التغيرات التي تحدث في العوامل المؤثرة في عرض النقود تنعكس آثارها في متغيرات الاقتصاد الكلي سلباً أو إيجاباً فتحدد قدرة البلد الاقتصادية المالية والنقدية وان ذلك يبدو واضحاً وجلياً من خلال المعادلة النقدية لأي بلد من البلدان وتأثير تلك التغيرات يصب في النشاط الاقتصادي بشكل مباشرة.

2- دراسة الجنابي ، مطير ، 2015

عنوان الدراسة	العلاقة السببية بين التغير في عرض النقود ونمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1980-2012)
نوع الدراسة	بحث منشور
اسم الباحث و السنة	نبيل مهدي الجنابي ، عادل فضاله مطير 2015
الهدف	تهدف هذه الدراسة اختبار العلاقة السببية بين التغيرات في عرض النقود (M1، M2، M3) والناتج المحلي الاجمالي الجاري GDP ، بالتطبيق على بيانات سنوية للعراق خلال المدة (1980-2012) ، باستخدام سببية كرانجر، واختبار التكامل المشترك ، ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين والعلاقة التوازنية في الأجل الطويل والقصير

وقد أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقود بمقاييسه الثلاثة والناتج المحلي الاجمالي الجاري ، و أظهرت نتائج اختبار كرانجر وجود علاقة سببية تتجه من عرض النقود بالمقياس الضيق والواسع إلى الناتج المحلي الجاري ، وهو يؤيد آراء النقديين في تأثير النقود بالنشاط الاقتصادي

نتائج الدراسة

3- حياوي ، 2017

عنوان الدراسة	قياس وتحليل العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الاجمالي للعراق، حالة دراسية للمدة (1990-2015)
نوع الدراسة	بحث منشور
اسم الباحث و السنة	كلثوم عبد القادر حياوي 2017
الهدف	تهدف هذا الدراسة الى قياس وتحليل العلاقة السببية بين تغير عرض النقد (M1، M2) والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق للمدة (1990-2015)
نتائج الدراسة	وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين عرض النقد بالمفهومين الضيق والواسع والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، كما وأظهرت بوجود علاقة سببية تتجه من عرض النقد الضيق والواسع الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وهو ما ينطبق مع تحليل النقديين في ان للنقود تأثير في النشاط الاقتصادي.

4- دراسة الحمداني، الحمداني، نايف ، 2018

عنوان الدراسة	قياس إثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (2005-2015)
نوع الدراسة	بحث منشور
اسم الباحث و السنة	احمد شهاب الحمداني، رفاه شهاب الحمداني ، عبد القادر نايف ، 2018
الهدف	تهدف هذه الدراسة الى قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي بالاعتماد على برنامج EViews في التحليل

توصلت الدراسة بضرورة تحقيق التوازن بين عرض النقد في العراق وتحقيق النمو في القطاع الحقيقي من خلال تنويع القاعدة الانتاجية في البلد ، وكذلك بينت وجود علاقة طردية بين عرض النقد والنتائج المحلي الاجمالي اذ ان التغير في عرض النقد بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير بمقدار المعلمة 0.989 وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، و ان تأثير هو تأثير قوي جدا ، وهذا ما يجعل اراء وافكار المدرسة النقدية اكثر ملاءمة في حالة العراق في ضوء التحول نحو اليات السوق.

نتائج الدراسة

5- دراسة خوشناو، 2019

عنوان الدراسة	تحليل وقياس العلاقة السببية بين عرض النقود والنتائج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1988-2018)
نوع الدراسة	بحث منشور
اسم الباحث والسنة	صباح صابر محمد خوشناو 2019
الهدف	تهدف الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة السببية بين عرض النقود بالمفهوم الضيق والواسع (M1،M2)، والنتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق خلال المدة (2018–1988)
نتائج الدراسة	بينت النتائج بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقود بالمفهوم الضيق والواسع (M1،M2) والنتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، فضلاً عن ذلك فقد وضحت نتائج سببية كرانجر وجود علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة الى عرض النقود بالمفهوم الضيق والواسع وهذه النتيجة تدل على صحة ما ذهبت اليه نظرية دورات الأعمال الحقيقية بتأثير معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي على عرض النقود.

ثانياً: الدراسات العربية

1- دراسة عساف، 2018

عنوان الدراسة	أثر المعروض النقدي على الاقتصاد الفلسطيني
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
اسم الباحث والسنة	بيان مرزوق راتب 2018
الهدف	هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المعروض النقدي بمفهومه الواسع في النمو الاقتصادي في فلسطين، باستخدام نموذج القياسي للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).
نتائج الدراسة	كانت النتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية؛ إذ دلت على وجود علاقة تتجه من متغير عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما أن نتائج النموذج (ARDL) أوضحت وجود تأثيرات إيجابية لكل من عرض النقد الواسع وكذلك إجمالي تكوين رأس المال الثابت في النمو الاقتصادي في فلسطين في الأجلين القصير والطويل.

2-رمضاني وريمي، 2021

عنوان الدراسة	أثر صدمة العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للمدة (1990-2019)
نوع الدراسة	بحث منشور
اسم الباحث و السنة	وفاء رمضاني ، عقبة ريمي ، 2021
الهدف	هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر صدمة العرض النقدي في النمو الاقتصادي في الجزائر، وانطلاقاً من قاعدة بيانات ممتدة من (1990) إلى (2019)
نتائج الدراسة	وتم التوصل إلى أن حدوث صدمة هيكلية في العرض النقدي بنسبة 01 % ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والمتوسط بنسبة 0.05 % و 0.39 % على الترتيب، لتستمر هذه الزيادة إلى حدود 1.14 % في الأجل الطويل.

3- دراسة سعدة، كبير، سعدة، 2021

عنوان الدراسة	دراسة قياسية لأثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي باعتماد- Panel data analysis -في الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط " MENA " خلال المدة (2018-1980)
نوع الدراسة	بحث منشور
اسم الباحث والسنة	عبد الحليم بن سعدة، مولود كبير ، بلول بن سعدة ، 2021
الهدف	تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط " MENA "، عن طريق اختبار نموذج النمو الاقتصادي المكون من المتغيرات التالية : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ، رأس المال المادي ، رأس المال البشري والمعرض النقدي بالمفهوم الواسع.
نتائج الدراسة	وقد توصلت الدراسة إلى ان المعروض النقدي LM2، ورأس المال البشري LH، ورأس المال الماديLK يؤثرون إيجاباً في نصيب الفرد من الناتج LPIBH، في دول عينة الدراسة.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية

1- IKECHUKWU، 2012

عنوان الدراسة	The Impact of Money Supply on Economic Growth in Nigeria (1981-2010) (تأثير المعروض النقدي على النمو الاقتصادي في نيجيريا (2010-1981)
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
اسم الباحث و السنة	Nwankwoeze Ikechukwu، 2021

هدفت هذه الدراسة الى ابراز تأثير عرض النقود على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وكذلك التوصل الى الطرائق التي يمكن من خلالها استخدام عرض النقود بشكل أكثر فعالية في تحقيق الآثار المقصودة لتعزيز النمو الاقتصادي في نيجيريا، بتطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS).	الهدف
اثبتت الدراسة ان سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي في نيجيريا خلال المدة قيد الدراسة فشلا في التأثير بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في حين ان العرض النقدي هو عامل الانحدار الوحيد الذي أثر في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال مدة الدراسة.	نتائج الدراسة

2- Tariq، 2017

The Role of Money Supply in the Economic Growth of Pakistan (دور عرض النقود في النمو الاقتصادي لباكستان)	عنوان الدراسة
بحث منشور	نوع الدراسة
Muhamad Tariq، 2017	اسم الباحث والسنة
هدفت الدراسة الى توضيح دور عرض النقود في النمو الاقتصادي لباكستان خلال المدة من (1980) إلى (2014) باستخدام طريقة قياسية هي طريقة المربعات الصغرى العادية واختبار سببية كرانجر.	الهدف
وان النتائج التي توصلت إليها الدراسة استنتجت ان السياسة النقدية لبنك الدولة الباكستاني تؤدي دوراً مهماً في تحديد النمو الاقتصادي لباكستان، ومع ذلك، فان هذا التأثير التوسعي للمعروض النقدي مشروط بالتضخم الذي بدوره يمكن ان يعوق النمو الاقتصادي.	نتائج الدراسة

وبناءً على ما تقدم يمكن تحديد ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة بالآتي:

- 1- بعض الدراسات اعتمدت مقاييس عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 وبعضها عرض النقد الواسع M2 وبعضها الآخر معتمد على عرض النقد بالمفهوم الاوسع M3 اما دراستنا الحالية سوف تعتمد على المقاييس الثلاثة (M3،M2،M1) وربطها بالنمو الاقتصادي.
- 2-بعض الدراسات عبرت عن النمو الاقتصادي بنمو مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبعضها الآخر عبر عنه بالأسعار الثابتة وبعضها الآخر بمتوسط نصيب الفرد من GDP اما دراستنا فقد اعتمدت على المؤشرات الثلاثة في ثلاثة نماذج منفصلة.
- 3- ان بعض الدراسات قامت باستخدام نماذج قياسية مختلفة مثل ((Panel Data)) اما دراستنا الحالية فأنها تعتمد منهجية نموذج (ARDL).
- 4- معظم الدراسات السابقة استخدمت بيانات سنوية أما دراستنا الحالية فقد تميزت باستخدام بيانات نصف سنوية واختيار أفضل النماذج التي تفسر العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة.



الفصل الأول :المعرض النقدي و النمو الاقتصادي و العلاقة بينهما (في اطار المدرسة النقدية)

- المبحث الأول : المعرض النقدي و السياسة النقدية (اطار نظري)
- المبحث الثاني : تفسير النمو الاقتصادي على وفق آراء و طروحات المدرسة النقدية
- المبحث الثالث: العلاقة بين المعرض النقدي و النمو الاقتصادي في اطار المدرسة النقدية

تمهيد:

تعد دراسة المعروض النقدي والنمو الاقتصادي مسألة مهمة وضرورية لما لها من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام ، لذلك نجد ان المدرسة النقدية تنص على أن السياسة النقدية يمكن أن تعزز الاستقرار الاقتصادي من خلال استهداف معدل نمو المعروض النقدي ، وهي في الأساس مجموعة من الآراء تستند إلى الاعتقاد أن المعروض النقدي في الاقتصاد هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي ، إذ ترتبط المدرسة النقدية ارتباطاً وثيقاً بالاقتصادي ميلتون فريدمان الذي جادل استناداً إلى النظرية الكمية للنقود بأن على الحكومة الحفاظ على عرض النقود ثابتاً إلى حد ما ، وتوسيعه قليلاً كل عام بالشكل أساسي للسماح بالنمو الطبيعي للاقتصاد ، ومن ثم نجد أن السلطات النقدية في مختلف الدول تولي أهمية كبيرة للمعروض النقدي وتنظم إصداره بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الشاملة ، و ان زيادة النمو في المعروض النقدي هو سلوك الجمهور الذي يستخدم الأصول النقدية من بين الخيارات المتاحة لها من السيولة للمعاملات اليومية والودائع الجارية والودائع الادخارية والودائع الاستثمارية ، هذه الخيارات المتاحة لعامة المتعاملين الاقتصاديين تنبع بالشكل أساسي من حجم أو مستوى النشاط الاقتصادي للبلد الذي يتطلبه بالفعل هذا المقدار من المعروض النقدي المتداول في الاقتصاد بمختلف أجزائه أو مكوناته ، وأن المعروض النقدي له تأثير في عملية النمو الاقتصادي بشكل عام ، لأن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو أحد المؤشرات المهمة للنمو الاقتصادي ، إذ يؤكد النقديون أن للنقود دوراً فعالاً في إحداث تغييرات إيجابية في مستوى الدخل ، إذ أن الزيادة في المعروض النقدي قد تؤدي إلى زيادة مقابلة في الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير ، وأن تأثيره يقتصر على المستوى العام للأسعار على المدى المتوسط والطويل .

المبحث الأول: المعروض النقدي والسياسة النقدية (إطار نظري)

نظراً لأن المعروض النقدي من الموضوعات الاقتصادية المهمة وإن التغيرات التي تحدث فيه وفي معدل نموه تؤثر في متغيرات اقتصادية أخرى، فمن الضروري معرفة مفاهيم المعروض النقدي ومكوناته ومصادره، وأهم العوامل المؤثرة فيه، والتفسير النقدي للمعروض النقدي، ثم سيتم التطرق إلى تفسير المعروض النقدي في إطار السياسة النقدية.

المطلب الأول: المعروض النقدي (مفهومه - مكوناته - مصادره):

أولاً: مفهوم المعروض النقدي ومناهج تحديده:

1- مفهوم المعروض النقدي:

واجه الاقتصاديون صعوبة في محاولة الاتفاق على تعريف محدد للمعروض النقدي يتضمن مكوناته الأساسية، ويدور هذا الخلاف حول نقطة أساسية ماهي العناصر المكونة للمعروض النقدي إذ يشير مفهوم المعروض النقدي إلى كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع، وهي مجموع النقود على اختلاف الأنواع الموجودة في المجتمع خلال مدة زمنية معينة، ويمكن أيضاً تعريف المعروض النقدي على أنه مجموع الوحدات النقدية التي في حوزة المجتمع خلال مدة زمنية معينة. (شندي، عبد الخضر، 2016، 6).

وكذلك يقصد بالمعروض النقدي أو كما يطلق عليه أحياناً الكتلة النقدية هو جميع وسائل الدفع من النقود الورقية، والعملات الصادرة، والنقود الخطية، والعملات الأجنبية، وأشياء النقود التي يطلبها الأفراد والشركات المالية والإنتاجية بهدف المعاملات أو المضاربة التي تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي (كنعان، 2011، 392).

أو هو مجموع النقود التي في حيازة الأفراد مهما كان شكلها (معدنية - ورقية - بنكي - ودائع). (قناوي، 2005، 108).

أشياء النقود : ((هي أصول تتميز بسيولة عالية جداً ، يمكن تحويلها إلى نقد خلال مدة زمنية قصيرة ودون خسائر تذكر وهي أصول ليست سائلة كاملة كالنقود لذا يطلق عليها أشياء النقود أو مشتقات النقود، وتتشابه هذه الأصول مع النقود في أنها تعد ديناً على الجهة التي أصدرتها وحققاً لصاحبها بينما تختلف مع النقود في أنه لا يمكن استخدامها مباشرة في شراء السلع والحصول على السلع والخدمات إلا بعد تحويلها إلى نقود .)) (حداد، هذولي، 2005، 18)

وكذلك يعرف بأنه حجم الأموال المتداولة في الاقتصاد وتتكون من العملة النقدية، والعملية الورقية، والودائع تحت الطلب، أي مبالغ الأفراد المودعين لدى البنوك التجارية. (صخري، 2005، 201).

و كذلك يقصد بالمعروض النقدي أيضاً كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد الكلي في أي وقت من الأوقات، بشكل عام يتألف المعروض النقدي من العملة في التداول + الودائع المصرفية ، لذلك يختلف حجم المعروض النقدي على وفق حجم وطبيعة الودائع المصرفية الداخلة في المعروض النقدي. (العيسى، قطف ، 2006، 283)

وكذلك يعرف المعروض النقدي أو ما يسمى أيضاً بالرصيد النقدي بأنه مجموع الوحدات النقدية أو الوظائف الحالية للنقود التي في حوزة الناس في مجتمع معين في لحظة معينة وهذا التعريف يشير الى ان المعروض النقدي رصيد وليس التدفق، وهنا يجب التمييز بين الرصيد النقدي والتدفقات النقدية، فالأول هو كمية محددة يتم قياسها في لحظة معينة من الزمن، والثاني هو كمية محددة يمكن قياسها خلال مدة زمنية، هذا التمييز له أهمية كبيرة للنظرية الاقتصادية بشكل عام، والنظرية النقدية بشكل خاص، على الرغم من هذا التمييز فان الثاني مرتبط بالأول. فالرصيد النقدي يرتبط بـ "التدفق النقدي" من خلال "سرعة دوران الرصيد النقدي (أي عدد المرات التي يتم فيها استخدام الوحدات النقدية في التبادل خلال مدة زمنية معينة)". (يحيى ، 2001، 38)، وإذا أردنا معرفة المعروض النقدي في وقت معين فأننا نقوم بحساب الآتي (العتيبي وآخرون ، 2015، 291)

أ- العملة التي يصدرها البنك المركزي.

ب- نضيف إليها الودائع الجارية (عند الطلب).

ج - نطرح منها النقود في البنوك التجارية أي ان :

المعروض النقدي = النقد المصدر + الودائع تحت الطلب - النقد لدى المصارف التجارية.

يعد المعروض النقدي متغيراً خارجياً إذا لم يتم تحديده على وفق عوامل موضوعية ، أي انه يتم تحديده خارج النموذج ومستقل عن الطلب على النقود وهو ما تمت الموافقة عليه من قبل النظرية الكلاسيكية والكينزية والمدرسة النقدية، ويعد المعروض النقدي متغيراً داخلياً في حالة استيفاء

شرطين ، وهما ان المعروض النقدي لا يتم تحديده على وفق قرارات البنك المركزي ولكن على وفق المتغيرات الاقتصادية للدولة وان البنوك التجارية لديها القدرة على الحصول على قروض من البنك المركزي استجابة لمتطلبات الائتمان للقطاع الخاص (امينة و اخرون ، 2018، 12).

وتؤدي زيادة المعروض النقدي عن تيار السلع و الخدمات الى التضخم، اما في حالة انخفاض المعروض النقدي فتنتج عنها البطالة والانكماش والركود الاقتصادي، بمعنى آخر ان المعروض النقدي يعني الكمية المطلقة للنقود المتاحة في المجتمع، و يأخذ المعروض النقدي بوسائل الدفع الأشكال (M1 ، M2 ،M3 ،M4،M5) وهي تمثل مقاييس لقياس التقديرات المختلفة للمعروض النقدي .(سليمان و اخرون ،2020، 160).

واستناداً الى التعريفات السابقة تعرف الباحثة المعروض النقدي بأنه "عبارة عن الوحدات النقدية في حوزة الافراد (المجتمع) و الجهاز المصرفي خلال مدة زمنية معينة وهذه الوحدات تتحدد من قبل السلطات النقدية(البنك المركزي) ، وقد يشتمل المعروض النقدي على النقود الورقية و المعدنية و العملات الأجنبية و اشباه النقود و ودائع جارية لدى البنوك التجارية ، إذ يعكس المعروض النقدي مختلف انواع السيولة التي يمتلكها كل نوع من انواع المال في الاقتصاد إذ يتم تقسيمها الى مجاميع تسمى بالمجموعات النقدية وهي تمثل مقاييس لقياس التقديرات المتنوعة للعرض النقدي".

2- مناهج تحديد المعروض النقدي:

هناك نقاشات واسعة حول تحديد مفهوم معين للمعروض النقدي من حيث المكونات التي تدخل في تكوينه وكيفية حسابه ومصدر الخلاف يأتي من التطور المختلف للأنظمة النقدية والمصرفية وتوافر الأصول المالية التي تولد عائداً، وفي الوقت نفسه يمكن سحبها عن طريق الشيكات، ومدى تقدم العادات المصرفية للجمهور(الجنابي،2007،15)، إذ تعتمد البلدان المختلفة في قياسها للمعروض النقدي على أربعة مناهج هي (شندي ،عبد الخضر ، 2016، 6)

أ-المنهج التقليدي(الكلاسيكي) : يعتقد انصار هذا المنهج ان مفهوم المعروض النقدي يتم تحديده على أساس استخدام النقود كوسيلة لتسوية المدفوعات ، وان هذه الوظيفة تميزه عن الأصول الأخرى ، إذ يشير مؤيدو هذا المنهج الى ان مفهوم النقود يشمل فقط الأصول التي تُستخدم كوسيلة للتبادل ، وتتجسد هذه الأصول في النقود الورقية والعملات المعدنية ، وكذلك الودائع

الجارية ، لذلك يسمى هذا المفهوم بالمفهوم الضيق للمعروض النقدي (M1) ، وينقسم هذا المنهج الى منهج استنتاجي يبحث في وظائف النقود التي تميزه عن غيره ، ومنهج تجريبي و يعرف المال على انه أصول سائلة يمكن السيطرة عليها من قبل السلطة النقدية وتؤثر في الدخل الاسمي.

ب- المنهج النقدي (منهج مدرسة شيكاغو): يرى مؤيدو هذا المنهج النقود على انها سلعة رأسمالية لا نستهلكها بشكل مباشر ، بل نستهلك الخدمة (السيولة) التي يوفرها ، ويدعي الاقتصاديون النقيديون و على راسهم ميلتون فريدمان وانا شوارتز ان المفهوم الضيق للمعروض النقدي لا يعبر بصدق عن الكميات المتاحة داخل الاقتصاد، بينما يشير هؤلاء الاقتصاديون الى ان المفهوم الواسع للمعروض النقدي هو الذي يضع إطاراً مناسباً للحجم الإجمالي للنقود داخل الاقتصاد، وحجتهم هي ان التطور في الهيكل المالي لاقتصادات البلدان المتقدمة قد عمل على توفير مبالغ متنوعة من الأصول المالية التي يمكن تحويلها الى وسائل دفع في أقل وقت ممكن وبأدنى قدر من الخسارة ، وان الأصول المالية السائلة البديلة المتمثلة بحسابات الودائع لأجل ، الودائع الادخارية ، وكذلك حسابات القروض تعد دخلاً مستمراً على أساس الفائدة ، وهو غير متاح لطرائق الدفع بالعملة ولأكثر الودائع التي يمكن سحبها عن طريق الشيكات ، وبناءً على ذلك ، فان المعروض النقدي على وفق مؤيدي هذا المنهج يتكون من العملة المتداولة والودائع تحت الطلب وكذلك الودائع لأجل ، إذ جعلت اللوائح الجديدة للبنوك ومؤسسات الادخار حدوداً تفصل بين الودائع المختلفة التي تتميز بعدم وضوحها وإبرازها ، وان صعوبة تحديد مكونات المعروض النقدي والمجاميع النقدية سوف يؤثر في تعريف النقود على أساس وظيفتها كوسيط للمعاملات فقط ، فهذا الجدل دفع كلاً من (Milton Friedman and David Mazlaman) الى القبول بالمفهوم الواسع للمعروض النقدي (M2) عام 1963 ، وبناءً على مؤشر قوة العلاقة بين النقود والنواتج القومي الإجمالي واستقراره خلال الزمن فان (M2) هو مقياس افضل للنقود.

ج- منهج Gurley and show: إذ اشار كيرلي وشو الى ان المؤسسات المالية الوسيطة قدمت بدائل جديدة للنقود التي تتمتع بسيولة عالية ويمكن تحويلها الى وسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير وبأقل خسارة، ومن ثم ، لم تعد البنوك التجارية قادرة على خلق السيولة ما لم يوجد الى جانبها العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى التي تقدم الأنواع من الأصول الجديدة التي تعمل كملاذ مؤقت للقيم.(الجنابي،2007،21).

و لقد دعم كل من (كيرلي و شو) توسيع السلطات التنظيمية والرقابية للبنك المركزي لتشمل المؤسسات المالية الوسيطة، وهذا يجعل السياسة النقدية أكثر اتساعاً وأكثر أهمية نظراً لوجود العديد من الأصول التي تؤدي وظيفة التبادل وكذلك المخزون المؤقت للقوة الشرائية، وكثير منها مناسب لأن يكون أحد مكونات المفهوم الأوسع للمعروض النقدي (M3). (شندي ، عبد الخضر ،2016،7).

د- منهج Radcliffe-Sayers : هو منهج السيولة العام الذي يعبر عن المفهوم الواسع جداً للمعروض النقدي (M4) ، يشير مؤيدو هذا المنهج الى ان المعروض النقدي هو جزء من الهيكل الواسع للسيولة ، والذي يرتبط بقرارات الأنفاق على السلع والخدمات ، على وفق رأي مؤيدي هذا المنهج ، فان الهدف المباشر للسياسة النقدية هو التأثير على مستوى الطلب الكلي من خلال التأثير في قرارات الأفراد المتعلقة بالأنفاق ، ولكن هذه القرارات لا تعتمد ببساطة على مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد ، فهي تتأثر بشكل كبير بالإمكانات البديلة لخلق أرصدة يجسدها بيع الأصول أو الاقتراض ، وهذا يعتمد على سيولة الأصول المملوكة للأفراد الذين يقومون بالأنفاق على احوال السيولة للمؤسسات المالية ، فلاشك ان المعروض النقدي يؤدي دوراً رئيساً في التأثير بهذه القرارات. (شندي، عبد الخضر ،2016،8).

ثانياً: مكونات المعروض النقدي:

ان العناصر المكونة للمعروض النقدي تتمثل فيما يسمى بالمجاميع النقدية وهي مؤشرات كمية تتعلق بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور المصارف ، إذ تعطي معلومات للسلطة النقدية عن معدلات النمو ، و ان الكثير من البنوك المركزية سواء في الدول النامية أم المتقدمة اتبعت تحقيق الأهداف الوسيطة المرتكزة على معدل نمو المعروض النقدي بمعدل ثابت في حدود معدل النمو في القاعدة النقدية التي تبلغ حوالي 4% لمواجهة التقلبات التي تحدث في الأسعار خاصة في مدة السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي ، إذ ينبع هذا الاتجاه من قناعة قوية تجبر البنك المركزي على الحفاظ على معدل نمو ثابت و ضعيف للكتلة النقدية وهو ما يعزى الى النظرية النقدية المعاصرة لميلتون فريدمان (داغر ، فرحان،2017،28)، إذ تقدم هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية حول وتيرة نمو السيولات المختلفة التالية:

1- المجمع النقدي $M0$ (القاعدة النقدية) : تعد القاعدة النقدية من اسهل المقاييس والأكثر انتشاراً ، وهي تمثل النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي والمتمثلة بالأوراق النقدية فضلاً عن العملة المساعدة ، وتخضع للرقابة التي تفرضها السلطة النقدية على الإصدار فضلاً عن عوامل أخرى مثل تلك المتعلقة بحركة الأصول الأجنبية ، ولها أهمية كبيرة في تكوين النقد ، وتتكون القاعدة النقدية من جزء متداول يمثله الرصيد النقدي في حوزة الجمهور ويرمز له بالرمز E ، والجزء غير المتداول المتمثل بالاحتياطيات المصرفية ويرمز لها بالرمز R ، إذ يمكن صياغة معادلة القاعدة النقدية على النحو التالي: (عبد الصمد، 2018، 4)

$$M0 = E + R$$

2- المجمع النقدي ($M1$) ويسمى (المعروض النقدي بالمعنى الضيق ($M1$)): حدده الأسلوب التقليدي الذي ساد قبل ثمانينات القرن الماضي "عرض النقود" على أساس الوظيفة الفريدة للنقود كأداة لتبادل السلع والخدمات، وهذا النوع يسمى بالكتلة النقدية ويعرف بالمعروض النقدي ($M1$)، ويمثله إجمالي وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال مدة زمنية محددة، إذ يتم تضمين ما يلي في هذا التعريف: (خضر، طعان، 2018، 188).

أ-النقود المتداولة: هي العملة الورقية والمعدنية التي تستخدم في المعاملات المختلفة.

ب - الودائع: تتمثل بالودائع المحتفظ بها في شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب في البنوك التجارية، ويعتبر كلا الأدوات وسيلتين فوريتين للدفع ذات سيولة عالية .

إذ ينظر الى المعروض النقدي بالمعنى الضيق عند (Mayer) على انه يشمل العملة المتداولة خارج النظام المصرفي و لدى الجمهور والودائع الجارية للقطاع الخاص التي يمكن سحبها عن طريق الشيكات ، التي تعد نقوداً بينما الودائع لأجل والودائع الادخارية ليست كذلك ، ويرى (GUPTA) ان ما يحتفظ به البنك المركزي والبنوك التجارية والخزينة العامة من العملة داخل خزانها ، وما تودع به البنوك التجارية لدى البنك المركزي لا يندرج ضمن المفهوم المعروض النقدي لأنه يعد جزءاً من الاحتياطيات النقدية التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تلبية السحوبات والطلب على القروض، ومن ثم يمكن كتابة معادلة المعروض النقدي بالمعنى الضيق على وفق الصيغة الآتية: (الجنابي، 2014، 59-60)

$$M1 = M0 + R1$$

إذ أن:

M0: العملة في التداول (القاعدة النقدية)

R1: الودائع الجارية

باختصار فإن المعروض النقدي بالمعنى الضيق (M1) يحتوي على مجموع وسائل الدفع ، مما يتيح للوحدات الاقتصادية الاختيار المباشر والفوري بين مختلف السلع والخدمات ، فضلاً عن تسوية ديونها الناشئة عن التبادل ، ويرى النقديون أن (M1) هي بدائل قريبة للسلع والخدمات ، لأن التغيير في الرصيد النقدي له تأثير مباشر في النشاط الاقتصادي الحقيقي والتأثير الجزئي يرجع إلى شراء الأصول المالية غير النقدية. (خليل ، 2014، 108).

3- المجمع النقدي (M2) عرض النقد بالمعنى الواسع :يعرف بالسيولة المحلية الخاصة وهي تشمل (M1) فضلاً عن الودائع لأجل في البنوك وودائع التوفير في صناديق الادخار (شبه النقود) ، وهي أقل سيولة من (M1) (عبد الرحيم، 2014، 138)، و الودائع لأجل هي الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة لمدة محددة ومتفق عليها بينها وبين المودع ، ويتقاضى المودع عنها سعر فائدة مقابل تضحيته بالسحب الفوري ، و انواع هذه الودائع اما ودايع لأجل او ودايع ادخارية لدى بنوك الادخار التي تعد جزءاً من السيولة العامة للاقتصاد ، بمعنى آخر ان اشباه النقود هي جميع الودائع في النظام المصرفي التي لا تُستخدم مباشرة كوسيلة للدفع ، وعليه يمكن التعبير عن المعروض النقدي بالمعنى الواسع في المعادلة الاتية: (الشمر ، الشروف، 2009، 332)

$$M2 = M1 + R2 + R3$$

إذ أن:

M2 : عرض النقود بمعناه الواسع

M1 : عرض النقود بمعناه الضيق

R2 : الودائع الآجلة (الزمنية)

R3: الودائع الادخارية (ودائع التوفير)

ويطلق على الودائع الآجلة والودائع الادخارية مصطلح (أشباه النقود) بسبب تمتعها بدرجة عالية من السيولة . (عبد الصمد، 2018، 6).

4- المجمع النقدي (M3): عرض النقود بالمعنى الاوسع M3 ويضم هذا المجمع النقدي كل عناصر المجمع النقدي (M2) فضلاً الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية ونرمز لها بالرمز R4 ، وهي ودائع في صناديق الادخار والاحتياطي ، وكذلك سندات الخزانة العامة المكتوبة من قبل الأفراد ، فضلاً عن المؤسسات غير المالية ، وطالما ان هذه المؤسسات لا تنتمي الى القطاع المصرفي والنقدي ولا تخضع الى حد كبير لسيطرة السلطة النقدية فمن الصعب تضمين هذه الودائع في حساب المعروض النقدي ، لكن يجب ألا نخفي دور هذه الودائع في المعروض النقدي ، وبالشكل عام يمكن صياغة مفهوم المعروض النقدي بالمعنى الاوسع هذا من خلال العلاقة الآتية: (عبد الصمد، 2018، 2).

$$M3 = M2 + R4$$

إذا ن:

M3: عرض النقود بالمعنى الاوسع

M2: عرض النقود بالمعنى الواسع

R4: الودائع الآجلة لدى المؤسسات المالية غير المصرفية

5- المجمع النقدي (M4) تسمى السيولة العامة : تتكون السيولة العامة M4 من المعروض النقدي M3 فضلاً عن باقي الأصول المالية المملوكة للوحدات الاقتصادية غير المصرفية ، مثل الأوراق المالية العامة والسندات المتمثلة بالقروض سواء الصادرة عن الحكومة أو المشروعات الخاصة ، والسندات الصادرة عن شركات الاستثمار المتخصصة ، والبنوك العقارية ، والودائع الحكومية ، والسندات الادخارية والأوراق التجارية وتتميز الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل (حوالات الخزينة) ، خاصة تلك ذات الأسواق النقدية والمالية المتطورة ، بسيولة عالية ودرجة أمان عالية من حيث قدرتها على البيع عند الحاجة ، مع تعرضها لتقلبات طويلة محدودة في أسعارها هذا يعني انه يمكن استرداد قيمها قبل تاريخ استحقاقها. بالنسبة للسندات الحكومية طويلة الأجل التي

تستحق في أكثر من عام، يمكن استرداد مبالغها بسهولة. (الفتلاوي، 2017، 39)، ويمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية:

$$M4=M3+R5$$

M3: عرض النقد بالمعنى الأوسع

R5 : الأوراق المالية العامة ، السندات ، السندات الادخارية ، الودائع الحكومية ، الأوراق التجارية .

6- المجمع النقدي (M5): هناك من يضيف الى المجتمعات السابقة مجعاً نقدياً خامساً والذي يتكون من M4 ومضاف اليه شهادات الإيداع (عبد الصمد، 2018، 7) على وفق الصيغة الآتية:

$$M5=M4+R6$$

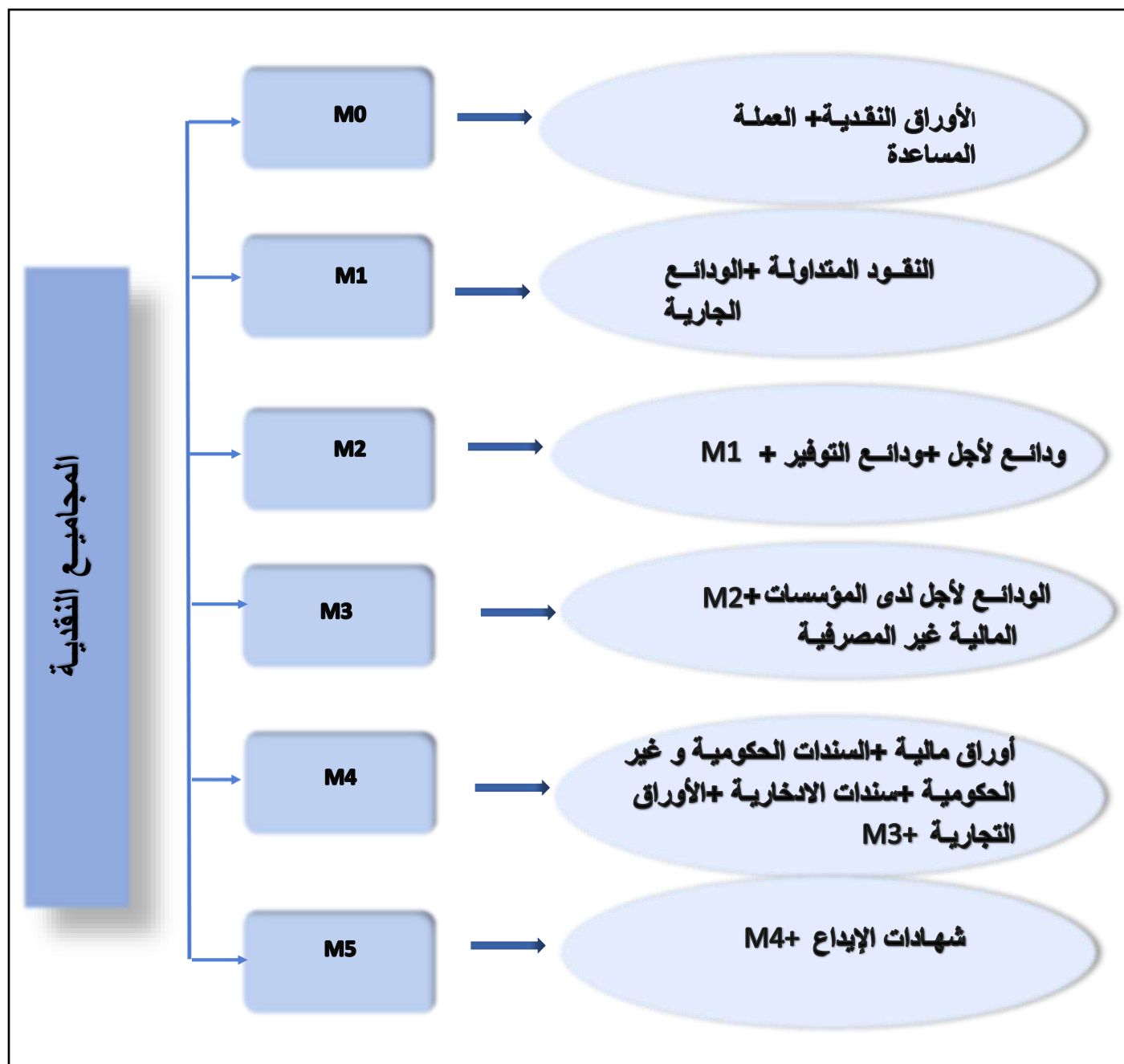
M4: السيولة العامة

R6: شهادات الإيداع

ويستخلص مما سبق ان مقاييس المعروض النقدي تعتمد على عنصرين أساسيين: صافي العملة المتداولة والودائع ومع ذلك ، فان نسب مساهمة هذين العنصرين في تشكيل المعروض النقدي تختلف من دولة الى أخرى ، إذ قد تصل نسبة صافي العملة المتداولة الى (80%) من المعروض النقدي وقد تنخفض هذه النسبة الى (20%) والعكس صحيح بالنسبة للودائع، يعود هذا الاختلاف في المساهمات النسبية لعناصر المعروض النقدي الى عدة عوامل منها: مدى تطور النشاط الاقتصادي والعادات المصرفية ، فتزداد نسبة الودائع كلما تطورت الخدمات المصرفية ، وابتعاد النظام المصرفي عن الروتين في تقديم الخدمات ، وزيادة ثقة الأفراد في هذا النظام من حيث قدرته والتسهيلات التي يوفرها في تحويل الصكوك الى نقود قانونية ، وكذلك ثقة الأفراد بعضهم مع بعض في تداول الصكوك ، ومع زيادة استخدام الصكوك ، فان مساهمة أموال الإيداع في المعروض النقدي تزداد مع توسع النشاط التجاري للقطاع الخاص وزيادة تعاملاته مع البنوك الأجنبية، كما يمكن للدولة ان تؤدي دورها في تشجيع الأفراد على التعامل في الصكوك إذا بادرت بقبول الوفاء بالالتزامات تجاه المؤسسات الحكومية باستخدام

هذه الطريقة (الصكوك) للدفع. (الفتلاوي ، 2017، 39) ، و يمكن تلخيص المجاميع النقدية في المخطط الآتي:

مخطط (1) يمثل مكونات المجاميع النقدية



المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الى مصادر متعددة

ثالثاً: مصادر المعروض النقدي:

هناك طرفان رئيسان يقدمان النقود في الاقتصاد، الأول هو الحكومة عن طريق إصدارها للنقود الورقية والمعدنية والثانية هي النظام المصرفي المكون من البنوك التي تقوم بعملية ما يسمى بتوليد الاموال.

اولاً: الحكومة

تصدر الحكومة النقود من خلال البنك المركزي، سواء كانت نقوداً ورقية بفئات مختلفة أم عملات معدنية والبنك المركزي مؤسسة مستقلة عن السلطة التنفيذية في الدولة، فيصدر النقود عن طريق طباعتها أو سكها لأمر الحكومة ، ويدفعها لها مقابل أموال أخرى ، مثل حصيلة الحكومة من العملات الأجنبية أو المعادن الثمينة وله ان يدفعها لها مقابل وثيقة تبين فيها الحكومة مديونيتها للبنك المركزي بالمبالغ التي تحصل عليها وتتعهد بردها أو ما يعادلها من الأموال الأخرى ثم تستخدم الحكومة تلك الأموال لشراء السلع ودفع الرواتب والمكافآت وما الى ذلك، وعندما يحصل الأفراد على هذه الأموال، فانهم يلجؤون لاستخدامها كأصول سائلة أو إيداعها في البنوك ... إلخ. (القرى، 1996، 101).

وان إصدار النقود هو جزء من السياسة النقدية للحكومة وعلى الرغم من ان عملية إصدار النقود لا تكاد تكلف شيئاً سوى تكلفة طبع العملة، الا ان الحكومة تلتزم بمعايير صارمة تحد من قدرتها على التوسع غير المحدود في الإصدار لما لها من آثار مدمرة في القوة الشرائية للعملة ، وأهم هذه المعايير هو الحفاظ على استقرار معدلات الأسعار في الاقتصاد ، إذ يعتمد معدل الأسعار الى حد كبير على العلاقة بين كمية السلع والخدمات الحقيقية في الاقتصاد واجمالي المعروض من النقود، لذلك تحرص الحكومة على مضاهاة معدل الزيادة في كمية النقود مع الزيادة في كمية السلع والخدمات الحقيقية في الاقتصاد، إذا حقق الاقتصاد معدل نمو بنسبة 5 % ، أي ان هناك زيادة بنسبة 5 % في السلع والخدمات الحقيقية التي ينتجها هذا الاقتصاد، فان المبلغ المتبقي من النقود يعني ان كل وحدة نقدية سيقابلها كمية أكبر من السلع والخدمات ، مما يعني حدوث انخفاض في معدلات الأسعار في هذا الاقتصاد (والعكس صحيح) لكن زيادة النقود بنسبة 5 % ستعني استقرار معدلات الأسعار لتساوي الزيادة النقدية مع الحقيقية. ولذلك فان استقرار معدلات الأسعار لا يتحقق دائماً من خلال استقرار اجمالي

المعروض النقدي، ولكن من خلال نمو هذا العرض بما يتماشى مع نمو الاقتصاد، وتسمى الأموال التي تصدرها الحكومة بالأموال عالية الطاقة لأنها أساس السيولة التي تولدها البنوك. (القري ،1996،101).

ثانياً: الجهاز المصرفي

تعتمد عملية تكوين النقود على مبدأ "الودائع تخلق النقد" ، و من ثم فهي تسمى أيضاً عملية اشتقاق الودائع ، أي أن الودائع تنشئ قروضاً أما الجانب الآخر من هذا المبدأ فهو أن القروض تخلق الودائع ، اذ أن الفرضية التي تقوم عليها عملية إنشاء الودائع هي أن القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي ستعود الى البنك كلياً أو جزئياً ، وذلك لأن الشخص الذي يستفيد من قرض بنكي سيدفع مستحقات معينة (على سبيل المثال ، لشراء مواد أولية أو معدات) ، والذي سيتم الدفع إليه (البائع) سيودع هذا المبلغ في حسابه، أي أنه سيعود إلى الجهاز المصرفي ، و نظراً لأن البنوك هي المؤسسات التي تقبل الودائع وتمنح القروض ، فإنها وحدها قادرة على إنشاء النقد دون مؤسسات الوساطة المالية الأخرى بمعنى آخر، يعتمد إنشاء النقد على عمليات الإيداع والإقراض، وهما ركيزتان من أركان العمل المصرفي(حسين،2008،163).

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المعروض النقدي:

ترتبط العوامل التي تؤثر في المعروض النقدي بالعوامل التي تحكم سلوك الأطراف والتي يمكن ان تؤثر على مقدار النقد في الاقتصاد، وان الهدف من معرفة هذه العوامل هو لتحديد قوة واتجاه كل عامل في السيولة النقدية المحلية و التي يمكن من خلالها إيجاد المعروض النقدي المناسب من خلال وضع سياسة نقدية رشيدة، فضلاً عن تكاملها مع السياسة المالية المتوازنة، إذ تؤدي الى تحفيز الاقتصاد و تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وان هذه الأطراف تقتصر على ما يلي:

أولاً- البنك المركزي:

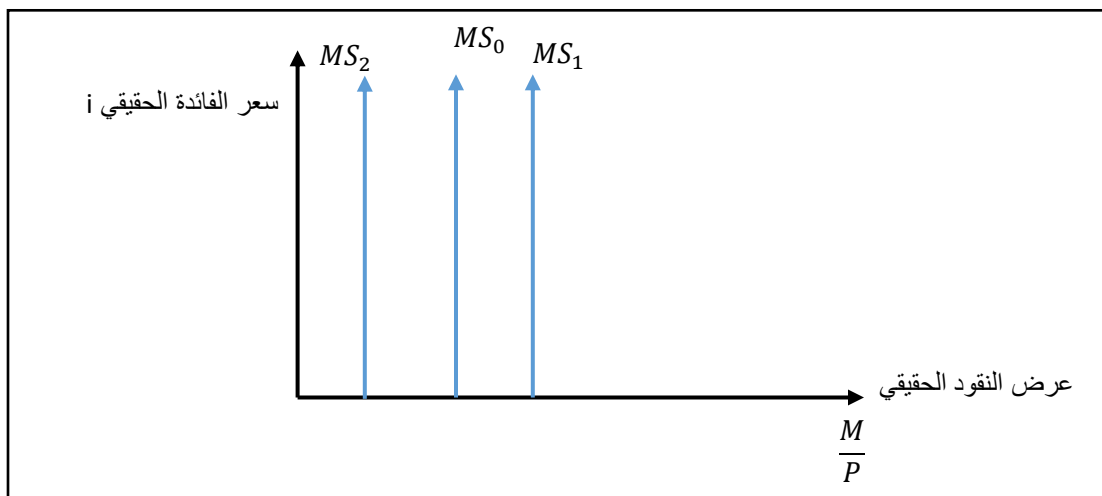
يمارس البنك المركزي تأثيره في المعروض النقدي من خلال التحكم في القاعدة النقدية (M0)، فضلاً عن التأثير في مكونات المضاعف نقدي التي تؤثر في حجم إجمالي الاحتياطيات للنظام المصرفي، وان القاعدة النقدية هي كمية النقود الأساسية الصادرة عن البنك المركزي وتتكون من:

أ- النقد المصدر (النقود المتداولة).

ب- الاحتياطات في الجهاز المصرفي.

ومع ذلك ، فإن قدرة البنك المركزي على التحكم في القاعدة النقدية أكبر وأكثر وضوحاً من التحكم في حجم الاحتياطات الكلية .(الافندي ،2018،410) ، إذ يعمل البنك المركزي كسلطة نقدية في التأثير على حجم النقد في الاقتصاد، فانه يؤثر في حجم النقد من جانبين ، الأول هو الحد من قدرة البنوك التجارية على إقراض الأموال التي لديها ، و تحقيقاً لهذه الغاية يُلزم البنك المركزي كل بنك بالحفاظ على نسبة معينة من ودائعه في شكل احتياطات إلزامية (خريس،آخرون،2002،65)، عادة ما يُفترض ان البنوك المركزية لديها سيطرة كاملة على المعروض النقدي حتى تتمكن بدورها من تحديد مقدار المعروض النقدي ، و من المعتاد ان ينظر الى المعروض النقدي بوصفه متغيراً خارجياً ، مما يعني انه متغير مستقل ولا يتغير مع التغير في النشاط الاقتصادي ، إذ يظهر هذا بيانياً من خلال أخذ منحني المعروض النقدي على انه الخط العمودي ، مما يعني انه غير مرن ، إذ ان المحور الأفقي هو المعروض النقدي الحقيقي ، أي عرض النقود مقسوماً على مستوى السعر M / P ، والمحور الرأسي هو الفائدة الحقيقية المعدل كما هو موضح في الشكل الاتي:(داود،2013،212)

الشكل (1) الزيادة في المعروض النقدي



المصدر: داود، حسام علي (2013). مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، الأردن: عمان ،دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ص 212.

إذ ان الزيادة في المعروض النقدي (سياسة نقدية توسعية) يمكن ان تحدث بواسطة البنك المركزي ، وسيؤدي انتقال عرض النقود MS0 الى اليمين MS1 ، أما في حالة إتباع البنك المركزي السياسة الانكماشية أي (تقليل المعروض النقدي) فان منحني المعروض النقدي سينتقل الى اليسار Ms2 . (داود، 2013، 212).

ثانياً - البنوك التجارية:

تؤدي البنوك التجارية دوراً محورياً في تحديد حجم النقد في أية دولة، فكيف تؤثر هذه البنوك على المعروض النقدي في الاقتصاد؟

تكمن الإجابة عن هذا السؤال في تكوين النقود التي تؤثر في حجمها ، وفي إطار ما يسمى بأنشاء الودائع ، فالآلية التي تؤثر من خلالها البنوك التجارية في حجم النقد في الاقتصاد إذ و قد ذكرنا ان البنك المركزي يستخدم نسبة الاحتياطي الإلزامي كأحد أدوات السياسة النقدية المباشرة ، إذ يلتزم كل بنك بالاحتفاظ بنسبة معينة من أمواله في شكل احتياطي إلزامياً ، إذ يؤدي في النهاية الى التأثير في المعروض النقدي ، فإذا رمزنا لنسبة الاحتياطي الإلزامي بالرمز (rr) فان المضاعف النقدي البسيط (m) يظهر بالصيغة التالية : (خريس و اخرون، 2002، 68-69)

$$m = \frac{1}{rr} \quad \text{مضاعف النقد البسيط} = \frac{1}{\text{الاحتياطي الإلزامي}}$$

يشير هذا المضاعف الى ان كل وحدة نقدية يتم إيداعها في البنوك التجارية تؤدي الى زيادة المعروض النقدي بمقدار قيمة مضاعف النقدي البسيط، والعكس صحيح إذ ان كل وحدة نقدية يتم سحبها من قبل الأفراد في المجتمع يقلل من المعروض النقدي بمقدار قيمة المضاعف. (خريس و اخرون، 2002، 68-69)

ثالثاً- الافراد:

إن أهمية التقدم بالوعي الادخاري وتطور العادات المصرفية للأفراد تؤثر في مكونات المعروض النقدي وهي عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية والثابتة (الادخار). فكلما كانت عادات الافراد المصرفية متقدمة زادت الأهمية النسبية للودائع الجارية

من إجمالي مكونات المعروض النقدي ، وكلما تقدم الوعي الادخاري للأفراد ، زادت الأهمية النسبية للودائع الثابتة من إجمالي مكونات الودائع وإجمالي مكونات العرض النقدي في الوقت نفسه إذ ان زيادة الأهمية النسبية للعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي تعني في الوقت نفسه زيادة في نسبة التسرب النقدي الى الودائع الجارية ، وهذا يعني انخفاض قدرة البنوك على التوسع فيمنح الائتمان و ثم انخفاض في القدرة على زيادة المعروض النقدي ، لأن العلاقة عكسية بين التسرب النقدي من جهة والمعروض النقدي من جهة أخرى ، فان زيادة الأهمية النسبية للودائع الثابتة من إجمالي الودائع تزيد من قدرة البنوك للتوسع فيخلق الائتمان ، إذ ستكون الأرصدة القابلة للقرض متاحة أكثر بسبب انخفاض حجم الاحتياطيات على الودائع ، ومن ثم فان الزيادة في الائتمان تؤدي الى زيادة في المعروض النقدي ، مما يعني ان العلاقة عكسية بين نسبة الودائع لأجل الى الودائع تحت الطلب. (الشمري، 1999، 229).

المطلب الثالث: تفسير النقديين للمعروض النقدي:

شهدت المدرسة النقدية إضافات جديدة نابعة من تمسك مؤيدي هذه النظرية بالتركيز على أهمية النقود في التأثير بالنشاط الاقتصادي والانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية ، وهكذا أعادت المدرسة النقدية الحديثة بقيادة ميلتون فريدمان ، النظرية الكمية الى القيادة الاقتصادية ، من خلال إعادة صياغتها في الشكل حديث يختلف عن النظرية الكينزية من حيث اعتمادها في الكشف عن الحقائق عن التجارب على مدى فترات من الزمن تتعدى القرن ، ولقد تم رواج انتشار النظرية الكمية المعاصرة لكمية النقود ليس فقط من خلال المساهمات الأكاديمية المتقدمة لفريدمان وأعضاء مدرسته ، ولكن أيضًا من خلال المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصادات الدول الغربية في سبعينات القرن الماضي. (حداد و هذولي، 2005، 121) ، إذ ان الفكرة الأساسية التي انطلق من خلالها النقديون بقيادة الاقتصادي (ميلتون فريدمان) في تحديد المعروض النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذ يتطلب زيادة المعروض النقدي بمعدل ثابت ومستقر يتمشى مع معدل النمو الاقتصادي ، ويمكن التعبير عنها على النحو الآتي (الرفيعي، 2020، 22) :

$$\frac{\Delta M}{\Delta Y} = 1 \rightarrow M = F(y)$$

إذ ان:

ΔM : يمثل التغير في المعروض النقدي

ΔY : يمثل الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عنه بالنمو الاقتصادي

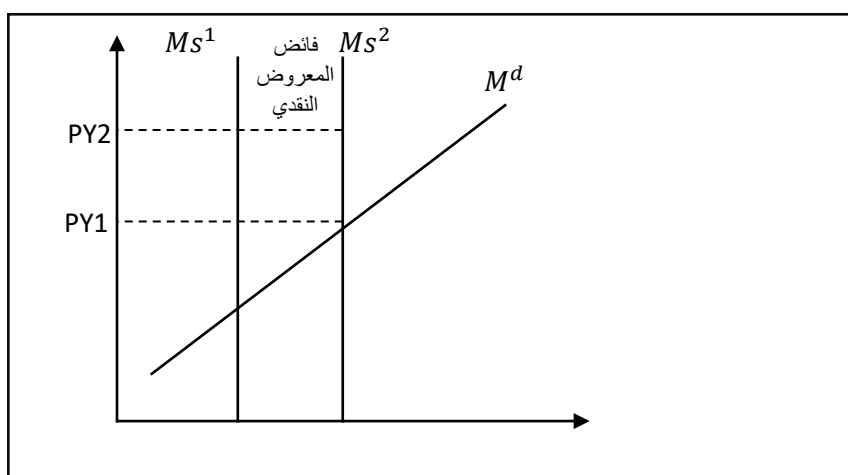
هذا يعني ان كمية المعروض النقدي هي دالة تابعة للتغيير الحقيقي في الناتج ، لذلك فان نمو المعروض النقدي بمعدلات ثابتة تتماشى مع معدلات النمو الاقتصادي الذي هو مسؤولية السلطة النقدية، وهذا يعني ان (ميلتون فريد مان) أعطى اهتماماً للمعروض النقدي بدلاً من الطلب على النقود، ويعتقد النقديون أيضاً ان زيادة المعروض النقدي له تأثير مضاعف إذا تم استخدام سياسة السوق المفتوحة وهذا ما اقترحه فريدمان وشوارتز ، وعند قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية ، فسيؤدي ذلك الى زيادة أسعار هذه السندات ، الأمر الذي سيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة من جهة ، ومن جهة أخرى تؤدي الى اخلال ترتيب المحافظ المالية للجمهور ، إذ لن يحتفظوا بكمية نقدية دون ان تجلب لها عائداً ، وذلك كمحاولة من قبلهم لاستعادة التوازن في ثروتهم ،فانهم سيزيدون انفاقهم ، ويشتررون المزيد من الأصول المالية والعينية ، وهذا سيؤدي الى زيادة مباشرة في إجمالي الطلب ، مما يؤدي الى زيادة الإنتاج ومستوى التوظيف وهذا يحدث في المدى القصير ، أما في المدى الطويل فيعتقد النقديون ان الاقتصاد في حالة توظيف كامل ، وان النمو طويل الأجل في الناتج يتحدد بعوامل حقيقية مثل معدل الادخار وهيكل الصناعة ، ومن ثم فالزيادة في المعروض النقدي على المدى الطويل تؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم ، وليس ارتفاع معدلات النمو في الناتج ، مما سبق يمكننا ان نستنتج ان النقديين يعتقدون ان التغيرات في سوق النقد سيكون لها تأثير مباشر وقصير في القطاع الحقيقي ، إذ يؤدي ذلك الى زيادة المعروض النقدي مما يؤدي الى اختلال التوازن في القطاع النقدي ، وإذا كان لدى الجمهور فائض في الأرصدة النقدية، فسيتم التخلص منها عن طريق زيادة الأنفاق ، والذي قد يشمل شراء الأصول المالية (الأسهم والسندات) ، أو السلع والأصول الأخرى ، ومن ثم فان الزيادة في المعروض النقدي ستؤدي مباشرة الى توسع في الإنتاج ، اما على المدى الطويل فيقتصر تأثير النقود على مستوى الأسعار فقط ، مما يعني حيادية النقود في المدى الطويل. (العضاية، 2010، 19).

ولقد توصل فريدمان الى نتيجة مهمة وهي انه عندما تزداد كمية النقود لدى الافراد فانهم يميلون الى استبدالها بأصول مالية أو مادية أقل سيولة لتحقيق عائداً أعلى من العائد المتوقع للنقود،

ومن ثم يزيد إنفاق الأفراد عندما يقومون بتخفيض أرصدتهم النقدية، و من ثم استنتاج فريدمان ان التغيير في إجمالي الإنفاق مرتبط مباشرة بالتغير في كمية النقود. (خوشناو، 35، 2019).

في الختام يمكننا القول انه في ظل استقرار الطلب على النقود فان زيادة المعروض النقدي ستؤدي الى تغيير في الدخل النقدي، ومرة أخرى يؤكد هذا اعتقاد فريدمان بان المعروض النقدي له تأثير كبير في الاقتصاد، وان النقود ليست حيادية كما ادعى الكلاسيك، وهو ما يوضحه الشكل الآتي: (الافندي، 2014، 349).

الشكل (2) إثر المعروض النقدي في النشاط الاقتصادي



المصدر: الافندي، محمد أحمد. (2012). النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة)، ط1، صنعاء، الامين للنشر و التوزيع، ص349.

لاحظ فريدمان ان هناك فائضاً في المعروض النقدي يرغب الناس في الاحتفاظ به أكثر من غيرهم، مما يؤدي الى إنفاق فائض من النقود، ومن ثم إما ارتفاع الإنتاج الحقيقي أو ارتفاع الأسعار، وفي جميع الحالات يرتفع الدخل النقدي. من (PY1). الى (PY2)، مما سبق نستنتج ان الفكرة الرئيسة للنظرية النقدية المعاصرة هي ان التغييرات المحتملة في كمية النقود يمكن ان تعالج الاختلالات الاقتصادية وتؤدي الى الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الرابع: المعروض النقدي في إطار السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية من أهم أذرع السياسة الاقتصادية العامة في الدولة، ويتزايد الاهتمام بهذه السياسة مع تفاقم الأزمات المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي يشهده العالم، كما ارتبط تطور فلسفة السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية الحديثة، وخاصة النقدية منها بعد منتصف القرن الماضي.

أولاً- السياسة النقدية (مفهومها، أهدافها، أنواعها)

1 – مفهوم السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أحد أهم عناصر السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، إذ تهدف السياسة النقدية بالشكل الأساسي في التأثير على المعروض النقدي، إذ إن السياسة النقدية جزء مهم من سياسة الاقتصاد الكلي وتؤدي دوراً مهماً في تنظيم المعروض النقدي والسيطرة على السيولة النقدية والائتمان، إذ يمكن للسلطات النقدية التي يمثلها البنك المركزي من خلال هذا الدور كأعلى سلطة نقدية أن تحقق أهدافاً حيوية محددة على وفق الأولويات التي تحددها المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، وفي بعض الأحيان تستخدم السلطة النقدية أهدافاً وسيطة مثل المعروض النقدي لتحقيق هدف نهائي مثل استقرار الأسعار وتقليل التضخم فمفهوم السياسة النقدية هو مجموعة من الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في المعروض النقدي وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل نقدية معينة لغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية، إذن فالسياسة النقدية هي الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بهدف السيطرة على المعروض النقدي في الاقتصاد الوطني، إذ يتناسب هذا المعروض مع نمو الناتج السلعي والخدمي (شهاب، 2013، 227).

كما يتم تعريفها على أنها مجموعة من الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم في عملية المعروض النقدي من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المتعلقة بالتأثير في إجمالي الناتج والأسعار. (الافندي، 2018، 481).

2 – أهداف السياسة النقدية: يمكن النظر إلى السياسة النقدية على أنها خطة اقتصادية يجب

أن يكون لها أهداف نهائية محددة بوضوح لتسهيل تحقيقها، لذلك فإن أهم أهداف السياسة النقدية تنحصر في الآتي: (داود، 2009، 350)

أ- تحقيق مستوى عالٍ من التوظيف: الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية مثل العمالة ورأس المال والموارد الطبيعية.

ب- تحقيق استقرار الأسعار: لتلافي التقلبات الشديدة في الأسعار ومكافحة التضخم والانكماش في النشاط الاقتصادي.

ج- استقرار سعر الصرف: أي قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية لأن تقلب سعر الصرف أو قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى له آثار سيئة في ميزان المدفوعات، والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

د- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي: إذ يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر في عنصر مهم في مجال النمو الاقتصادي وهو الاستثمار. فكلما ارتفع معدل الاستثمار، زاد حجم رأس المال الثابت في المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وارتفاع معدل نمو الناتج القومي.

هناك أهداف أخرى يمكن تحقيقها من خلال السياسة النقدية:

هـ- المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير مختلف التسهيلات الائتمانية اللازمة لذلك من خلال زيادة المدخرات والاستثمارات الوطنية. (الدوري، 2007، 99)

و- تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل معها (السوق المالي وسوق المال) بما يخدم تنمية الاقتصاد الوطني. (غدير، 2010، 35)

ز- الحفاظ على استقرار أسعار الفائدة لدعم التخطيط الاقتصادي المستقبلي، وتوجيه الائتمان المصرفي نحو أهداف تتوافق مع أهداف الحكومة في تحقيق التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية. (خريس، 2002، 110)

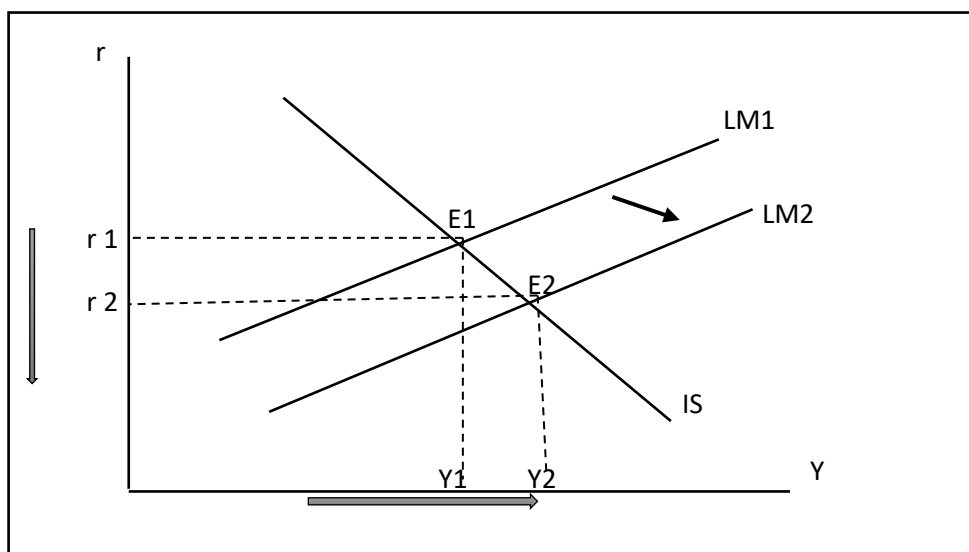
ح- تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف التقلبات الاقتصادية الناتجة عن دورات الأعمال من خلال الحفاظ على مستويات الأنفاق الكلي اللازم لتحقيق أكبر قدر من التشغيل بأقل ارتفاع ممكن في الأسعار وذلك من خلال الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على حجم وتكلفة الائتمان حسب طبيعة الوضع الاقتصادي. (غدير، 2010، 35)

3- أنواع السياسة النقدية

هناك نوعان من السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة النقدية:

أ - **السياسة النقدية التوسعية** : ويعني ان السلطة النقدية تزيد من مستوى النشاط الاقتصادي على وفق استخدام أدواتها لتحقيق أهداف معينة ، إذا أرادت السلطة النقدية زيادة مستوى الطلب الكلي لمعالجة حالات الركود أو الانكماش التي تؤثر في النشاط الاقتصادي ، أي عندما يكون الناتج الحقيقي للاقتصاد أكبر من التدفق النقدي فأنها تستخدم أدواتها لزيادة المعروض النقدي ضمن نسب معينة أو خفض معدل الفائدة ومن ثم ضخ دخل إضافي في النشاط يتجه الاقتصاد نحو أحد مكونات الطلب الكلي مثل الاستهلاك أو الاستثمار، ويصاحب هذه الزيادة زيادات تراكمية في الدخل القومي نتيجة عمل المضاعف ومن ثم مستوى إجمالي الطلب يزداد ، ويمكن توجيه الائتمان الى القطاعات الإنتاجية ومن ثم رفع مستوى إجمالي العرض.(السريتي، غزلان، 2010، 344)

الشكل (3) آلية عمل السياسة النقدية التوسعية



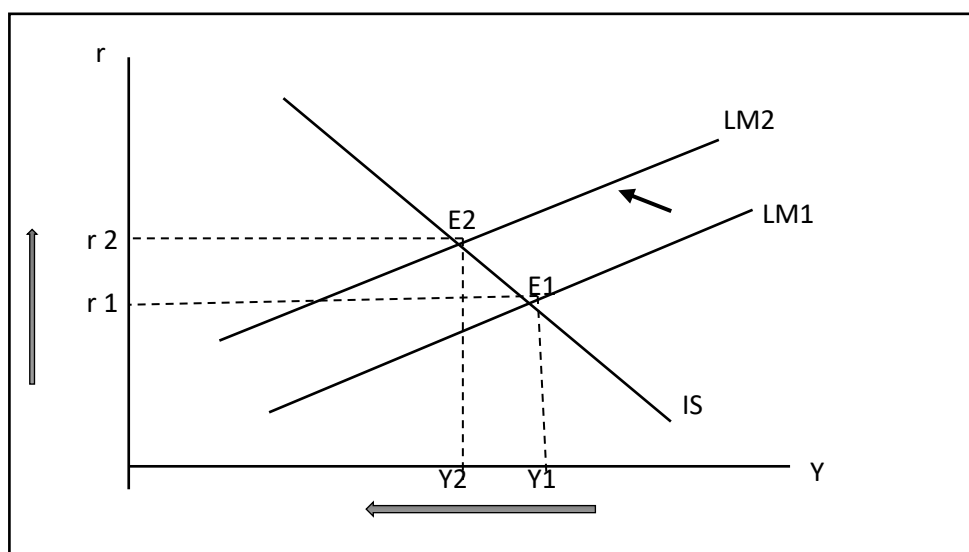
المصدر: الحريري، الجزائري.(2012).الاقتصاد الكلي، الطبعة 1، سوريا ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد،ص321.

يلاحظ من خلال الشكل (3) عند اتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي الى انتقال من نقطة توازن (E1) الى نقطة توازن جديدة (E2) والتي على أساسها انتقل (Y1) الى (Y2) وانخفض سعر الفائدة الى (r2) نتجت عن هذا زيادة المعروض النقدي مما أدى الى فائض في المعروض النقدي

الذي أدى الى انخفاض سعر الفائدة عند مستوى دخل (Y_1) ويعرف هذا بالأثر النقدي للسياسة النقدية.

ب-السياسة النقدية الانكماشية: هي السياسة التي تعالج ظاهرة التضخم التي تعاني منها الاقتصادات الوطنية للدول، ومن ثم تتبع السلطات النقدية (البنك المركزي) الحد من انشاء الأدوات النقدية أي الحد من تكوين النقود وتقليل المعروض النقدي الذي ينتج عنه في انخفاض دخول الأسر والأفراد والمؤسسات مما يؤدي الى تقليص انفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات (القاضي، 2014، 162)، من خلال الرسم الاتي الذي يظهر عمل هذه السياسة .

الشكل (4) الية عمل السياسة النقدية الانكماشية



المصدر: السعدي، صبحي حسون. (2019). السياسة النقدية، بغداد ، دار الوراق للطباعة و النشر ، ص30.

ينتقل منحنى (LM_1) الى (LM_2) مما يؤدي الى رفع سعر الفائدة من (r_1) الى (r_2) وعندئذ يؤدي الى انخفاض الاستثمار وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي، و من ثم ينخفض الناتج (الدخل).

ثانياً. المضاعف النقدي

يعد المضاعف النقدي إطاراً نظرياً لإدارة المعروض النقدي والتحكم فيه ، وقد اعتمدت بعض الدراسات على هذا المضاعف لإعطاء صانعي السياسة النقدية بعض المؤشرات المهمة لتقلبات المعروض النقدي والعوامل المؤدية الى هذه التقلبات ، ويعد أيضاً مؤشراً مهماً للتنبؤ بأزمات السيولة ، إذ يوضح المضاعف النقدي الذي طوره الاقتصاديان (Brunner 1964 and

(Meltzer) الإطار النظري لإدارة ومراقبة المعروض النقدي من خلال معرفة العلاقة بين القاعدة النقدية والمضاعف النقدي من خلال المعادلة الآتية: (الرصاصي و اخرون ،2016،4)

$$\frac{\text{المعروض النقدي}}{\text{القاعدة النقدية}} = \text{المضاعف النقدي}$$

$$k = \frac{M}{M0} \rightarrow M = k \cdot M0 \dots \dots \dots (1)$$

ولغرض التبسيط نفترض ما يلي:

على هذا الأساس فإن المعروض النقدي أصبح يتكون من الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية (D) والعملة المتداولة لدى الجمهور خارج النظام المصرفي (C) ، ومن ثم يمكن صياغة الكتلة النقدية على النحو الآتي : (عبد الصمد ،2018،28)

ان البنوك التجارية تحتوي فقط على الودائع تحت الطلب ، لغرض إزالة الفرق بين المفهوم الضيق للمعروض النقدي (M1) والمفهوم الواسع (M2)، على هذا الأساس أصبح المعروض النقدي يتألف من ودائع تحت الطلب في البنوك التجارية (D) والعملة المتداولة من قبل الجمهور خارج النظام المصرفي (C) ، لذلك يمكن صياغة الكتلة النقدية على النحو الآتي:

$$M = D + C \dots \dots \dots (2)$$

- تتكون القاعدة النقدية (M0) من إجمالي الاحتياطيات المصرفية (TR) والعملة المتداولة بين الجمهور غير المصرفي (C) أي:

$$M0 = C + TR \dots \dots \dots (3)$$

- ان إجمالي الاحتياطيات المصرفية (TR) تتكون من الاحتياطيات القانونية (RR) والاحتياطيات الفائضة (RE) أي:

$$TR = RR + RE \dots \dots \dots (4)$$

بتعويض العلاقة (4) في العلاقة (3) نجد :

$$M0 = C + RR + RE \dots \dots \dots (5)$$

فإذا كانت لدينا نسبة الاحتياطي القانوني $\frac{RR}{D} = (rR)$ ونسبة احتياطي فائض $\frac{RE}{D} = (rE)$ ونسبة العملة الى الودائع تحت الطلب $\frac{C}{D} = (c)$ فانه

$$M0 = D.c + D.rE + D.rR \rightarrow M0 = (c + rE + rR)D \dots \dots \dots (6)$$

ويمكن إعادة صياغة العلاقة رقم (2) على النحو التالي :

$$M = Dc + D \dots \dots \dots (7)$$

وبتعويض كل من M و M0 في العلاقة رقم (1) نحصل على العلاقة التالية :

$$K = \frac{(c+1)D}{(c+rR+rE)D} \longrightarrow K = \frac{(c+1)}{(c+rR+rE)} \dots \dots \dots (8)$$

أما إذا عرفنا المعروض النقدي على انه يشمل الودائع لأجل أي M2 أي ان:

$$M2 = D + C + DT \dots \dots \dots (9)$$

في هذه الحالة تصبح العلاقة التي تمثل المضاعف النقدي K على النحو الاتي:

$$K = \frac{(c+1+t)}{(c+rR+rE)} \dots \dots \dots (10)$$

إذ ان t تمثل نسبة الودائع لأجل الى الودائع تحت الطلب إذن فمن خلال العلاقة رقم (8) يمكن للسلطة النقدية ان تؤثر على حجم المعروض النقدي المتداول في السوق من خلال تحديد نسبة المضاعف النقدي ، ومع ذلك نظراً للعناصر المكونة للعلاقة رقم (8) يصعب تحديد المضاعف النقدي بدقة لأنه يتكون من متغيرين: (c, rE) مرتبطين بسلوك الجمهور ومدى رغبته في توزيع ثروته بين الاحتفاظ بها في صورة نقدية سائلة أو إيداعها في البنوك ، وبين رغبة البنوك التجارية في تكوين احتياطات فائضة. (عبد الصمد ، 2018، 28)

ثالثاً- السياسة النقدية وآلية التحكم بالمعروض النقدي

تركز السياسة النقدية بالشكل أساسي على إدارة النقود في الاقتصاد وتحديدًا التحكم في المعروض النقدي، إذ يمكن للبنك المركزي وهو الهيئة التنفيذية المسؤولة عن السياسة النقدية التحكم في المعروض النقدي باستخدام أدوات ووسائل معينة تساعد في ذلك منها الوسائل غير المباشرة (أدوات الكمية) التي يقصد بأدوات السياسة النقدية التدابير والإجراءات الموضوعية من أجل تعظيم أهداف معينة ، وينطبق هذا المفهوم بشكل عام على جميع الوحدات الاقتصادية ، أما إذا كانت مكرسة لمفهوم السياسة الاقتصادية للدولة ، فإننا نقول إنها الإجراءات والتدابير التي تتخذها الجهات الحكومية في الدولة لتحقيق المصلحة العامة ، من خلال تعظيم الأهداف المحددة(فهمي،13،2006)، و تتمثل هذه الاساليب في الاقتصاد على النحو التالي:

أ- عمليات السوق المفتوح: تعد هذه الأداة من أهم أدوات السياسة النقدية خاصة في الدول المتقدمة، إذ استخدمها بنك إنجلترا لأول مرة في عام 1931 ، ثم تبعتها فرنسا في عام 1933. (عبد الصمد ، 2018، 30)، تعتمد آلية عمل هذه الأداة على دخول البنك المركزي الى السوق المالية كبائع أو مشتري للسندات والأوراق المالية الحكومية ، إذ يقوم البنك المركزي ببيع أو شراء السندات الحكومية في السوق المالية مما يسهم في تقليل أو زيادة حجم النقد المتداولة في الاقتصاد، وهذا ينعكس بالتأكيد في حجم الودائع في البنوك ، وربما لا نأتي بأي جديد عندما نقول ان مثل هذه السياسة تنبع من معطيات أساسية وليست من فراغ (الوزني، الرفاعي،2007،234) ، وان سياسة السوق المفتوحة ليست فعالة في حالة الانكماش بسبب شراء البنك المركزي للسندات بهدف زيادة الائتمان الممنوح من البنوك التجارية مع إحجام الأفراد عن طلب قروض من هذه البنوك ، على عكس فاعلية هذه السياسة في حال الانتعاش ومحاربة التضخم. في هذه الحالة يدخل البنك المركزي بائعاً للسندات والأوراق المالية بغرض تقليل حجم الائتمان (عوض الله، الفولي،2003،156)، و تتميز عمليات السوق المفتوحة عن غيرها من أدوات السياسة النقدية بقدرة البنك المركزي من خلال هذه الأداة على التحكم في التغيير المطلوب في المعروض النقدي ، مهما كان هذا التغيير كبيراً أو صغيراً ، إذا أراد البنك المركزي زيادة المعروض النقدي بمقدار (100) مليون مثلاً ، يشتري البنك المركزي الأوراق المالية الحكومية بالمقدار نفسه أو المبلغ نفسه، ومن ثم يمكن ان يؤثر في احتياطات البنوك التجارية بالمقدار نفسه ، وهذه الميزة كما سنرى غير متوافرة في باقي الأدوات.(السمهوري،2012،203) .

ب- معدل إعادة الخصم

يتم تعريف معدل إعادة الخصم على أنه سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم أوراقهم التجارية التي قاموا بالفعل بخصمها للآخرين ، و تعد هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية للتحكم في الائتمان ، والتي استخدمتها البنوك المركزية أولاً في إنجلترا عام 1839 ، ثم فرنسا عام 1857 ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1913 ، ومن ثم فإن معدل إعادة الخصم يعد للبنوك التجارية تكلفة الأموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز احتياطياتها ، كما هو الحال بالنسبة لسعر الفائدة على القروض للأفراد والمؤسسات ، و تستند سياسة إعادة الخصم كي يمنح القروض على شيئين ، إما تحديد سقف معين لإعادة الخصم أو معدل إعادة الخصم. يحدث الخصم الأول عندما يلجأ البنك المركزي الى وضع سقف للإقراض من أجل الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الائتمان ، اما الثاني فيلعب معدل الخصم دور المحرك الرئيس أو المركزي للإقراض ، إذا نه الأساس الذي تستخدمه البنوك التجارية لتحديد أسعار الفائدة على الإقراض وإضافة عمولات مختلفة و علاوة مخاطر ، ومع ذلك ، فان تحديد هذا المعدل مرتبط بشروط سوق القروض ، فإذا أرادت السلطات النقدية توسيع أو تقييد حجم الائتمان ، فأنها تلجأ الى خفض أو رفع سعر الخصم ، ومن ثم تؤدي هذه السياسة الى التأثير على حجم القروض للبنوك ، فعندما يلجأ البنك المركزي الى خفض هذا السعر فانه يريد زيادة حجم الائتمان ، إما عندما يرفع هذا السعر ، فانه يهدف من خلال ذلك الى تقييد حجم الائتمان ، ومن ثم يتم تحديد فعالية أداة السياسة النقدية هذه على وفق الآثار الناجمة عن التغيير في معدل إعادة الخصم على كمية وسائل الدفع من جهة ، وعلى معدلات اسعار الفائدة في الاقتصاد الوطني ، لكن فاعلية هذه الأداة قللت التعامل بها ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. (عبد الصمد، 2018، 31).

ج-نسبة الاحتياطي القانوني : تحتفظ البنوك بنسبة معينة من ودائعها على شكل أصول نقدية تهدف الى توفير حد أدنى من السيولة للبنك وحد أدنى من الضمان للمودعين لدى البنك المركزي ، ويتحكم البنك المركزي في قدرة البنوك التجارية على انشاء الودائع وتقديم الائتمان من خلال تلك النسبة ، فإذا أراد البنك المركزي زيادة المعروض النقدي من خلال زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، فسيقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ، وعلى العكس من ذلك ، إذا أراد البنك المركزي تقليل المعروض النقدي عن طريق تقليل القدرة من البنوك التجارية

لمنح الائتمان ، فان البنك المركزي في هذه الحالة سيرفع نسبة الاحتياطي القانوني (الشيباني،2018،169).

من خلال دراستنا النظرية للمعروض النقدي و السياسة النقدية وكل ما تطرقنا إليه في هذا المبحث نستنتج ما يلي: المعروض النقدي هو مجموع الكتلة النقدية المتداولة بين أفراد المجتمع في مدة زمنية معينة ، فضلا عن حاجة المعروض النقدي إلى مجتمعات إحصائية حتى نستطيع قياس كمية النقود المتداولة في مجتمع ما، هذه المجتمعات تتمثل بـ (M5،M4،M3،M2،M1،M0) ، و يتم خلق المعروض النقدي من قبل الحكومة والبنوك المصرفية ، و نستنتج كذلك ان النقديين يعتقدون ان التغيرات في المعروض النقدي سيكون لها تأثير مباشر وقصير في القطاع الحقيقي، و أن السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي تؤدي دور المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي من خلال تحكمها في المعروض النقدي باستخدام أدوات ووسائل السياسة النقدية التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط المعروض بما يتماشى مع النشاط الاقتصادي، وكذلك تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي على وفق آراء وطروحات المدرسة النقدية

تناولنا في الشق الأول من الموضوع (المعروض النقدي) في المبحث الأول وسيكون من الضروري ان نتناول الشق الثاني (النمو الاقتصادي) في هذا المبحث، إذ أصبح النمو الاقتصادي اليوم من أهم المصطلحات التي يتعامل معها الباحثون الاقتصاديون في مختلف المجتمعات ، إذ أصبح العامل الرئيس والمعتمد رسمياً في قياس تقدم و رقي الدول والمجتمعات فمن المهم جدا تحديد ماهية النمو الاقتصادي، وما يكتنف هذا الاصطلاح، فماذا نقصد بالنمو الاقتصادي؟ وعلى أي أساس يتم قياسه؟ وماهي انواعه؟ ما هي محدداته؟ وما تفسير النقيدين له؟

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وطرائق قياسه

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون والعلماء، نذكر منها:

النمو الاقتصادي وهو مؤشر ليس من السهل تحديده بالشكل شامل، إذ يتم استخدام أكثر من مفهوم، والنمو الاقتصادي يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، إذ يرتفع معدل النمو في الدخل القومي مع زيادة نسبة استخدام هذه الطاقة الناتجة، والعكس صحيح.(الوزني و الرفاعي، 2007، 381).

ويعرف النمو الاقتصادي على انه عبارة عن الزيادة المطردة طويلة المدى في الدخل الحقيقي للفرد، فإذا زاد دخل الفرد بعد تعافي الاقتصاد من الكساد، فإن هذه الزيادة تعد دورية وليست مستمرة، ومن ثم فإن هذا لا يعد نمواً اقتصادياً ويعبر عن نمو في دخل الفرد وحتى إذا زاد الدخل ، فيجب أن تكون هذه الزيادة أسرع من الزيادة السكانية حتى يحدث النمو.(ابد جمان ، 2012، 455) .

وكذلك يعرف النمو الاقتصادي أيضاً باسم الزيادة في الناتج القومي الحقيقي (الدخل) خلال مدة زمنية معينة، أو الزيادة المستمرة في الناتج الحقيقي للفرد (الدخل) خلال مدة زمنية معينة. (الافندي ، 2012، 312).

ويعبر شابيرو عن النمو الاقتصادي على أنه زيادة في الإنتاج الاقتصادي بمرور الزمن، وأفضل مقياس لهذا الإنتاج هو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي، يرى شابيرو أن سبب اعتماد الاسعار الثابتة هو أن التغيرات في الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية هي نتيجة التغيرات في كل من الاسعار والإنتاج. (بشيشي، 2017، 309).

ويعرف سيمون كازنت الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 النمو الاقتصادي بأنه: الارتفاع طويل الاجل في إمكانات توفير السلع الاقتصادية المتنوعة بالشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الامكانات الـى التكنولوجيا المتقدمة والتكيف الايديولوجي المطلوب. (المالكي، 2021، 218)، ويعرفه الاقتصادي (فيليب بيرو) على انه الارتفاع المسجل خلال مدة محددة ، عادة ما تكون سنة أو مدة زمنية متتالية لمتغير اقتصادي توسعي وهو (صافي الناتج الحقيقي)، أما (كوسوف) فيقول النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في جميع الأنشطة الاقتصادية. ويؤكد (جونيه) أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مخططة للتوسع الاقتصادي تقاس بالتغيرات الكمية. (الخشاب، 2013، 19)، و يمكن تعريفه ايضا على أنه معدل الزيادة في الإنتاج أو الدخل الحقيقي في بلد ما خلال مدة زمنية معينة ، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة ، فكلما ارتفع معدل استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ، ارتفعت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح. (عريقات، 2006، 26)

أو هي ظاهرة الزيادة المستمرة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي خلال عقد أو عدة عقود وما يصاحبها من تغيرات كمية ونوعية تتعامل مع مختلف جوانب الاقتصاد والمجتمع وكل ما يدخل في العوامل الثقافية والشروط الفنية التي من شأنها أن تدعم قدرة السكان على تحقيق زيادة مستمرة في إجمالي إنتاجهم الحقيقي على المدى الطويل ، فضلاً عن حقيقة أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائياً دون تدخل السلطات الحكومية ، وهنا يجب التمييز بين نوعين من النمو الفعلي والنمو الكامن، فالنمو الفعلي هو الزيادة السنوية الفعلية في الناتج القومي أو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وعادة ما يتم عرضه بشكل نسبي ، ويمكن عرض هذا النمو في الشكل نمو دخل الفرد ، على العكس من ذلك النمو الكامن هو الزيادة الدورية أو السنوية في القدرة الإنتاجية للدولة ، إذ قد يكون النمو الفعلي أقل

من النمو الكامن إذا كان الاقتصاد الوطني يعمل بمستوى أقل من طاقته الإجمالية، بمعنى آخر إذا كان الاقتصاد الوطني يعمل ضمن حدود منحنى إمكانيات الإنتاج (القريشي، 2008، 148) ومن ثم يكون النمو الاقتصادي "مرغوباً لأنه كلما ارتفع النمو كان مستوى معيشة السكان وحالتهم الصحية أفضل ، لذلك فإن هدف أي اقتصاد في العالم هو الوصول الى ما يسمى بالنمو الاقتصادي المستدام القائم على استدامة الموارد والدخل ، كما يعرف أيضاً بالزيادة في معدل الإنتاج السنوي مقارنة بالعام السابق ، وعندما ينمو السكان بمعدل نمو الناتج نفسه فلا يوجد هناك نمو اقتصادي، ويعد معدل نصيب الفرد من الناتج هو المؤشر الحقيقي للنمو الاقتصادي والرفاهية ، أو التوسع المستمر لإمكانيات الإنتاج مقاسة بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال مدة معينة. (حسون ، 2014، 22).

ومفهوم النمو الاقتصادي هو محطة للتوسع المتعاقب للاقتصاد، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي معدل نمو دخل الفرد ، على وفق ما سبق يتجلى النمو الاقتصادي في الآتي : (علوان وآخرون، 2020، 247)

أ- زيادة الناتج القومي الحقيقي بين مدتين.

ب - ارتفاع معدل دخل الفرد.

وأن النمو الاقتصادي لا يعني زيادة في الناتج المحلي الإجمالي فقط ، بل يجب أن يؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي للفرد ، أي أن معدل النمو الاقتصادي يجب أن يتجاوز معدل النمو السكاني ، وفي ظل ذلك يكون :

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - معدل نمو السكان

لذلك فإن الزيادة التي تحدث في الدخل الفردي ليست فقط زيادة نقدية بل يجب أن تكون حقيقية وذلك باستبعاد أثر التغير في قيمة النقود أي استبعاد أثر التضخم، أي يجب أن نأخذ في الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يتم حسابه بالأسعار الثابتة وهو الأكثر تعبيراً ومصادقية، وبين الناتج المحلي الإجمالي الجاري الذي يتم حسابه بالأسعار الجارية والذي يحتوي على تأثير التضخم.

يأخذ معدل النمو الاقتصادي بشكل عام ثلاث حالات هي : (المالكي ، 2021، 2017)

1- معدل النمو الثابت: النمو المنتظم بمرور الزمن .

2- معدل نمو متزايد: أي يزداد بمرور الزمن .

3- انخفاض معدل النمو: أي تناقصه بمرور الزمن .

ويمكن أن يصاحب النمو تقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج القومي أكبر من معدل نمو السكان، أو قد لا يترافق مع تقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج القومي مساوياً لمعدل النمو السكاني، بينما إذا كان معدل النمو السكاني أعلى من معدل نمو الناتج القومي، فسيكون النمو مصحوباً بتراجع اقتصادي ويعد النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كافٍ لرفع المستوى المادي لحياة الأفراد فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، وهي مسألة شائكة تتعلق بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة. (المالكي، 2021، 218)

وبناءً على ما سبق يركز النمو الاقتصادي على مقدار الدخل الذي يحصل عليه الفرد في المتوسط، أي على كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، أو توزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى.

و يمكن تعريف النمو الاقتصادي أيضاً على أنه الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الزيادة في الدخل القومي لبلد ما، و يعد الناتج المحلي الإجمالي امراً أساسياً لتحسين مستوى المعيشة ، ويرتبط كل من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي بشكل مباشر بعضهما بعض ، لأن النمو الاقتصادي يتطلب استخدام الموارد الاقتصادية بالشكل فعال .(رشيد، عبد الرحيم، 2022، 155) .

ويعرف النمو الاقتصادي من قبل الباحثة على أنه: عملية يتم من خلالها تحقيق هدف أساسي وهو زيادة دخل الفرد الحقيقي، ويكون ذلك من خلال زيادة كمية السلع والخدمات التي يقدمها اقتصاد ما، وإن هذه السلع يتم إنتاجها من خلال استخدام العناصر الإنتاجية الرئيسية كافة وما يجب تأكيده ان النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي.

ثانياً: طرق ومقاييس تقدير النمو الاقتصادي

1- طرق تقدير النمو الاقتصادي : يقدر معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي ، أي يقاس بتحديد التغيرات في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي بمرور الزمن أذ يكون: (عبد الحميد، 2007، 467).

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة و سنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}} * 100\%$$

وهكذا يكرر ذلك عبر السنوات المكونة للسلسلة محل الدراسة.

من ناحية أخرى، يميل الاقتصاديون الى أخذ مقياس معدل التغير في الدخل الحقيقي للفرد بدلاً من التغير في الدخل القومي الاجمالي للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي ، من منطلق أن : (عبد الحميد ، 2007 ، 467)

$$\text{متوسط الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

هناك العديد من التحفظات حول استخدام المتوسط الحقيقي لدخل الفرد في هذا المجال للتمييز بين البلدان المتقدمة والنامية ،من أهمها أن هذا المؤشر للتغير في الدخل الفردي لا يعطي مؤشرا على عدم عدالة توزيع الدخل في المجتمع، وقد تذهب الزيادة في الدخل الى الطبقات الغنية في حين تتلقى الطبقات الفقيرة الجزء الصغير فقط من ناحية أخرى ، قد يكون سبب الزيادة في حجم الدخل القومي هو الزيادة في إنتاج السلع العسكرية على حساب إنتاج السلع المدنية ،اذ أن هذا الاخير هو ما يرفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، (عبد الحميد ، 2007 ، 467) او قد تكون الزيادة ناتجة عن انتاج سلعة (ريعية) كإنتاج النفط في البلدان النفطية .

2- مقاييس النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من مقاييس النمو الاقتصادي، وهي كالاتي:

1- المعدلات النقدية للنمو: هي معدلات النمو يتم حسابها بناءً على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الكلي، أي بعد تحويل المنتجات العينية والخدمات الى ما يعادلها بالعملة النقدية ، و هذه

الطريقة هي الأسهل والأفضل بالرغم من التحفظات حولها ، مثل سوء التقدير ، وتجاهل تأثير التضخم وهنا نميز بين معدلات النمو بالأسعار الجارية ، ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة، ومعدلات النمو بالأسعار العالمية.(الماحي،2010،171)

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية: هي قياس النمو بالعملة المحلية للدولة ، إذ تتم نشر بياناتها سنوياً ومن ثم يمكن قياس معدلات النمو السنوية بناءً على هذه البيانات وهذه الطريقة مناسبة لدراسة معدلات النمو المحلية لمدة قصيرة.

ب - معدلات النمو بالأسعار الثابتة: بما أن الاسعار الجارية لا تعكس بدقة الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وزيادة الاسعار ، فقد أصبح من الضروري تعديل البيانات بناءً على الارقام القياسية للأسعار ، أي تقدير الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة .

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية: يجب تحويل العملات المحلية الى الدولار عند إجراء دراسات اقتصادية دولية مقارنة، لأنه لا يمكن استخدام العملات المحلية بسبب اختلاف أسعار صرف العملات من بلد الى آخر ، إذ تستخدم هذه الطريقة خاصة في دراسات التجارة الخارجية.

2- المعدلات العينية للنمو: يعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية بسبب عدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، مثل: عدد الاطباء لكل الف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل الف نسمة، نصيب الفرد من السلع والمواد الغذائية ... الخ. (القريشي، 2017، 39) .

3- مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات الدولية مقياساً لقيمة الناتج القومي (قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد الوطني خلال مدة زمنية معينة ، غالباً ما تكون في سنة) مقوماً بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها عند مقارنة النمو الاقتصادي لدول العالم ، ثم يرتبون الدول حسب درجة التقدم والتخلف على وفق ذلك المقياس ، وهو أحد أهم عيوبه حيث أنه يربط بين قوة الاقتصاد وسعر صرف العملة الوطنية بالدولار الأمريكي ، في وقت تكون فيه قيمة معظم العملات في أسواق المال العالمية مضطربة ، إذ حذر خبراء صندوق النقد الدولي من أن هذا الاجراء يخفي القيمة الحقيقية لاقتصادات الدول النامية ، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية

داخل حدودها ، أي حجم السلع والخدمات التي يحتاجها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية للعملة الأجنبية في الدول الأخرى . (خلف، 2018، 470).

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

1 - النمو التلقائي: وهو النمو الذي يحدث بشكل عفوي في اقتصاد الدولة دون تخطيط علمي مسبق، وعادة ما يحدث ببطء وتدرجياً وهذا ما حدث في أوروبا الغربية منذ الثورة الصناعية. يتطلب هذا النوع من النمو درجة عالية من المرونة في الإطار الاجتماعي الذي يحدث فيه بحيث يمكن أن ينتقل من قطاع إلى آخر من خلال أثر المضاعف و اثر المعجل (المرسومي، 2013، 70).

2 - النمو العابر : وهو ذلك النوع من النمو في الاقتصاد الذي ينشأ نتيجة ظهور بعض العوامل الخارجية أو الداخلية في الدولة ويختفي مع زوال هذه العوامل ، أي أنه يفترق إلى خاصية الاستقرار والديمومة ، أي أنه تظهر نتيجة ظروف وعوامل طارئة لا تلبث وان تختفي ويختفي معها النمو الذي حققته ، يسود هذا النوع من النمو في الدول النامية ، إذ ينشأ نتيجة لتوافر مؤشرات إيجابية في تجارتها الخارجية ، إذ تتلاشى بسرعة وبالسعة نفسها التي ظهرت بها. (العقابي، 2014، 23)

3 - النمو المخطط: يحدث النمو نتيجة لعملية تخطيط شاملة للاقتصاد الوطني، إذ ينمو الاقتصاد على أساس خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط النمو ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين، وواقعية الخطط المقدمة وفعالية المتابعة والتنفيذ هذا النمط هو الوضع العام الذي ميز معظم الدول الاشتراكية ، وإطار هذا النمو هو قاعدة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية ، والتخطيط المركزي الشامل. (صبيح، 2008، 18).

ويلاحظ أن كلاً من النمو التلقائي والنمو المخطط لهما نمو ذاتي الحركة، في حين أن النمو العابر في معظم البلدان النامية هو نمو تابع، ومن ثم يُستنتج أن النمو العابر لا يمثل نمواً بالمعنى الاقتصادي، وفي ضوء ذلك ان النمو الاقتصادي يعني: (الزركوش، 2013، 11)

أ- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

ب- أن الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.

ج- أن الزيادة في متوسط دخل الفرد تتميز بالاستمرارية.

ومن ثم يمكن القول أن النمو الاقتصادي يركز على مقدار الدخل الذي يحصل عليه الفرد في المتوسط، أي على كمية السلع والخدمات التي قد يحصل عليها، ولا يهتم بجودة السلع والخدمات، ولا يهتم بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى. فضلاً عن ذلك يتحقق النمو الاقتصادي تلقائياً دون تدخل الحكومة، على الرغم من أن النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي الناتج هو نتيجة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، فقد أصبحت معايير اقتصادية بطبيعتها دون إهمال جوانبها النوعية الأخرى تشمل هذه المعايير كميات مثل الدخل القومي وتوزيعه ودخل الفرد، وتراكم رأس المال، وهناك معايير أخرى تشمل النمو السكاني، وصحة المواطنين، والتعليم، ومتوسط العمر المتوقع، وهي معايير ذات طبيعة اجتماعية، أي أنها ليست معايير اقتصادية بحتة. ومن ثم فإن النمو الاقتصادي هو عملية زيادة مستمرة تحدث في الدخل القومي أو متوسط نصيب الفرد منه. (الزركوش، 2013، 11)

وهناك أيضاً من يصنف النمو إلى نوعين، على النحو الآتي: (حسن، 2001، 81)

- 1- النمو الاقتصادي المكثف: هو النمو الاقتصادي الناتج عن تحسين مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج مع الحفاظ على الكميات نفسها من المدخلات.
- 2- النمو الاقتصادي الموسع: هو النمو الاقتصادي الناتج عن التوسع في حجم عوامل الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج، أي زيادة الاستثمارات.

المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي

محددات النمو الاقتصادي تعني العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي ودرجة تأثير كل محدد أو عامل في النمو الاقتصادي، وكما هو متفق عليه، تتطلب عملية الإنتاج مدخلات عوامل الإنتاج (الأيدي العاملة ورأس المال والتقدم التكنولوجي والمواد الأولية و... الخ)، ويمكن لأي دولة أن تزيد مخرجات عملية الإنتاج عن طريق زيادة الموارد المستخدمة أو من خلال تحسين إنتاجية هذه الموارد، والتي يمكن تحقيقها نتيجة تحسين جودة العمل من خلال التعليم أو التدريب، أو نتيجة استخدام الآلات والتكنولوجيا الحديثة، أو النظم الإدارية الأفضل،

أو السياسات الحكومية الأكثر مرونة وفعالية ،ويمكن ان نلخص محددات النمو الاقتصادي في العناصر الآتية:

أولاً: رأس المال المادي

يمثل رأس المال مجموعة المعدات والبنية التحتية والسلع المختلفة المنتجة التي يمتلكها الاقتصاد في مدة معينة والموجهة لاستخدامها في العملية الإنتاجية، ويحدث تراكم رأس المال عن طريق تخصيص جزء من الدخل (مخرجات العملية الإنتاجية) كمخدرات من أجل التعويض عن رأس المال المملوك في عملية الإنتاج، فضلاً عن الاستثمار في رأس المال الجديد. (Aghion،Howitt، 1999، 168)، يأخذ رأس المال الشكل العيني بشكل أساسي ، وعندما يعطى القيمة فإنه يتحول الى الشكل نقدي ، ورأس مال أي دولة أو أي اقتصاد هو مقدار رأس المال في تلك البلدان أو الاقتصاد في لحظة معينة ، أي أنه يعبر عن المباني والمعدات والآلات التي يمتلكها ذلك البلد في تلك اللحظة من ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الاضافة الى رأس المال الحالي يشار اليها بمصطلح "تكوين رأس المال" ، ومن ثم فإن تكوين رأس المال هو عملية تراكمية ، تتم إضافتها من سنة الى أخرى ، وهي عبارة عن معنى الاستثمار وبذلك يكون الاستثمار مرادفًا لعملية تكوين رأس المال ، أذ يعبر عن الزيادة في رأس مال المجتمع ، ويتمثل في الفرق بين أصول رأس المال في نهاية العام عما كان عليه في بداية العام ، أي أن الاستثمار يمثل في النهاية مبلغ الاضافة الى رأس مال المجتمع في جميع الاحوال، يعد تكوين رأس المال أو الاستثمار أحد المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي، كلما زاد تكوين رأس المال أو الاستثمار زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح يؤخذ تكوين رأس المال كمعيار للتمييز بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التقنية والبلدان الفقيرة. (عبد الحميد، 2007، 469)

ثانياً: رأس المال البشري

هو مخزون المعرفة والقدرات والمواهب والمهارات الموجودة لدى الافراد ، من خلال ما تلقوه من تعليم وتدريب ، مما يسهم في عملية تطوير الإنتاج وهو أحد متطلباتها الأساسية ، وأن العديد من الاقتصاديين تحدثوا عن ضرورة دمج عامل مهم إضافي وهو رأس المال البشري ، خاصة بعد أن تبين أن الاخير يؤدي دورًا مهمًا في إحداث النمو

الاقتصادي الداخلي، وخلال عقدين من الزمن، انتشرت جهود كبيرة في الدول النامية فيما يتعلق برفع مستوى التعليم، واليوم نلاحظ في هذه البلدان تحسناً ملحوظاً في هذا المجال وينعكس ذلك في ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات والخريجين، تغطي هذه الجهود الاحتياجات الخاصة وتعد استثماراً فعالاً يسهم في رفع الإنتاجية، وأن رأس المال البشري يؤثر في النمو الاقتصادي من خلال قناتين: (Barro، 2007، 408-407)

- 1 - يؤثر رأس المال البشري بشكل مباشر في الابتكارات التكنولوجية المحلية.
- 2 - يؤثر رأس المال البشري في سرعة التنمية الاقتصادية للبلد الذي استورد التقنيات التكنولوجية من دولة متقدمة.

ثالثاً: الموارد الطبيعية:

العامل الآخر الذي يؤثر في الإنتاج والإنتاجية يتمثل في الموارد الطبيعية من حيث الكمية والتنوع، وهي تمثل الموارد الطبيعية (درجة خصوبة التربة، ووفرة المعادن، والمياه، والغابات، وما إلى ذلك)، ويعتقد بعض الاقتصاديين أنه لا يوجد شيء اسمه الموارد الطبيعية فالموارد في الطبيعة ليست ذات قيمة للمجتمع إلا عندما يمكن للفرد أن يستغلها لتحقيق أهداف وغايات اقتصادية واجتماعية للمجتمع، وعند تحقيق ذلك تفقد الموارد اسمها الطبيعي وتصبح كأنها من صنع الإنسان، ويلاحظ أن هناك دولاً حققت نمواً اقتصادياً بالاعتماد بشكل أساسي على ثرواتها الوفيرة فضلاً عن الإنتاج الزراعي الكبير، ولكن هل امتلاك الموارد الطبيعية شرط أساسي لتحقيق النمو؟ في الواقع يمكن الإشارة إلى اليابان كمثال على البلدان التي ليس لديها وفرة في الموارد الطبيعية، لكنها تمكنت من تحقيق النمو من خلال تركيزها على القطاعات التي تعتمد بشكل مباشر على رأس المال ووفرة العمالة الماهرة، بغرض التغلب على مشكلة نقص الموارد الطبيعية، وتجدر الإشارة إلى أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست ثابتة بالضرورة لأنه من الممكن لهذا البلد أن يكتشف مورداً جديداً ويطور موارد طبيعية جديدة ومن ثم يمكنه تحقيق النمو الاقتصادي في المستقبل. (الزركوش، 2013، 13).

رابعاً: التغير التكنولوجي والابتكارات

هناك عوامل نوعية معينة تهتم بتحديد النمو الاقتصادي فضلاً عن الاعتبارات الكمية ، وأحد هذه العوامل النوعية هو مستوى التقدم التكنولوجي ، فالتقدم التكنولوجي ليس سوى عملية مستمرة من التحسينات والتطورات ، الكبيرة والصغيرة على حد سواء ، يعد التطور التكنولوجي مكوناً حيوياً في عملية النمو السريع في مستوى المعيشة ، وتاريخياً لا تحدث عملية النمو بمجرد التكرار البسيط لخطوط الإنتاج ، عن طريق إضافة خطوط من مصانع الصلب أو محطات توليد الكهرباء بجانب بعضها لبعض ، على العكس من ذلك أدى التطور المتتابع اللانهائي وتدفق الاختراعات الى جانب التقدم التكنولوجي ، الى ظهور تحسينات وتطورات هائلة في القدرات الإنتاجية في أوروبا وأمريكا الشمالية وحتى اليابان ، هذا ويمكن الإشارة الى أن التقدم التكنولوجي هو التغيير في الوضع العلمي نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية التي يمكن تطبيقها اقتصادياً ، أي أنه يمكن استخدامه في الإنتاج الواسع وبتكلفة مناسبة بما يتوافق مع مستوى الاسعار السائدة أو القوة الشرائية في ذلك المجتمع ، إذا افترضنا أن شخصاً ما قد اخترع آلة جديدة ، أو سلعة ، أو طريقة جديدة لصنع سلعة معينة ، فلا يعد هذا الاختراع ضمن التعريف الاقتصادي للتقدم التقني ، إلا إذا كان يمكن تطبيقه اقتصادياً ، لأن العديد من الاختراعات والاكتشافات العلمية التي توصل اليها العلماء والباحثون لا تؤدي في واقع الحال الى أي تقدم تقني لأنه لا يمكن الاستفادة منه على نطاق تجاري أو اقتصادي لأنه من غير الممكن عملياً الاستفادة منه في زيادة الإنتاج ، ويتبادر الى الذهن سؤال عن التقدم التقني لبعض الدول ، فيما تخلف بعضها الآخر ، فضلاً عن التفاوت بين الدول في درجات التكنولوجيا ، وإذ يحدث التقدم الحديث في العالم بإحدى الطريقتين أو كليتهما: (الزركوش، 2013، 15)

أ-الاول من خلال تطوير الكوادر العلمية الوطنية والاستثمار في البحوث والتجارب العلمية.

ب -والطريقة الاخرى هي استيراد التكنولوجيا من المناطق الاكثر تطوراً الى المناطق الاقل نمواً من خلال التجارة الدولية أو من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر.

وتجدر الإشارة الى أن التقدم التقني يتطلب التضحية في الحاضر من أجل مستقبل أفضل، لأن التقدم التقني يحتاج الى تخصيص موارد اقتصادية أكبر لأغراض الدراسات والبحث العلمي أو استيراد سلع إنتاج متطورة، وهذا يعني تخصيص موارد أقل لأغراض الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على ما هو أكثر مستقبلية، مما يبرز أهمية الادخار واستثمار رأس المال.

المطلب الخامس: تفسير النقيدين للنمو الاقتصادي

في الأدبيات الحديثة حول النمو الاقتصادي، تؤدي الدولة دورًا مهمًا، إذ يلعب النظام الاقتصادي وسياسات الاقتصاد الكلي دورًا أساسيًا في النمو المستدام، ومن أهداف هذه السياسات تحقيق الانتعاش الاقتصادي. لذلك نجد أن النمو يعتمد على الكفاءة الاقتصادية للحكومات مما يساعدها على القيام بأدوار مهمة لأنعاش الاقتصاد من جميع الجوانب وخاصة ما يتعلق بالظروف الاجتماعية، لذلك من الضروري التركيز على مصادر النمو الاقتصادي الحديث، وفي الآونة الأخيرة، ركزت على العلاقة بين تطور المعروض النقدي والنمو الاقتصادي، إذ أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف إدارة المعروض النقدي والائتمان وتنظيم السيولة، وعليه اهتم النقيدون بالعلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و المعروض النقدي، إذ تتجه العلاقة من كمية الأموال المعروضة M الى الناتج Y ، مما يعكس تأثير التغيير في كمية النقود على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من أن هذه الفرضية تعود في الأصل الى المدرسة الكلاسيكية، إذ يرون أن التغيير في المعروض النقدي هو السبب الرئيسي للتقلبات في مستوى الإنتاج والتوظيف على المدى القصير، وتقلبات الأسعار على المدى الطويل، ونتيجة لذلك يمكن معالجة التغيير في المستوى العام للأسعار من خلال التحكم في المعروض النقدي. (عبد القادر، 2017، 33)، و ان المدرسة النقدية تشرح النمو الاقتصادي من خلال انتقال التأثير من المعروض النقدي الى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه، ومن ثم أعطت المعروض النقدي دورًا محوريًا في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل يتم تحديد معدل النمو الاقتصادي من خلال عوامل حقيقية مثل الثروة البشرية وتنوع الموارد الإنتاجية والتغير التقني ... الخ. (محمد، 2018، 78)

ويعتقد فريدمان أن تحديد معدل مرتفع للنمو الاقتصادي كهدف محدد أو مرغوب فيه لا يمكن تحقيقه ، وهذا في قوله: لا توجد طريقة في المجتمعات الحرة للقول مقدماً أن هناك معدل نمو معين تريد أو تحتاج الى تحقيقه ، أو القول إن هناك نسبة عالية ومنخفضة ، ولكن معدل النمو هو الحصيلة الاجمالية لكل جهود الافراد الذين نجحوا في تحقيق طموحاتهم بالمعدل الصحيح ، وإذا نظرنا الى دور السياسة النقدية نجد أن لها فضلاً كبيراً في احداث وخلق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ، خاصةً إذا كانت تتفاعل مع عوامل أخرى مثل توافر الموارد الطبيعية ، والقوى العاملة المؤهلة ، والامن و الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، حيث أنه لا يمكن وضع قائمة لنجاح السياسة النقدية الا إذا كان هناك تنسيق بينها وبين العوامل الاقتصادية الاخرى ، على الرغم من أن خلط السياسة النقدية مع السياسة المالية لا يمكن التغاضي عنه لتحقيق نمو اقتصادي ناجح في الدول الصناعية وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. (عبد الحميد، 2013، 98)

من خلال ما سبق فان النمو الاقتصادي يعبر عن القدرة الاقتصادية للبلد إذ أنه يعد مؤشراً يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، فهو نتيجة جملة من العوامل ترتكز بالأساس في عوامل الإنتاج فضلاً عن عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها في حجم الناتج ومن ثم في عملية النمو الاقتصادي ، على وفق المدرسة النقدية ، يتم تفسير النمو الاقتصادي من خلال انتقال التأثير من المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل زيادته ، نتيجة لذلك ، كان للمعروض النقدي دور في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى القصير ، ولكن على المدى الطويل ، تتأثر وتيرة النمو الاقتصادي بعناصر فعلية مثل الثروة البشرية وتنوع الموارد الإنتاجية والتغير التقني ... الخ.

المبحث الثالث: أثر المعروض النقدي في النمو الاقتصادي في إطار المدرسة النقدية

من أهم الأدلة الداعمة لوجود علاقة بين التغير في المعروض النقدي ودوره المهم في النمو الاقتصادي ما قدمه فريدمان وشوارتز عام 1964 في دراستهما لتطور السجل التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية ، إذ أظهر فريدمان في عام 1963م أن معدل النمو في المعروض النقدي له تأثير قوي في النمو الاقتصادي ومعدل نموه وأن أي تأثير يحدث نتيجة للتغير في المعروض النقدي سيؤثر في الناتج المحلي الإجمالي ، و عندما تتبنى السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فإنها ستزيد من المعروض النقدي ، وهذه الزيادة في المعروض النقدي ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ودفع نحو انخفاض في سعر الفائدة وهذا الانخفاض بدوره سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات (نتيجة للعلاقة العكسية بين الاستثمارات وسعر الفائدة) ، مما سيؤدي إلى زيادة في الناتج ، وهذه الزيادة في الناتج ستولد زيادة في إجمالي الطلب (Mishkin ، 2013، 69)، أي أنه يؤدي إلى زيادة في بعض أو كل مكوناته (الاستهلاك ، الاستثمار ، الأنفاق الحكومي ، صافي الصادرات) وهذه الزيادة في الدخل ، و من ثم الطلب الكلي ، ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى العكس ، إذا اتبعت السلطة النقدية سياسة الانكماش فإنه سيقول من المعروض النقدي لمعالجة حالة تضخمية معينة، وهذا سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة أسعار الفائدة ، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات ، وهو أحد مكونات الطلب الكلي ، ومن ثم فإن انخفاضه سيؤدي إلى انخفاض الدخل ومن ثم انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ، كما نلاحظ أن المعروض النقدي له تأثير مهم في الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط به بعلاقة إيجابية ، أما بالنسبة لاتجاه العلاقة بين عرض النقود والناتج الحقيقي فيرى أصحاب المدرسة النقدية أن أي تغيير في كمية النقود له تأثيرات كبيرة على إجمالي الناتج الحقيقي على المدى القصير والمستوى العام للأسعار على المدى الطويل ، ومع ذلك قد تحدث علاقة سببية عكسية ، ويدعم كل من فريدمان وشوارتز هذه الحجة بالقول بالرغم من تأثير كمية النقود في النشاط الاقتصادي السائد ، هناك احتمال أن يكون التأثير في الاتجاه الآخر على الأقل في المدى القصير ، ولكن إذا استمر التوسع النقدي على المدى الطويل ، فإنهم يتفقون مع الكلاسيكيين على حيادية كمية النقود ، إذ سيعتمد التوسع النقدي على ارتفاع سعر الفائدة والمستوى العام

للأسعار بدلاً من الناتج الإجمالي الحقيقي. (خوشناو، 2019، 35). ويمكن تحليل العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي من خلال النماذج الآتية:

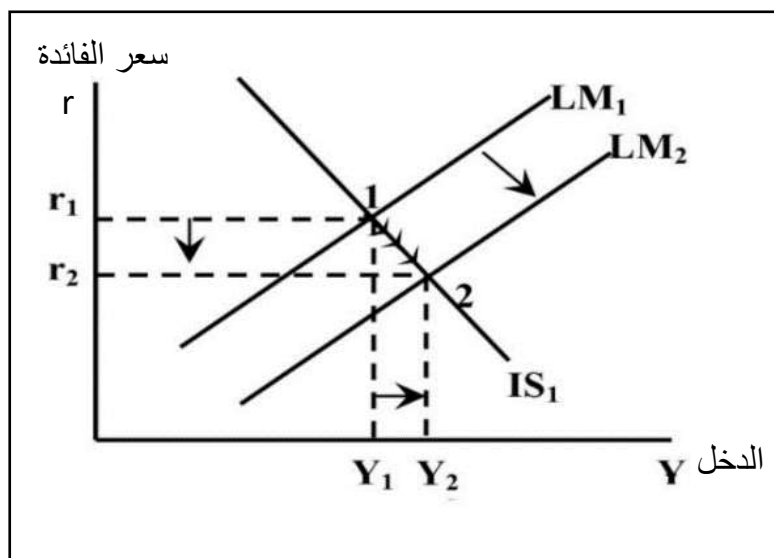
المطلب الأول: نموذج IS-LM

لقد عرض هذا النموذج لأول مرة في سنة 1937 من قبل الاقتصادي « جون هيكس » الذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد في عام 1972 وكذلك « هانسن » سنة 1953 لذلك هو يعرف باسم نموذج « هيكس وهانسن »، يهدف هذا النموذج إلى تحديد مستوى التوازن الكلي و الأخذ بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما: سعر الفائدة والدخل في آن واحد، عن طريق ربطهما بدوال الادخار والاستثمار من جهة وعرض النقود والطلب عليها من جهة أخرى، فيشير منحنى (IS) إلى العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة من خلال سوق السلع والخدمات عن طريق دالتي الاستثمار والادخار، أما (LM) فهو المنحنى الذي يعكس علاقة بين سعر الفائدة والدخل في سوق النقد (علي، 2015، 15) ، ويمكن توضيح العلاقة المعروض النقدي بالنمو الاقتصادي في إطار هذا النموذج في الحالات الآتية: (الافندي ، 2018 ، 545-548)

1-التأثير في الدخل وسعر الفائدة

لنفرض ان أولوية السياسة النقدية زيادة الدخل و هذا يتحقق من خلال زيادة كمية المعروض النقدي ، إذ تكون أهمية السياسة النقدية التوسعية في تأثيرها بانخفاض سعر الفائدة والذي سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج ، إن زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى انتقال منحنى LM1 إلى اليمين (LM2) مع ثبات منحنى IS في موقعه (لا يتأثر بالسياسة النقدية)، و تكون نتيجة زيادة الدخل إلى (Y2) و انخفاض سعر الفائدة إلى (r2) كما في الشكل الآتي :

الشكل (5) التأثير المعروض النقدي في الدخل وسعر الفائدة



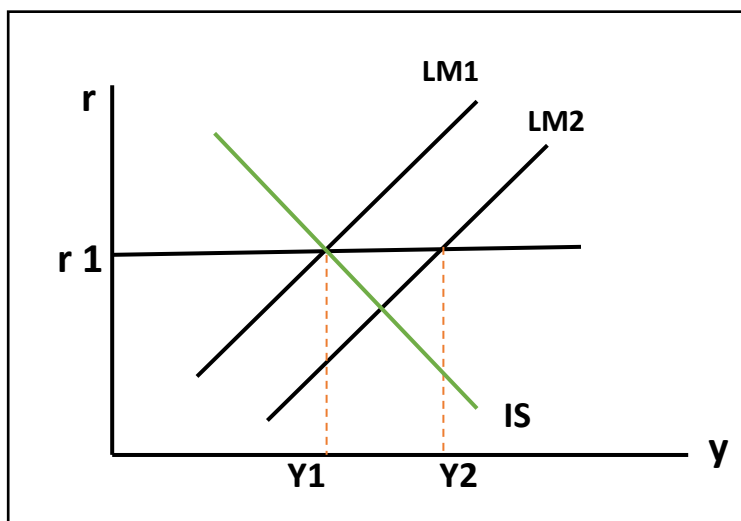
الافندي، محمد احمد .(2018).الاقتصاد النقدي و المصرفي ، ط1، الأردن: عمان ، مركز الكتب الاكاديمي،ص546.

إذ يلاحظ من الشكل زيادة المعروض النقدي و من ثم انخفاض سعر الفائدة الى (r_2) و من خلال دالة الاستثمار يزداد حجم الاستثمار و من ثم الطلب الكلي وبعده الناتج (الدخل) ، ومع زيادة الدخل فان الطلب على النقود يزداد حتى يمتص الفائض المعروض النقدي الى ان تستقر نقطة التوازن عند النقطة (2) في ظل توليفة جديدة من الدخل و سعر الفائدة (y_2, r_2) ، اما في حالة السياسة النقدية انكماشية اي انخفاض المعروض النقدي فان النتائج ستكون عكس الحالة الاولى إذ ينخفض الدخل و يرتفع سعر الفائدة (الافندي، 2018، 546).

2- حالة تثبيت سعر الفائدة

لنفترض ان البنك المركزي يعتقد ان سعر الفائدة (r) هو السعر المناسب والمرغوب للحفاظ على مستوى معين من الاستثمار أي ان البنك المركزي متمسك بتثبيت سعر الفائدة عند (r_1) ؛ كما في الشكل الآتي :

الشكل (6) تأثير المعروض النقدي في سعر الفائدة



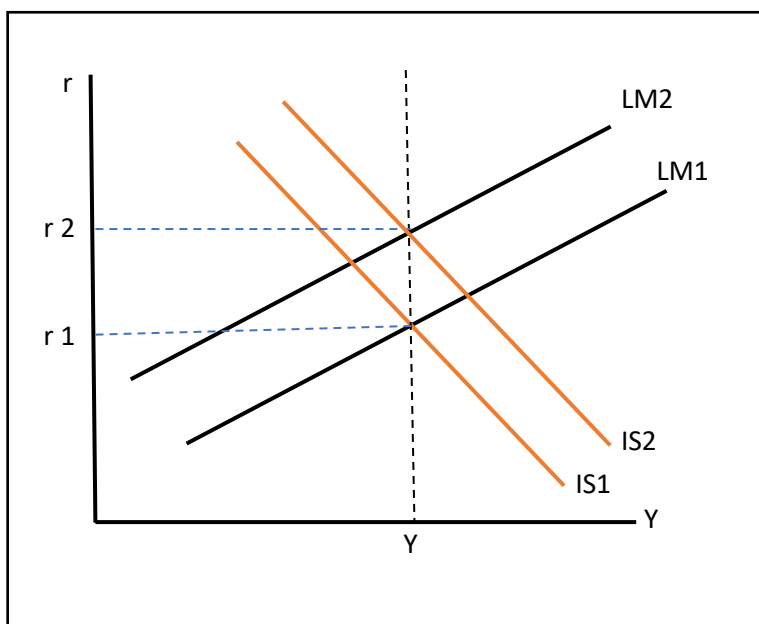
الافندي، محمد احمد. (2018). الاقتصاد النقدي و المصرفي ، ط1 ، الأردن: عمان ، مركز الكتب الاكاديمي، ص 549.

ويلاحظ عند اتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة كمية المعروض النقدي (M) من خلال شراء السندات الحكومية (عمليات السوق المفتوح) يؤدي الى انتقال LM1 الى اليمين (LM2) مع بقاء سعر الفائدة ثابتاً وهذا يؤدي الى زيادة الدخل من Y_1 الى Y_2 .

3- حالة تثبيت الدخل

لنفترض ان البنك المركزي يهدف الى تثبيت الدخل عند مستوى توازني معين (Y_1) فانه سوف يلجأ الى اتباع سياسة نقدية انكماشية اي تخفيض المعروض النقدي وهذا يؤدي الى انتقال منحنى LM1 الى اليسار LM2 ، ويؤدي ذلك الى ارتفاع سعر الفائدة الى r_2 ، وهذا يؤدي الى ازاحة استثمارات القطاع الخاص وزيادة استثمارات القطاع العام كما في الشكل الاتي: (الافندي، 2012، 144)

الشكل (7) اثر المعروض النقدي في حالة تثبيت الدخل

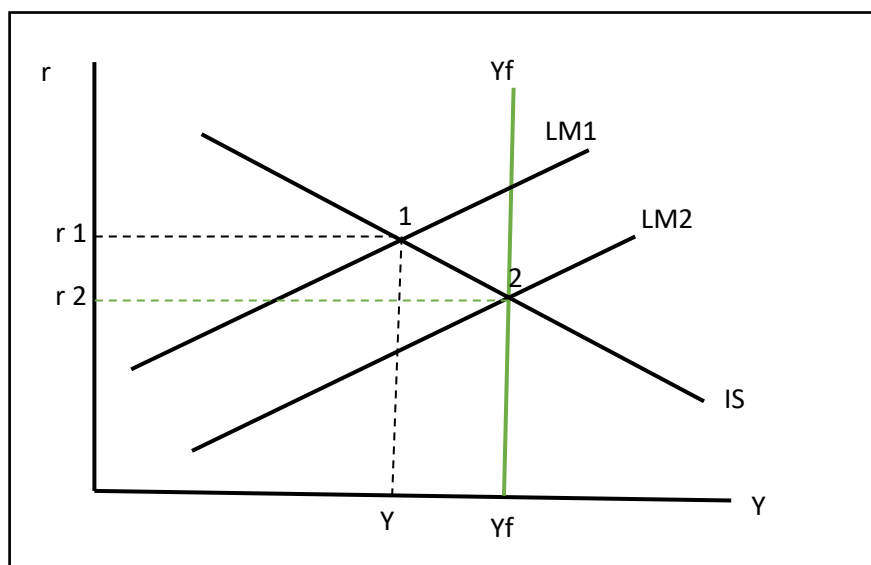


المصدر: الافندي ، محمد أحمد .(2012). النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة و الممارسة) ، ط 1 ، صنعاء، الامين للنشر و التوزيع ، ص144.

4- التأثير في الدخل الكامن

ان الدخل الكامن هو الذي يحقق التشغيل الكامل للموارد (Y_f) ، فلو فرضنا كما في الشكل (8) انه يمكن تحقيق الدخل الكامن عند نقطة التوازن (2) باستخدام السياسة النقدية التوسعية إذ ينتقل منحنى LM1 في هذه الحالة الى اليمين LM2 ، و ينخفض سعر الفائدة وهذا يشجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات ، نستنتج من ذلك انه عند استخدام سياسة نقدية توسعية يؤدي الى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة حجم الاستثمارات بسبب انخفاض تكلفة الاستثمار عند مستويات محفزته (الافندي ، 2012، 147).

الشكل (8) الدخل الكامن



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على محمد أحمد الافندي .(2012). النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة و الممارسة) ، ط 1 ، صنعاء، الامين للنشر و التوزيع ،ص147.

المطلب الثاني: نموذج وليام بول

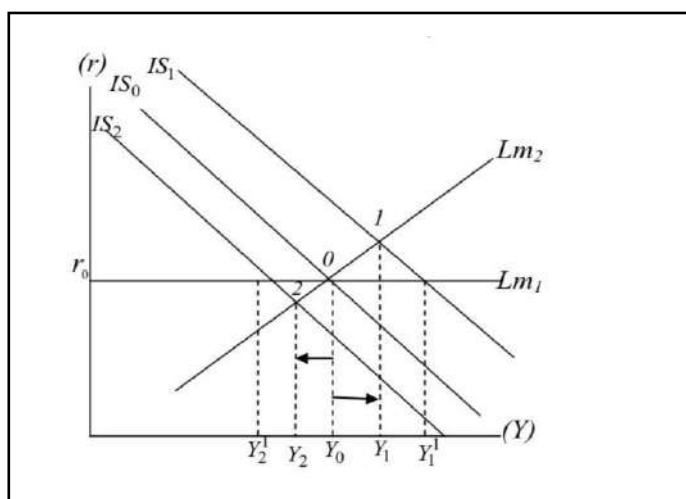
ان الهدف النهائي للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار الدخل أو تثبيته، وان تحقيق هذا الهدف النهائي يتطلب وقتاً معيناً قد يكون طويلاً ، لذا فان اللجوء الى استخدام الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية واستخدامها كمؤشرات على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف النهائية، و يمكن قياس الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية لأنها مرئية و مشاهدة في الواقع ، هناك هدفان وسيطان للسياسة النقدية ، وهما إما التحكم في المعروض النقدي أو التحكم في سعر الفائدة (في الاقتصاد التقليدي) ، إذ يصبح الأمر: أي من هذين الهدفين أكثر فاعلية في تحقيق استقرار الدخل الحقيقي. بمعنى آخر، هل السيطرة على المعروض النقدي هي أفضل أداة لتحقيق الاستقرار، أم ان التحكم في سعر الفائدة هو أفضل طريقة لتحقيق الهدف نفسه؟ الجواب على ذلك ببساطة هو انه يعتمد على مصدر الخلل، إذا كان مصدر عدم التوازن هو سوق السلع، فان التحكم في المعروض النقدي هو أفضل أداة لتحقيق الاستقرار في الدخل، وإذا كان مصدر الخلل هو سوق النقود، فان التحكم في سعر الفائدة هو أفضل أداة لتحقيق الاستقرار، وقد توصل بامول الى هذا الاستنتاج من خلال تحليله لنموذج IS-LM، والان نشرح كيف يمكن للسياسة النقدية ان تكون فعالة في استقرار الدخل الحقيقي باستخدام الرسوم البيانية لنموذج IS-LM. (الافندي، 2012، 152)

أولاً: اختلال سوق السلع

عندما يكون الخيار هو تثبيت المعروض النقدي يكون منحنى LM1 ثابتاً عند وضعه الأصلي و يتقلب الدخل بين (Y_0) و (Y_1) ، وكذلك يتقلب الدخل بين (Y_0) و (Y_2) عند انتقال منحنى (IS_0) الى (IS_2) .

اما في حالة تثبيت سعر الفائدة فان (Lm) يكون افقياً ، هنا يكون الدخل متقلباً بين (Y_0, Y_1^-) يميناً و (Y_0, Y_2^-) يساراً ، نستنتج ان تقلب الدخل حول (Y_0) في حالة تثبيت المعروض النقدي هو اقل من حالة تثبيت سعر الفائدة ، بمعنى آخر يؤدي الاختلال الإيجابي في سوق السلع الى ارتفاع سعر الفائدة في ظل تثبيت المعروض النقدي ، ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار ، ويتم امتصاص جزء من صدمة سوق السلع ، مما يقلل تقلب الدخل حول (Y_0) ، اما في حالة حدوث صدمة معاكسة، فيؤدي انخفاض سعر الفائدة الى زيادة الاستثمار وامتصاص جزء من هذه الصدمة، ومن ثم تقليل حجم تقلب الدخل حول (Y_0) .

الشكل (9) اختلال سوق السلع على وفق نموذج (IS-LM)

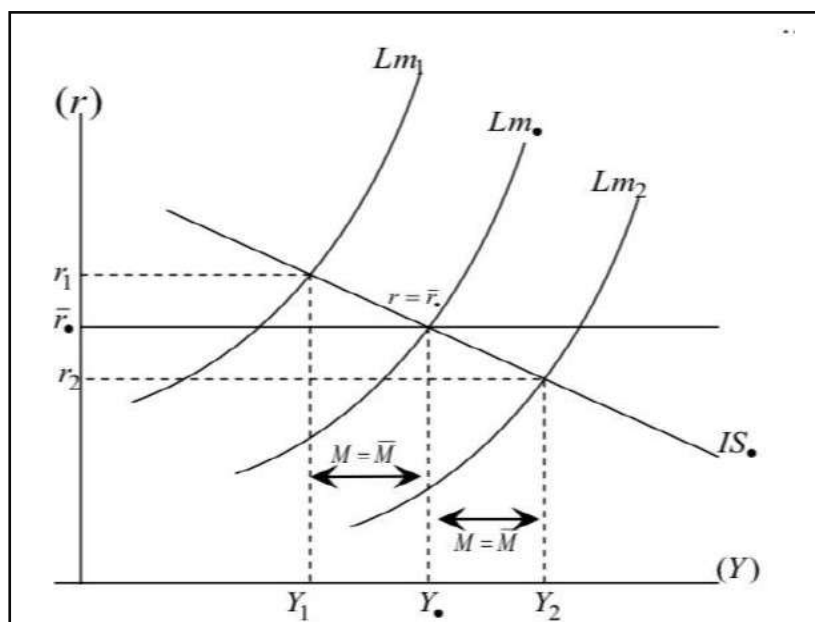


المصدر: الافندي ، محمد أحمد .(2012أ).النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة و الممارسة) ، ط1 ، صنعاء، الامين للنشر و التوزيع ،ص153.

ثانياً: اختلال سوق النقود

يسبب اختلال سوق النقود تقلبات في الطلب على النقود مما يؤدي الى الانتقال الى Lm في أثناء بقاء منحنى (IS) في موضعه الأصلي (الشكل 11)، إذ تؤدي الزيادة (أو النقصان) في الطلب على النقود الى انتقال المنحنى الى $(Lm1)$ أو الى $(Lm2)$. وإذا كان خيار السياسة النقدية هو تثبيت المعروض النقدي فإن Lm ينتقل الى $(Lm1)$ عندما يزداد الطلب على النقود. ثم ينتقل الدخل بين $(y, y1)$ الشكل (11). أو ينتقل المنحنى الى $Lm2$ عندما ينخفض الطلب على النقود، ثم ينتقل الدخل بين $(y, y2)$ ، ولكن إذا كان خيار السياسة النقدية هو تثبيت سعر الفائدة، فإن تقلبات الدخل تكاد تكون معدومة ويظل الدخل ثابتاً عند (Y) ، ان التغيير في المعروض النقدي هو ما يفسر غياب أو ضعف الدخل، إذ يتغير المعروض النقدي في الاتجاه الذي يلغي تأثير التغيير في الطلب على النقود. ثم يجعل منحنى Lm في موقعه الأصلي، من الواضح ان تثبيت سعر الفائدة يتفوق على خيار تثبيت المعروض النقدي فقط عندما تكون هناك اختلالات في سوق النقود، حيث ان تثبيت سعر الفائدة $(r=r)$ أفضل من تثبيت المعروض النقدي $(M=M)$ عندما يكون مصدر التقلبات هو سوق النقود. (الافندي، 2012، 153).

الشكل (10) اختلال سوق النقود على وفق نموذج $(IS-LM)$



المصدر: الافندي ، محمد أحمد .(2012). النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة و الممارسة) ، ط1 ، صنعاء، الامين للنشر و التوزيع ، ص154.

باختصار يعتقد فريدمان ان ضبط معدل التغير في المعروض النقدي بما يتناسب مع معدل التغير التاجهي في الناتج القومي الحقيقي ، مع مراعاة معدل التغير التاجهي في سرعة دوران النقود أو الطلب للحفاظ على ما هو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي ، ومن ثم الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، وهذا يعني العودة الى الاهتمام بالسياسة النقدية وإعطائها أهمية كبيرة في مكافحة التضخم ، ومع ذلك ، يعتقد النقديون ان السياسة النقدية ان لم يتم استخدامها بحذر وحكمة كبيرة ، ستؤدي الى آثار غير مستقرة وضارة على الاقتصاد الوطني ، ثم يسعون الى ضمان نمو كمية النقود بالشكل مستمر بمعدل مستهدف يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي ، وان السلطات النقدية يجب ان تحترم هذا المعدل نظراً لأن معدل النمو في المعروض النقدي يجب ان يكون مساوياً لمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي ، بمعنى ان الزيادة في المعروض النقدي ستلبي جميع احتياجات الاقتصاد في حالة حدوث زيادة في مستوى الناتج الوطني ، مع تجنب الآثار الجانبية والعنيفة الناتجة عن التغيرات في كمية النقود على المدى القصير . (عبد القادر، 2015، 86).

ان اهم ما تم التوصل اليه في الفصل الأول ما يلي:

- 1- تؤدي السياسة النقدية دوراً رئيساً في التحكم بالمعروض النقدي من جهة وتحفيز النمو الاقتصادي من جهة أخرى.
- 2- يتحقق الاستقرار النقدي وفقاً لآراء المدرسة النقدية من خلال التناسب بين النمو المعروض النقدي والنمو الاقتصادي.
- 3- ان النمو الاقتصادي الحقيقي يرتكز على عدة مصادر طبيعية ومالية وبشرية.



الفصل الثاني: تحليل واقع المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020)

المبحث الاول: تطور المعروض النقدي في العراق للمدة (2003-2020)

المبحث الثاني: تحليل واقع النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020)

المبحث الثالث: مقارنة المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-

2020)

تمهيد:

ان المهمة الاساسية لهذا الفصل تتمثل في تحليل العلاقة بين المعروض النقدي و النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2021) ، اذ يعد تحليل واقع الاقتصاد العراقي من حيث مكونات المعروض النقدي و مؤشرات النمو الاقتصادي خطوة ضرورية تسبق الدخول في إطار القياس الاقتصادي للعلاقة موضوع البحث ، اذ سوف نتطرق من خلاله إلى محطات تطور المعروض النقدي ومكوناته اذ شهدت في طياتها جملة من التغيرات التي طبقتها السلطة النقدية في العراق ، وكذا نقوم بدراسة واقع النمو الاقتصادي في العراق ، والمقارنة بين المعروض النقدي و النمو الاقتصادي .

المبحث الاول: تطور المعروض النقدي في العراق (2003-2020)

من اجل تحليل الوضع النقدي الذي شهده الاقتصاد العراقي خلال المدة الممتدة من 2003 الى 2020 سوف نعتمد على تحليل مسار السياسة النقدية والمعرض النقدي في العراق، فضلاً عن العوامل المؤثرة في المعروض النقدي للاقتصاد العراقي من خلال المطالب الآتية:

المطلب الاول: مسار السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2003-2020)

تعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من سياسة الاقتصاد الكلي للبلد، نظراً لدورها الكبير والفعال في تنظيم المعرض النقدي، والتحكم في مستويات السيولة النقدية، وحجم الائتمان إذ اتخذت السلطة النقدية في العراق بعد عام 2003 مجموعة من الإجراءات والخطوات المهمة على المستوى النقدي ، والتي تهدف إلى التنسيق مع السياسة المالية ومنها: (العبيدي، 2017، 91) أولاً-إصدار قانون البنك المركزي العراقي الجديد رقم 56 لسنة 2004 بعد ان كانت السياسة النقدية بموجب القانون رقم 64 لسنة 1976 أداة مرتبطة بالسياسة المالية وسياسات الإنفاق العشوائي، يضمن هذا القانون استقلالية البنك المركزي في رسم سياسته النقدية وتنفيذها على أساس إجراءات غير تقليدية تتناسب مع بيئة الاقتصاد العراقي، ولا سيما توجهه نحو اقتصاد السوق.

ثانياً-استبدال العملة القديمة بأخرى جديدة ، إذ بدأت المرحلة الحاسمة في إدارة السياسة النقدية بعد استبدال (4) تريليونات من العملة القديمة بأخرى جديدة في 15 يناير 2004 ، مما ساعد على تحقيق عدد من المزايا الإيجابية ، بما في ذلك توحيد العملة في جميع أنحاء البلاد ، وتحسين ديمومة العملة وتقليل عمليات التزوير ، واعتماد عملة موحدة تستخدم في جميع أنحاء العراق بعد أن كان هناك نوعان من العملات ، والتي كانت تسمى مجازاً الدينار الورقي المطبوع في بغداد والدينار المطبوع في الخارج (النسخة السويسرية) ، مما أعاد الثقة في الدينار العراقي وكذلك إلغاء ظاهرة تعدد أسعار الصرف للدينار العراقي وإلغاء فرق السعر بين الإصدارات المختلفة للعملة.(المعموري، النداوي،2011،14).

ثالثاً- سعت السلطات النقدية إلى تفعيل دور أسعار الفائدة في معالجة التضخم والتوقعات الناتجة عنه، و في عام 2003، تم تحرير سعر الفائدة واعتماد سعر فائدة للسياسة النقدية كإشارة وهدف تشغيلي ساعية من خلاله إلى تبني سياسة تقييد تأثير التوسع في الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري ، مع هدف احتواء وتقييد الضغوط التضخمية لهذا الإنفاق.

رابعاً- تخفيض سعر الفائدة بما يحفز الائتمان المصرفي ويشجع على زيادة استثمار القطاع الخاص في المجالات الإنتاجية بما يتناسب مع حالة الاستقرار المالي وانخفاض مستويات التضخم.

خامساً- لمواجهة التضخم عملت السياسة النقدية على تحقيق هدف الاستقرار بالاعتماد على إشارة سعر الفائدة الاسمي، و عدت سعر النقدي، وإشارة سعر الصرف لتمثيل القيمة الخارجية للنقود.(العبيدي،2017،92)

سادساً- من تطورات السياسة النقدية بعد عام 2003 إصدار قانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 الذي يشير إلى دور البنك المركزي في مكافحة غسل الأموال. (شندي،2016،10).

مما سبق نلاحظ أن هناك العديد من التطورات التي كان لها تأثيرها في السياسة النقدية في العراق، ولكن لا تزال هناك بعض الملامح المشوهة للسياسة النقدية في العراق ومنها:

1- زيادة المعروض النقدي بمعدلات أعلى من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على ابتعاد مؤشر الاستقرار النقدي للمؤشر الصحيح.

2- أدى التحسن في قيمة الدينار العراقي واستقرار الاتجاهات السعرية إلى إضافة الدخل الخفي إلى الأجر الاسمي وتعظيم الأجر الحقيقي على حساب انخفاض الإنتاجية، ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات الاستهلاك والادخار في ظل فقدان القدرة على تحويل هذه المدخرات إلى استثمارات محلية قادرة على تلبية متطلبات السوق المحلي، في حين اتجهت الزيادة في معدلات الاستهلاك إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية بمعدل عالٍ، الوقت الذي شقت فيه المدخرات طريقها إلى الخارج، الأمر الذي عمل على دخول النشاط الاقتصادي للبلاد إلى حالة من الركود المستمر، خاصة في القطاع الحقيقي غير النفطي، نتيجة إغراق البلاد بالسلع الاستهلاكية المستوردة على حساب البطالة والركود في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد (الزراعة والصناعة)، ومن ثم جعل بيئة الاقتصاد العراقي مولد للنشاط الاقتصادي السلبي، وهذا يمكن أن نطلق عليه اسم "المرض الاقتصادي العراقي" مقارنة بالمرض الهولندي في الاقتصاد.

3- فصل السلوك النقدي عن السلوك الحقيقي للسياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي، إذ أعلن البنك المركزي من خلال تقريره الاقتصادي الصادر عام 2008، أنه يلتزم بإطار نقدي قائم في تنظيمه للمثبت الاسمي الداخلي على "قاعدة تايلور" في تطبيقها لإطار استهداف التضخم النقدي، إذ تستند هذه القاعدة إلى جعل سعر الفائدة دالة طردية في كل من التضخم وفجوة الناتج الحقيقي، ومن ثم يتم رفع سعر الفائدة عندما يتجاوز معدل التضخم الفعلي معدل التضخم المستهدف وينخفض عندما يتجه الاقتصاد نحو الركود، ولكن عند تحليل الاقتصاد العراقي نجد أن هناك انفصلاً بين التغيرات في سعر الفائدة والتغيرات في الناتج، أي أنها تتماشى مع علاقة غامضة، لأن تشويه القطاع الحقيقي يجعله غير متوافق مع التغيرات في أسعار الفائدة. (شندي، 2016، 10).

و لقد أتمت السياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة بمسار نقدي جديد مختلف تماماً عن السابق إذ أدخل البنك المركزي أدوات نقدية جديدة فضلاً عن مجموعة أدواته التقليدية (المباشرة وغير المباشرة)، إذ مثلت هذه الأدوات صياغة جديدة لدوره في توجيه السياسة النقدية

يُعرّف الاقتصاد الخفي بأنه جميع الأنشطة المولدة للدخل غير المسجلة في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بقصد إخفائها أو التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالإفصاح عنها ولأنها مخالفة للنظام القانوني السائد. (حسن، مهدي، 2020، 362)

ولقد أتسمت السياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة بمسار نقدي جديد مختلف تماماً عن السابق إذ أدخل البنك المركزي أدوات نقدية جديدة فضلاً عن مجموعة أدواته التقليدية (المباشرة وغير المباشرة) ، إذ مثلت هذه الأدوات صياغة جديدة لدوره في توجيه السياسة النقدية للعمل مع الأسواق ، واسواق أوراق مالية أخرى لإنشاء نظام سديد وإدارة سيولة البنوك بشكل أكثر فعالية ، وخاصة إدارة السيولة ذات الأجل القصيرة و تشجيع هذه البنوك على التعامل بعضها مع بعض بشكل أوسع بدلاً من أن تكون محدودة في التعامل مع البنك المركزي في إدارة السيولة ، و أن عدم وجود سوق مالي متطور في العراق تسبب في قصور في استخدام وسائل السياسة النقدية غير المباشرة ، وفي هذا الصدد تخلى البنك المركزي العراقي عن الشرط الذي كان يقضي بامتلاك البنوك التجارية لأوراق مالية حكومية تعادل 10% من حجم الودائع ، و على الرغم من أن قانون البنك المركزي لم يحدد الأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي لتنفيذ سياسته ، إلا أنه أصدر لاحقاً بياناً صحفياً حدد فيه الأدوات الفعالة التي تؤثر في سوق السيولة ، وهي : (كاظم ،صاحب، 2017، 221).

أ- مزاد بالعملة الاجنبية يقوم فيه البنك المركزي بشراء أو بيع الدولار من أو إلى السوق في ضوء أهدافه السياسية.

ب- قائمة متطلبات الاحتياطي القانوني التي تعتمد المصارف على حيازتها حسب ودائع الجمهور، أي بمستويات متفاوتة لدى البنك المركزي العراقي، والنقدية في الخزائن والأوراق المالية في وزارة المالية.

ج- تسهيلات انكشاف للبنوك التي لديها حسابات احتياطية في البنك المركزي العراقي، ولكنها غير كافية لتسوية التزاماتها في نهاية يوم العمل المصرفي.

د- نافذة الخصم على الكمبيالات أو الأوراق النقدية المماثلة التي تقل مدتها عن 90% يوماً ومصادق عليها بتوقيعين على الأقل (يتم فرضه حالياً بنسبة 11% للأوراق المالية من الدرجة الأولى).

هـ -تسهيلات إقراض الملاذ الأخير، والتي تُمنح للبنوك التي تعاني من مشكلات سيولة مزمنة مقابل ضمان مقدم منها.

و-نافذة الأوراق المالية بوزارة المالية، والتي بموجبها تشتري البنوك أو تباع هذه الأوراق المالية الحكومية بقيمتها الاسمية (أي بسعر الفائدة عند الإصدار). ويلاحظ أن معظم هذه الأدوات تعمل في إطار الأدوات التقليدية الأساسية، ويخلص الجدول (1) الأدوات المستحدثة للسياسة النقدية في العراق:

الجدول رقم (1)

الفئات الأساسية للأدوات الجديدة والمستحدثة للسياسة النقدية

الأداة الرئيسية	الأداة المستحدثة التي تعمل ضمنها
عمليات السوق المفتوحة	مزايد بيع العملة و نافذة الأوراق المالية لوزارة المالية (اذ انها تتضمن بيع و شراء الاصول المالية ومن هذه الاصول الحوالات و الذهب و النقد الاجنبي)
متطلبات القانوني	لائحة متطلبات الاحتياطي القانوني (و تشير الى تلك النسبة من الودائع التي يشترط البنك المركزي على المصارف الاحتفاظ بها كاحتياطي لحماية اصحاب الودائع عند الازمات المالية
سعر اعادة الخصم	تسهيلات الانكشاف للمصارف و نافذة الخصم للكمبيالات و تسهيلات مقرض الملجأ الاخير (تقوم البنوك المركزية بتوفير قروض قصيرة الاجل للبنوك والمؤسسات الابداعية الاخرى لمعالجة نقص طارئ قصير الاجل في السيولة.

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على حاتم جورج حاتم. (2015). السياسة النقدية في العراق: اهدافها، معالمها الأساسية و آليات اشتغالها ، ودورها الفعلي في حركة الاقتصاد العراقي ، ص 4، متاح على موقع

Hatim-G.-Hatim-Monetary-policy-final-arab.pdf (iraqieconomists.net)

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المعروض النقدي في العراق (2003-2020)

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في المعروض النقدي ، إذ أن التغيرات في المعروض النقدي هي نتيجة التغيرات في المراكز المالية للقطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاع العام الخارجي ، إذ تتكون العوامل التي تؤثر في المعروض النقدي سواء بمعناه الضيق أو الواسع بحسب مصادره من نوعين أحدهما خارجي والآخر داخلي ، إذ يؤدي ميزان المدفوعات الدور النهائي والأساسي للمصدر الأول ، في حين يؤدي الائتمان المصرفي للقطاعات العامة والخاصة والمركزية والتجارية دوراً مهماً للمصدر الثاني ، وأخيراً مدى تطور العادات المصرفية للسكان ، كل هذه تشكل أساس المصادر الداخلية الرئيسة للتغيير في المعروض النقدي . (حسين ، 2014، 97) ، و من أجل تحديد الأسباب الرئيسة لزيادة المعروض النقدي، فإنه يعتمد على تحليل العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في المعروض النقدي، وعادة ما تستخدم معادلة المعروض النقدي كنقطة دخول لتحليل هذه العوامل، على النحو الآتي: (جياس، محمد، 2016، 386)

المطلوبات النقدية = الموجودات - المطلوبات غير النقدية

وتتألف المطلوبات النقدية من: العملة في التداول + الودائع الجارية الخاصة لدى البنوك التجارية أما الموجودات فتتألف من: صافي الموجودات الاجنبية والتي تمثل (الفرق بين مجموع الموجودات والمطلوبات الاجنبية)، و الائتمان المحلي والذي يقسم بدوره الى قسمين هما الائتمان الممنوح الى القطاع الحكومي وبحسب عادة بشكل صافٍ، اي تطرح منه الودائع الحكومية، و الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص ، اما فقرة المطلوبات غير النقدية فتتكون من :

أ- اشباه النقد وتشمل: الودائع الثابتة + ودائع التوفير + الودائع بالعملة الاجنبية لدى البنوك التجارية.

ب- فقرة الموازنة وهي نتيجة حساب راس المال والاحتياطي - صافي الحسابات الاخرى. لذلك، فإن أي زيادة في إجمالي الموجودات النقدية سيكون لها تأثير توسعي على المعروض النقدي، في حين أن أي انخفاض هو عامل انكماش، وفيما يتعلق بالمطلوبات غير النقدية، فإن أي زيادة فيها هي عامل انكماش في المعروض النقدي والعكس صحيح.

الجدول (2)

العوامل المؤثرة في المعروض النقدي في العراق للمدة (2003-2020)

(مليار دينار)

السنة	صافي الموجودات الأجنبية لدى عموم الجهاز المصرفي	ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	الديون الحكومية	مجموعة الموجودات	M1	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية	الودائع الأخرى	الودائع الحكومية	فقرة الموازنة	مجموع المطلوبات غير النقدية	مجموع المطلوبات
2003	-1,350,324	605,270	5,556,130	4,811,076	2,898,189	1878486.1	1,019,703	1,123,658	2200243.2	3,087,134	1,912,887	4,811,076
2004	-2,891,653	810,603	5,732,338	3,651,288	10,148,626	7,162,945	2,985,681	1,349,522	4,214,909	12,061,769	-6,497,338	3,651,288
2005	-2,790,206	1,581,696	6,381,243	5,172,733	11,399,125	9,112,837	2,286,288	3,260,225	7,904,272	17,390,889	-6,226,392	5,172,733
2006	8,483,152	2,640,453	7,535,417	18,659,022	15,460,060	10,968,099	4,491,961	5,590,189	13,996,792	16,388,019	3,198,962	18,659,022
2007	43,374,860	3,442,425	8,180,989	54,998,274	21,721,167	14,231,700	7,489,467	5,198,829	19,413,900	-8,663,995	33,277,107	54,998,274
2008	66,041,021	4,553,683	6,807,163	77,401,867	28,189,934	18,492,502	9,697,432	6,671,993	19,413,900	-12,830,728	49,211,933	77,401,867
2009	62,142,941	5,290,673	7,367,466	141,108,275	37,300,030	21,775,679	15,524,351	8,055,259	23,471,289	-5,974,502	103,808,245	141,108,275
2010	68,115,947	9,413,153	12,278,004	89,807,104	51,743,489	24,342,192	27,401,297	8,545,679	20,445,932	-8,532,205	38,063,615	89,807,104
2011	79,045,754	13,003,188	15,280,982	107,329,924	62,473,929	28,287,361	34,186,568	9,593,380	27,459,995	-7,805,620	44,855,995	107,329,924
2012	93,883,760	20,770,625	14,750,252	129,404,637	63,735,871	30,593,647	33,142,224	11,600,257	37,993,140	-16,075,369	65,668,766	129,404,637
2013	109,108,413	23,574,328	11,855,657	144,538,398	73,830,964	34,995,453	38,835,511	13,695,621	36,477,581	-20,534,232	70,707,434	144,538,398
2014	101,767,422	25,473,992	15,896,096	143,137,510	72,692,448	36,071,593	36,620,855	17,874,482	37,600,818	-14,159,928	70,445,062	143,137,510
2015	77,590,463	26,444,157	28,412,913	132,447,533	69,613,150	34,855,256	34,757,894	14,914,122	36,745,726	-15,419,066	62,834,383	132,447,533
2016	64,203,152	26,616,637	40,788,242	131,608,031	75,523,952	42,075,230	33,448,722	14,942,418	30,364,993	-15,949,717	56,084,079	131,608,031
2017	68,334,045	27,809,664	43,707,392	139,851,101	76,986,584	40,343,309	36,643,275	15,870,463	31,211,979	-22,007,935	62,864,517	139,851,101
2018	91,422,878	25,179,810	44,352,547	160,955,235	77,828,984	40,498,067	37,330,917	17,561,741	51,014,532	-14,549,978	83,126,251	160,955,235
2019	102,068,897	26,436,464	52,199,621	180,704,982	86,771,000	47,638,603	39,132,397	16,670,131	44,026,715	-24,237,136	93,933,982	180,704,982
2020	104,814,383	30,937,352	68,112,148	203,863,883	103,353,556	59,987,098	43,366,458	16,552,704	41,709,034	-42,248,589	100,510,327	203,863,883

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء و الأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات (2003-2020)، www.cbi.iq.

اذ يلاحظ من الجدول (2) انه خلال الاعوام (2003-2008) المعروض النقدي قد زاد نتيجة الأثر التوسعي في صافي الموجودات الاجنبية الذي ازداد خلال هذه المدة فضلاً عن زيادة ديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى و كذلك صافي الديون الحكومية الذي يمثل الفرق بين (الائتمان الممنوح إلى الحكومة بصورة حوالات وقروض وودائعها) الذي ادى دوراً توسعياً نتيجة ارتفاع الودائع الحكومية وارتفاع الديون الحكومية ، اما الاثر الانكماشى فشكلت فقرة الموازنة عاملا انكماشياً في المعروض النقدي .

اما خلال عامي (2009-2010) فقد انعكس الأثر التوسعي في صافي الموجودات الاجنبية الذي ازداد بمقدار (5,973,006) مليار دينار عن العام (2009) و ديون القطاع الخاص كذلك ازدادت و القطاعات الاخرى بمقدار (4,122,480) و صافي الديون الحكومية الذي نتج عن انخفاض في الودائع الحكومية بمقدار (3,025,357-) مليار دينار، في حين ارتفعت الديون الحكومية بمقدار (4,910,538) مليار دينار، أما الاثر الانكماشى فكان بانخفاض فقرة الموازنة .

وفي الاعوام (2011-2013) كان لاستمرار الزيادة في كل من صافي الموجودات الاجنبية و ديون القطاع الخاص و القطاعات الاخرى و الودائع الاخرى الاثر التوسعي إذ ارتفع المعروض النقدي خلال هذه المدة، أما الاثر الانكماشى فكان نتيجة لصافي الديون الحكومية الذي يمثل الفرق بين (الائتمان الممنوح إلى الحكومة بصورة حوالات وقروض وودائعها) الذي ادى دوراً انكماشياً نتيجة ازدياد الودائع الحكومية مقابل انخفاض الديون الحكومية فضلاً عن فقرة الموازنة.

أما خلال عامي (2014-2015) فقد أدت العوامل الخارجية الدور الرئيس في انخفاض المعروض النقدي اذ انخفض صافي الموجودات الاجنبية من (101,767,422) مليار دينار نهاية عام 2014 إلى (77,590,463) مليار دينار نهاية عام 2015 ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداء من النصف الثاني من عام 2014 ، مما أثر في تراجع المعروض النقدي بمقدار (3,079,298) مليار دينار فضلاً عن انخفاض فقرة الموازنة التي تعد من العوامل الانكماشية، اما العوامل التوسعية فقد كان صافي الديون الحكومية الحصة الأكبر في المساهمة إذ بلغ مقدار هذا التوسع (12,516,817) مليار دينار فيما شكلت فقرة الودائع الأخرى وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى ارتفاع قد تعد من العوامل التوسعية المؤثرة في المعروض النقدي .

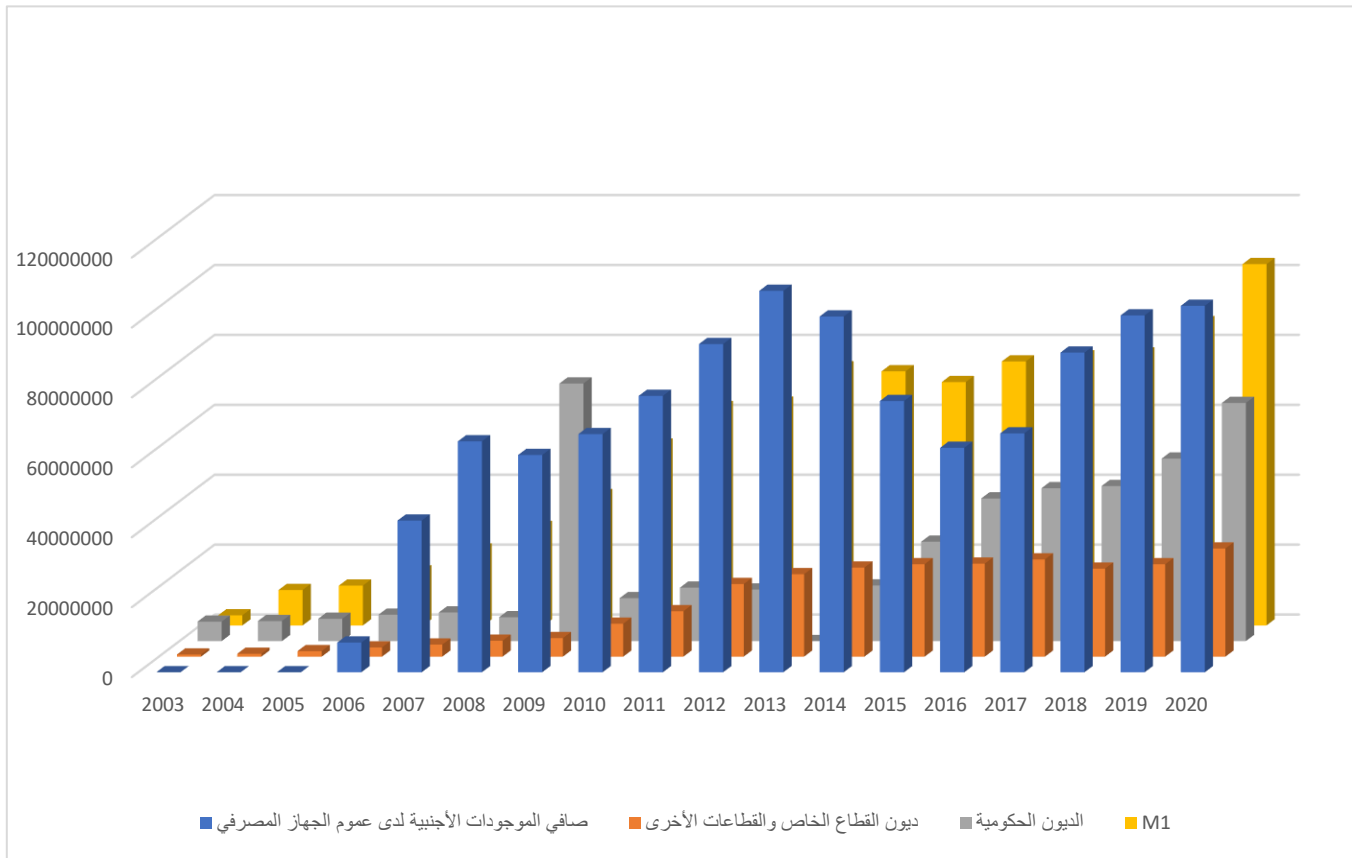
اما في عام (2016) فقد انعكس الأثر التوسعي في صافي الديون الحكومية والذي نتج عن انخفاض في الودائع الحكومية بمقدار (6,380,733) مليار دينار، في حين ارتفعت الديون الحكومية بمبلغ (12,375,329) مليار دينار، وذلك نتيجة توجه الحكومة إلى الاقتراض داخلياً لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة من خلال إصدار حوالات وسندات الخزينة لتمويل جزء من عجز الموازنة (البنك المركزي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2016، 26)، يظهر الأثر الانكماشية في صافي الموجودات الأجنبية إذ انخفضت إلى (64,203,152) مليار دينار بعد ان كانت (77,590,463) مليار دينار عام 2015، بسبب تراجع الأسعار العالمية للنفط منذ منتصف عام 2014، اما الودائع الأخرى وفقرة الموازنة وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى فشكلت (28,296) و (530,651) و (172,480) على التوالي مجموع العوامل الانكماشية.

اما خلال عامي (2017-2018) فتمثلت العوامل التوسعية التي كان لها دور واضح في زيادة المعروض النقدي خلال عام 2018 بزيادة صافي الموجودات الأجنبية من (68,334,045) مليار دينار عام 2017 الى (91,422,878) مليار دينار عام 2018 كان سبب هذه الزيادة ارتفاع سعر النفط، اما الأثر التوسعي على المعروض النقدي أيضاً فكان من خلال فقرة الموازنة التي سجلت ارتفاعاً بمقدار (7,457,957) مليار دينار عام 2018، بينما الانخفاض في صافي الديون الحكومية مارس أثراً انكماشياً على المعروض النقدي، وكان سبب الانخفاض نتيجة لزيادة الودائع الحكومية بمقدار (19,802,553) مليار دينار عن العام السابق، مقابل انخفاض ديون الحكومة بمقدار (645,155) مليار دينار. أما العوامل الانكماشية الأخرى فقد تمثلت بفقرتي صافي ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والودائع الأخرى إذ انخفضت الأولى بمقدار (-2,629,854) مليار دينار اما الثانية فقد ارتفعت بمقدار (1,691,278) مليار دينار عن العام السابق.

وفي عامي (2019-2020) كان للعوامل التوسعية التي تمثلت بـ(صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي وصافي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والودائع الأخرى) دوراً واضحاً في زيادة المعروض النقدي خلال عام 2020، إذ ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية من (102,068,897) مليار دينار عام 2019 الى (104,814,383) مليار دينار عام 2020، أما صافي الديون الحكومية الذي يمثل الفرق بين

(الائتمان الممنوح إلى الحكومة بصورة حوالات وقروض وودائعها) فقد أدى دوراً توسعياً نتيجة تراجع الودائع الحكومية بمقدار (2,317,681-) مليار دينار مقابل ارتفاع الديون الحكومية بمقدار (15,912,527) مليار دينار ، كما كان لديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والودائع الأخرى دور توسعي في زيادة المعروض النقدي إذ ارتفعت الأولى بمقدار (4,500,888) مليار دينار، فيما انخفضت الثانية بمقدار (117,427-) مليار دينار، في حين شكلت فقرة الموازنة عاملاً انكماشياً على المعروض النقدي إذ بلغت (18,011,453-) مليار دينار.

الشكل (11) العوامل المؤثرة في المعروض النقدي في العراق للمدة (2003-2020)



المصدر : مخرجات الحاسب الالكتروني بالاعتماد على الجدول (2)

المطلب الثالث: تحليل تطور مسارات المعروض النقدي في العراق خلال المدة (2003-2020)

يعد المعروض النقدي من أهم المتغيرات النقدية التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي في نقطة زمنية معينة وتسمى (الكتلة النقدية). إذ تؤدي التغيرات فيه إلى تغييرات مهمة في المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل الناتج والأسعار وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، و يعد البنك المركزي هو السلطة النقدية التي تتحكم في المعروض النقدي، سواء من خلال إصدار النقود القانونية، أو المضاعف النقدي، أو الرقابة المصرفية والائتمانية.

إذ أن فلسفة السياسة النقدية فيما يتعلق بمتغير المعروض النقدي تقوم بشكل أساسي على فكرة اتخاذ تدابير تمكن السلطة النقدية من التحكم في التوسع النقدي بمعدل ثابت ومستقر مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومع احتياجات المتعاملين في الاقتصاد، إذ إنها الطريقة التي تقلل من التقلبات الاقتصادية وتؤدي إلى مزيد من الاستقرار وتقلل من عنصر عدم اليقين كما يراه النقديون: (الفتلاوي، 2017، 84) وسوف نقوم بتحليل المعروض النقدي في العراق وحسب مكوناته الأساسية و كالاتي :

أولاً: تطور المعروض النقدي بالمعنى الضيق (M1):

يعتمد المعروض النقدي بالمعنى الضيق (M1) على عنصرين رئيسيين هما صافي العملة المتداولة والودائع الجارية، ومع ذلك فإن نسبة هذين العنصرين تختلف من دولة إلى أخرى، لتعكس هذا التناقض في تطور البيئة النقدية والمصرفية في الاقتصاد، إذ شهدت المدة (2003-2020) استمرار المعروض النقدي بالمعنى الضيق بالزيادة من (2،898،189) مليار دينار في عام (2003) إلى (103،553،556) مليار دينار في عام (2020) و بمعدل تغير سنوي (19.11%) نتيجة للاستراتيجية التي اتبعتها السياسة النقدية الجديدة في إدارة معدلات نمو المعروض النقدي الضيق للمحافظة على قيمة العملة، و الاصدار النقدي الكبير الذي قام به البنك المركزي العراقي لأسباب عديدة مثل استبدال العملات العراقية القديمة، وفائض الاحتياطي النقدية الاجنبية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام لأن الأخير هو مصدر العملة الاجنبية وما يترتب على ذلك من زيادة الإنفاق في الموازنة العامة للدولة لاستيعاب الطبقة العاملة، كل هذا شجع على زيادة إصدار النقد في الاقتصاد (كاظم و اخرون، 2019، 121).

الجدول (3)

تطور المعروض النقدي في العراق للمدة من (2003 – 2020)

(مليار دينار)

السنة	صافي العملة في التداول	الودائع الجارية	M1	نسبة العملة في التداول الى عرض النقد	نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد	معدل التغير السنوي ل M1 %	اشباه النقود (الودائع الاخرى)	M2	معدل التغير السنوي ل M2 %	الودائع الحكومية	M3	نسبة الودائع الحكومية الى M3	معدل التغير السنوي ل M3
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)	(14)
2003	1878486.1	1,019,703	2,898,189	%64.82	%35.18		1,123,658	4,021,847		2200243.2	6,222,090	%35.36	
2004	7,162,945	2,985,681	10,148,626	%70.58	%29.42	%250.17	1,349,522	11,498,148	%185.89	4,214,909	15,713,057	%26.82	%152.54
2005	9,112,837	2,286,288	11,399,125	%79.94	%20.06	%12.32	3,260,225	14,659,350	%27.49	7,904,272	22,563,622	%35.03	%43.60
2006	10,968,099	4,491,961	15,460,060	%70.94	%29.06	%35.62	5,590,189	21,050,249	%43.60	13,996,792	35,047,041	%39.94	%55.33
2007	14,231,700	7,489,467	21,721,167	%65.52	%34.48	%40.50	5,198,829	26,919,996	%27.88	19,413,900	46,333,896	%41.90	%32.20
2008	18,492,502	9,697,432	28,189,934	%65.60	%34.40	%29.78	6,671,993	34,861,927	%29.50	19,413,900	54,275,827	%35.77	%17.14
2009	21,775,679	15,524,351	37,300,030	%58.38	%41.62	%32.32	8,055,259	45,355,289	%30.10	23,471,289	68,826,578	%34.10	%26.81
2010	24,342,192	27,401,297	51,743,489	%47.04	%52.96	%38.72	8,545,679	60,289,168	%32.93	20,445,932	80,735,100	%25.32	%17.30
2011	28,287,361	34,186,568	62,473,929	%45.28	%54.72	%20.74	9,593,380	72,067,309	%19.54	27,459,995	99,527,304	%27.59	%23.28
2012	30,593,647	33,142,224	63,735,871	%48.00	%52.00	%2.02	11,600,257	75,336,128	%4.54	37,993,140	113,329,268	%33.52	%13.87
2013	34,995,453	38,835,511	73,830,964	%47.40	%52.60	%15.84	13,695,621	87,526,585	%16.18	36,477,581	124,004,166	%29.42	%9.42
2014	36,071,593	36,620,855	72,692,448	%49.62	%50.38	%1.54-	17,874,482	90,566,930	%3.47	37,600,818	128,167,748	%29.34	%3.36
2015	34,855,256	34,757,894	69,613,150	%50.07	%49.93	%4.24-	14,914,122	84,527,272	%6.67-	36,745,726	121,272,998	%30.30	%5.38-
2016	42,075,230	33,448,722	75,523,952	%55.71	%44.29	%8.49	14,942,418	90,466,370	%7.03	30,364,993	120,831,363	%25.13	%0.36-
2017	40,343,309	36,643,275	76,986,584	%52.40	%47.60	%1.94	15,870,463	92,857,047	%2.64	31,211,979	124,069,026	%25.16	%2.68
2018	40,498,067	37,330,917	77,828,984	%52.03	%47.97	%1.09	17,561,741	95,390,725	%2.73	51,014,532	146,405,257	%34.84	%18.00
2019	47,638,603	39,132,397	86,771,000	%54.90	%45.10	%11.49	16,670,131	103,441,131	%8.44	44,026,715	147,467,846	%29.86	%0.73
2020	59,987,098	43,366,458	103,353,556	%58.04	%41.96	%19.11	16,552,704	119,906,260	%15.92	41,709,034	161,615,294	%25.81	%9.59

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء و الأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات (2003-2020)، www.cbi.iq.

العمود (4,5,6,8,9,11,12,13) من احتساب الباحثة من الاعتماد على بيانات الجدول

بالنسبة لمكونات المعروض النقدي الضيق M1 فقد ازداد صافي العملة المتداولة في أثناء هذه المدة، من (1878486.1) مليار دينار في عام (2003) الى (59,987,098) مليار دينار في عام (2020) ، اما الودائع الجارية فقد ارتفعت عام (2020) لتصل الى (43,366,458) بعد ان كانت (1,019,703) في عام (2003)، إذ نلاحظ من الجدول (3) ان تطور صافي العملة في التداول كان بدرجة اكبر من الودائع الجارية ، و ان معدلات نمو العملة في التداول سجلت نسبة مساهمة في المعروض النقدي أعلى مستوى لها في عام 2005، اذ بلغت (79.94%) ، و سجلت ادنى مستوى لها عام (2011) لتبلغ (45.28%) ، اما الودائع الجارية فسجلت أعلى نسبة مساهمة عام (2011) بنسبة (54.72%) اما ادنى نسبة مساهمة فكانت في عام (2005) بنسبة (20.06%) .

و كذلك نلاحظ من الجدول (3) انخفاض المعروض النقدي بالمعنى الضيق في عامي (2014 - 2015) بمعدل نمو سالب (1.54%-) و (4.24%-) على التوالي والسبب في ذلك انخفاض الصادرات النفطية وتراجع الإيرادات من تلك الصادرات بسبب حرب داعش وانخفاض أسعار النفط العالمية ومن ثم التأثير السلبي على حجم المعروض النقدي ومعدل نموه (خوشنאו، 2019، 37).

اما عام (2016) فقد سجل المعروض النقدي (M1) ارتفاعا بنسبة (8.49%)، ويرجع سبب هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى نمو العملة خارج البنوك مع بلوغ نسبة مساهمتها (55.71%) من اجمالي المعروض النقدي ، مقابل تراجع الأهمية النسبية للودائع الجارية التي بلغت مساهمتها (44.29%) من المعروض النقدي ويعود السبب في ذلك إلى حالة الخوف لدى الجمهور من الاحتفاظ بالمدخرات النقدية لمواجهة حالة عدم اليقين في ظل الركود الاقتصادي للدولة. (التقرير السنوي الاقتصادي للبنك المركزي العراقي، 2016، 26) .

اما في عامي (2017 و 2018) فقد ارتفع المعروض النقدي (M1) إلى (77,828,984) نهاية عام (2018) مقابل (76,986,584) في عام (2017) ، ويعزا ذلك بالدرجة الاساسية الى نمو الودائع الجارية بنسبة (47.97%) لتسجل (37,330,917) من المعروض النقدي (M1) ، في حين سجلت العملة خارج البنوك انخفاضا ضئيلا بلغت نسبته (0.4%) لتبلغ (40,498,067) في عام (2018) مقابل (40,343,309) لعام 2017 ، ولتشكل ما نسبته (52.03%) من المعروض النقدي (M1) .

اما خلال الاعوام (2019) و (2020) فقد استمر المعروض النقدي في الارتفاع وبمعدلات نمو سنوية (11.49%) و (19.11%) على التوالي نتيجة نمو العملة في التداول خارج البنوك لتسجل (59,987,098) مقابل (47,638,603) ولتشكل ما نسبته (58.04%) من المعروض النقدي (M1) ويعزا ذلك الارتفاع الى ارتفاع الإنفاق العام أثناء انتشار كوفيد-19 على المستلزمات الطبية وتأهيل المستشفيات فضلاً عن المنح المقدمة الى الاسر اثناء تطبيق الحظر الشامل، اما الودائع الجارية فد ارتفعت لتبلغ (43,366,458) مقابل (39,132,397) عام 2019، ولتشكل ما نسبته (41.96%) من المعروض النقدي (M1)، وهذا يوضح أن المعروض النقدي ما يزال ينمو بمعدلات عالية موازية لنسبة العملة المتداولة ويعود هذا الخلل إلى طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي نتيجة ريادة القطاع النفطي لمعظم الإيرادات العامة بنحو (95%)، الأمر الذي يولد ظهور مشكلة جديدة، تعد تحدياً كبيراً للبنك المركزي، وهو مدى قدرة البنك على السيطرة على المعروض النقدي في ظل زيادة طلب الحكومة على عملة الحكومة المحلية لتغطية نفقاتها المتزايدة، مع وضع استقلالية البنك في الوقت نفسه على المحك (كاظم و اخرون، 2019، 121).

ثانياً: تطور المعروض النقدي بالمعنى الواسع (M2):

يعد المعروض النقدي (M2) (السيولة المحلية) من المتغيرات الاقتصادية المهمة لما له من تأثير فعال في المؤشرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي والتضخم وأسعار الفائدة والموازنة العامة وميزان المدفوعات وسعر الصرف، إذ تؤثر السيولة المحلية في هذه المؤشرات من خلال الارتفاع والانخفاض بسبب الأنشطة الاقتصادية، إذ نلاحظ من الجدول (3) ان (M2) قد استمر بالزيادة ما بعد عام (2003) حتى عام (2015) هذا يرجع إلى : (خوشناو، 2016، 37) أ- الزيادة المستمرة في النفقات العامة الجارية المتمثلة بزيادة رواتب ومخصصات وأجور العاملين في الدولة.

ب-زيادة الإنفاق الاستثماري وتضخيم عدد وحجم المشروعات في العراق.

ج- زيادة النفقات العسكرية وزيادة تسليح القوات المسلحة لمواجهة الأعداء.

د- زيادة النفقات الأمنية وتطوير الخدمات الأمنية.

هـ- زيادة حجم الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي الذي تقابله بالضرورة العملة الوطنية لغرض تحقيق الاستقرار في أسعار صرف الدينار العراقي.

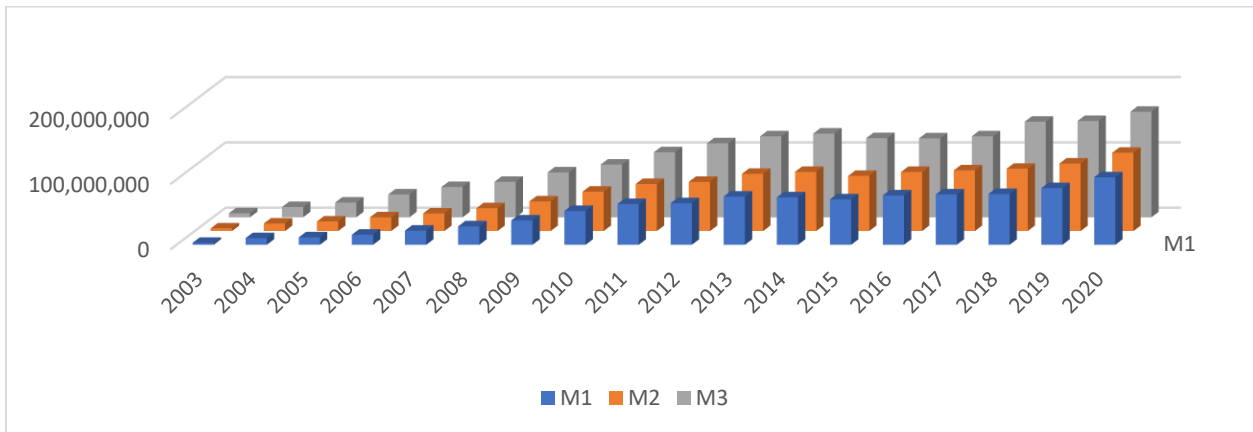
اما في عام (2015) فقد شهد (M2) انخفاضاً بلغ معدل نموه السنوي سالباً (-6.67) ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وانخفاض صافي الأصول الاجنبية ، اما خلال الاعوام (2016-2020) فنلاحظ ان (M2) قد ارتفعت وبمعدلات نمو متباينة ايضاً (7.03)، (2.64)، (2.73)، (8.44)، (15.92)) إذ جاءت هذه الزيادة في النمو كمحصلة لنمو المعروض النقدي بالمعنى الضيق (M1) و اشباه النقود (الودائع الاخرى) .

ثالثاً: تطور المعروض النقدي بالمعنى الاوسع (M3)

نلاحظ من الجدول (3) ان (M3) في تزايد مستمر خلال المدة (2003-2014) بسبب زيادة كل من المعروض النقدي (M2) و الودائع الحكومية ، إذ بلغت اعلى نسبة مساهمة للودائع الحكومية في المعروض النقدي عام (2008) بنسبه (46.01%) ، اما خلال العامين (2015-2016) فان معدل التغير السنوي للمعروض النقدي أصبح سالباً بسبب انخفاض كل من المعروض النقدي (M2) و الودائع الحكومية ، اما الاعوام من (2017-2020) فقد استمر (M3) بالزيادة وبذلك ستعكس مدى تطور حجم السيولة المحلية في الاقتصاد العراقي.

ويمكن ملاحظة التطورات في مكونات المعروض النقدي في العراق خلال مدة الدراسة من خلال الشكل البياني الآتي :

الشكل (12) تطور مكونات المعروض النقدي في العراق للمدة (2003-2020)



المصدر: مخرجات الحاسب الالكتروني الاعتماد على الجدول (3)

بعد صدور القانون رقم (56) لسنة 2004، الذي منح البنك المركزي العراقي الاستقلال، نفذ البنك مجموعة من الإجراءات لإدارة وتنظيم المعروض النقدي من أجل ضمان الوصول إلى نظام مالي مستقر وتحقيق استقرار الأسعار، إذ تهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز الثقة بالعملية المحلية من جهة والنظام المصرفي من جهة أخرى كمحاولة لتقليص الكتلة النقدية ، حتى يتم تحقيق النتيجة المرجوة ، فقد أعطت البنوك حرية التصرف في تحديد أسعار الفائدة كوسيلة لجذب الودائع الادخارية ، على الرغم من كل جهود البنك المركزي، ظلت السيطرة على حجم المعروض النقدي مقيدة إلى حد ما إذ بدأت معدلات النمو في المعروض النقدي في الارتفاع مع معدلات نمو الإنفاق بشكل طردي، مما يوضح حقيقة التأثير القوي للطلب الحكومي على المعروض النقدي المتأثرة بالدخل النفطي للحكومة.

المبحث الثاني: تحليل واقع النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020)

يرتبط النمو الاقتصادي بزيادة السلع والخدمات المنتجة ، اذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التصنيع ، و يسهم النمو والتطور في القطاع الصناعي في تسريع عجلة النمو لباقي القطاعات الاقتصادية ، اذ تؤدي الصناعة التحويلية دوراً مهماً وشرطاً ضرورياً في النمو الاقتصادي ، من خلال توفير السلع النهائية والمدخلات المستخدمة في إنتاج القطاعات الأخرى من السلع الوسيطة والمواد الخام ، وكذلك الموارد المالية التي تعد المصدر الرئيس لتراكم رأس المال المستخدم في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى والمصدر الرئيسي لنمو إنتاجية العمل ، و عادة ما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بارتفاع في مستوى الرفاهية الذي يتمثل بارتفاع مستوى المعيشة والصحة والتعليم للأفراد ، اذ يعتمد النمو الاقتصادي على الناتج المحقق من عوامل الإنتاج، وغالباً ما تكون جميعها مترابطة لأنها ضرورية ، على الرغم من أن بعضها له أهمية كبيرة وتؤدي زيادتها إلى زيادة القدرات الإنتاجية من خلال العمالة ورأس المال والموارد ، على الرغم من أن بعضها له أهمية كبيرة ، إلا أن زيادتها تؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية من خلال العمالة ورأس المال والموارد ، وعلى الرغم من اتفاق الاقتصاديين على المصادر الرئيسة للنمو الاقتصادي المتمثلة في الموارد الطبيعية ورأس المال والعمالة والتكنولوجيا ، فالعراق الذي يتميز بوفرة معظم عوامل الإنتاج الأساسية أو المدخلات التي تسهم في عملية الإنتاج (العمل ورأس المادي والبشري) وكذلك الموارد الطبيعية المتاحة مثل الأراضي الخصبة والمياه والمعادن ، لكنه يعاني من سوء استخدام مدخلات الإنتاج هذه بما يحقق زيادة في الناتج بما يتناسب مع احتياجات العراق من السلع والخدمات . (حسن، 2014، 70).

المطلب الأول: مصادر النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020)

في هذا المطلب سنتناول اهم مصادر النمو الاقتصادي في العراق والمتمثلة بالآتي:

- المصادر الطبيعية
- راس المال البشري
- راس المال الثابت

أولاً: الموارد الطبيعية: يمتلك العراق العديد من الموارد والمواد الخام التي يتم توزيعها توزيعاً جغرافياً متنوعاً، مما يتيح للصناعة مرونة أكبر في اختيار الموقع إذ إن هذه الموارد لم يتم استغلالها بصورتها الكاملة ومن هذه الموارد: (العقاب، 2014، 58)

1- النفط: يبلغ احتياطي العراق من النفط 142 مليار برميل، يمثل 11٪ من حجم الاحتياطيات العالمية، ويمثل ثاني أكبر احتياطي في العالم بعد السعودية، ومن المتوقع أن تتجاوز احتياطيات النفط العراقي نظيره في دول الخليج في حال استكمال عمليات البحث والاستكشاف في الأراضي العراقية التي لم تخضع لأي مسح جيولوجي كامل، وعدم استخدام التقنيات الحديثة للمسح فيها، والتي ستحل محل الطرائق القديمة مثل عمليات حقن الماء.

2- أما فيما يتعلق (بالغاز الطبيعي) فإن هذه الثروة تعد ثروة المستقبل والمصدر البديل للنفط، إذ تتزايد نسب استخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة سواء في إنتاج الطاقة الكهربائية أم التدفئة أم غيرها من الاستخدامات، ومن المتوقع أن يزداد اعتماد العالم على هذا المصدر من الطاقة خلال العقود الثلاثة القادمة، تبلغ احتياطيات الغاز في العراق حوالي (3714 مليار مترمكعب) لسنة 2020. (10، 2020، opec)

3- كما تنتشر في أراضي العراق كميات هائلة من الثروات والخامات المعدنية مثل الكبريت وصخور الفوسفات وبكمية تصل إلى 2000 مليون طن وتتركز هذه الاحتياطيات في منطقة عكاشات في الصحراء الغربية، وهناك كميات مختلفة من الموارد الطبيعية كالقير وأحجار الكلس والرخام والجبس ورمل الزجاج وخامات الحديد والزنك والنحاس... الخ، وإذا ما أحسن العراق استخدام الموارد المالية الهائلة التي يمكن أن تتحقق من هذه الثروات فإن مستقبل اقتصاده يعد واعداً. (عبد اللطيف، خماس، 13، بدون تاريخ)

ثانياً- رأس المال البشري: عرّفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) رأس المال البشري على أنه "المخزون الذي يمتلكه بلد ما من سكان يتمتعون بصحة جيدة ومتعلمين و يمتلكون كفاءة وإنتاجية، وهو عامل رئيس في تقييم إمكاناته من النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية"، إذا كان رأس المال البشري هو المحرك الرئيس لتحويل الثروة من الكميات النوعية إلى الطاقات التكنولوجية المختلفة التي تحقق التقدم المنشود، ومن بين المقاييس التي يتم من خلالها قياس ثروة البيئات الاقتصادية المختلفة، من خلال التدريب والتأهيل والقدرات التي توفرها للمواطنين أي

مواردها البشرية ، والتي تعد في قيمة المكونات الإنتاجية التي تسهم بشكل مباشر في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاقتصادات ، فالعنصر البشري المؤهل المدرب علمياً وفنياً وإنتاجياً ، هو عامل حاسم في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يساعد على تحقيق التقدم الاقتصادي في المجتمع. (عبيد، علي، 2020، 52)

ثالثاً- تكوين رأس المال الثابت : يعد تكوين رأس المال الثابت أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الذي كان له دور حيوي ومؤثر في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، إذ يمثل أحد ركائز النمو الاقتصادي ومسؤول عن السمات الإيجابية والسلبية لاتجاهاته ومصدر رئيس في خلق طاقة إنتاجية جديدة ، و تعرف وزارة التخطيط العراقية تكوين رأس المال الثابت الاجمالي على أنه (مجموع الإضافات السنوية للأصول الثابتة مطروحاً منها تلك التي تم التخلص منها)، وعليه ، فإن إجمالي تكوين رأس المال الثابت يشمل الأصول الثابتة الملموسة ، والتي تشمل المباني السكنية وغير السكنية ، والإنشاءات ، والآلات ، والمعدات ، والأثاث ، والنقل ، فضلاً عن منتجات الملكية الفكرية ، والتحسينات الكبيرة على الأصول غير المنتجة ، بما في ذلك الأراضي، وكذلك التكاليف المرتبطة بنقل ملكية الأصول ، إذ تكمن أهمية تكوين رأس المال الثابت بدورها في تعزيز وتوسيع الطاقة الإنتاجية في الدولة ، سواء كان ذلك التكوين في القطاعات الاقتصادية ، أم في الشكل من الاستثمارات في البنية التحتية. (هاشم، 2020، 227-228)

الجدول (4) اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2003-2020)
(مليون دينار)

السنة	اجمالي تكوين رأس المال الثابت العام والخاص	الأهمية النسبية
2003	-	-
2004	4327981.3	-
2005	8650594.6	%99.87
2006	17831126.8	%106.12
2007	7530500.0	%-57.76
2008	21263968.0	%182.37
2009	12418985.2	%-41.59
2010	26558090.2	%113.85
2011	27379586.9	%3.09
2012	35033925.9	%27.95
2013	50285093.8	%43.53
2014	54701738.7	%8.78
2015	45528386.0	%-16.76
2016	26112655.9	%-42.64
2017	32004040.3	%22.56
2018	33439111.7	%4.48
2019	51340132.4	%53.53
2020	14473491.6	%-71.80

ملاحظة: بيانات اجمالي تكوين رأس المال الثابت لسنة 2003 غير متوفرة بسبب ظروف الحرب

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية ، لسنوات (2004-2019) ، بغداد : وزارة التخطيط .

-البنك الدولي، بيانات البنك الدولي ، لسنة (2020) ، متاح على موقع

<https://data.albankaldawli.org/country/IQ>

من الجدول (4) نلاحظ تطور رأس المال الثابت الذي بلغ (4327981.3) مليون دينار عام 2004 ليرتفع بعد ذلك عام 2006 ليصل الى (17831126.8) مليون دينار وبنسبة (%106.12) والسبب يعود الى زيادة قدرة العراق لتصدير النفط ، واستمر ارتفاعه إلى (50285093.8) مليون دينار عام 2013 و بنسبة (%43.53) نتيجة نمو الناتج المحلي الاجمالي وزيادة صادرات النفط العراقي ، إذ انخفض بعد ذلك إلى (26112655.9) مليون دينار عام 2016

وبنسبة (42.64-%) ، والسبب يعود إلى تخريب خطوط النفط وتقييد الصادرات النفطية والحرب ضد داعش ، ليرتفع بعد ذلك ليصل الى (51340132.4) مليون دينار في عام (2019) وبنسبة (53.53-%) ، لينخفض بعد ذلك ليصل الى (14473491.6) مليون دينار في عام (2020) وبنسبة (-71.80%) بسبب انخفاض اسعار النفط و فايروس كوفيد-19 .

المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020)

اعتاد الاقتصاديون على استخدام عدة مؤشرات الاقتصادية للتعبير عن النمو، على الرغم من أنه نتيجة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، كثير منها لا يمكن قياسه كمياً ، لذلك سيكون التركيز على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعايير لتحديد النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي وهي كالآتي:

المؤشر الأول: الناتج المحلي الاجمالي GDP.

المؤشر الثاني: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

المؤشر الثالث: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي.

المؤشر الرابع: مساهمة القطاعات الإنتاجية في GDP.

اولاً: مؤشر الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2020) :

تأتي الأهمية الأساسية للناتج المحلي الاجمالي من كونه مؤشراً رئيساً لتحديد العديد من الحقائق ، بما في ذلك متابعة التقلبات الاقتصادية الدورية وغير الدورية ، أي أنه يكشف عن ازدهار أو ركود في الاقتصاد المعني ، وأنه يشخص واقع الاقتصاد قيد الدراسة ويقارنه مع الاقتصادات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو ، كما يعد الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً مهماً في إعداد السياسات المتعلقة بالسكان ، لأن معدل النمو السكاني يؤدي دوراً سلبياً عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي ، إذ يؤدي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي إلى انخفاض في الناتج الكلي في الاقتصاد ، ويؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض مستوى الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي أسهمت في عملية الإنتاج ، ويؤدي هذا الانخفاض أيضاً إلى انخفاض فرص العمل المتاحة ، مما يتسبب في مشكلة البطالة ثم الفقر نتيجة الانخفاض في استهلاك الأفراد للسلع والخدمات وتراجع الاستثمارات ، والعكس صحيح في حالة زيادة

الناتج المحلي. (علي، 2021، 294)، مع الأخذ في الاعتبار ان الناتج المحلي الإجمالي نوعان هما :

1- الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية:

في بداية مدة الدراسة دخل العراق منعطفا جديدا على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، اذ تم تغيير النظام السياسي في العراق ، وخلال هذه المدة كان هناك تحسن ملحوظ في نمو الناتج المحلي الاجمالي ، خاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية (الفتلاوي، 2017، 63)، اذ اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في تزايد مستمر من (2003-2008) وبمعدلات نمو متباينة (79.94%) (38.13%) (29.99%) (16.60) (39.95%) على التوالي وذلك نتيجة انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي (حياوي، 2018، 317) ، الاستقرار النسبي في البلاد من حيث الأمن والاقتصاد ، وكذلك بسبب زيادة عائدات النفط (علي، 2021، 299) فضلاً عن انخفاض معدل التضخم بشكل ملحوظ نتيجة نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار (البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2008، 48) .

اما عام (2009) فقد تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية اذ حقق معدل نمو سالب (16.24%) كان بسبب الأزمة المالية العالمية التي ادت الى انخفاض اسعار النفط ، اما خلال الاعوام (2010-2013) فنلاحظ من الجدول (6) زيادة في الناتج وبمعدلات نمو متباينة (24.05%) (34.10%) (16.98%) (7.62%) على التوالي وذلك نتيجة رجوع ارتفاع اسعار النفط.

اما في عامي (2014-2015) فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية انخفاضاً ملموساً وبمعدلات نمو سالبة (2.65%) (26.90%) على التوالي وذلك نتيجة تداعيات الحرب مع داعش و ما تعرضت له بعض القطاعات الاقتصادية ، خاصة الزراعة والصناعة ، بعد احتلال داعش مناطق واسعة في العراق والدمار الذي لحق بهذه القطاعات ، فضلاً عن سيطرته على آبار نفطية متعددة أبرزها آبار نفط العكازة و باي حسن و غيرها ، وانخفاض الإيرادات النفطية بسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط العالمية (خوشناو، 2019، 40) ، اما خلال الاعوام (2016-2018) فقد ازداد الناتج المحلي بالأسعار الجارية نتيجة تحسن أسعار النفط

عالمياً نتيجة نمو وتطور أداء الاقتصاد العالمي إذ يعد المحرك الرئيس لمعظم الاقتصادات المتقدمة وندرة المعروض منه ، والتي صاحبها ارتفاع في معدلات الاستثمار ، اذ انعكس أثره الإيجابي على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على إنتاج النفط وتصديره لتلبية متطلباته وتمويل ميزانيته العامة ، اما خلال (2019-2020) فقد انخفض الناتج وبمعدلات نمو سالبة (-2.23%) (-24.40%) نتيجة التراجع الكبير في أداء الاقتصاد العراقي ، إذ كان لوباء كورونا وتراجع أسعار النفط الخام العالمية وقرارات (أوبك) العديد من التداعيات السلبية على الناتج المحلي الاجمالي (التقرير الاقتصادي السنوي ،2020،12).

الجدول (5) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة في العراق للمدة (2003-2020)

(مليون دينار)

السنة	GDP بالاسعار الجارية (1)	معدل النمو ل GDP بالاسعار الجارية % (2)	GDP بالاسعار الثابتة (3)	معدل النمو ل GDP بالاسعار الثابتة % (4)
2003	788.6585,29		66.335,848	
2004	53,235,358.7	%79.94	101,788,449	%53.44
2005	73,533,598.6	%38.13	103,568,449	%1.75
2006	95,587,954.8	%29.99	109,368,369	%5.60
2007	111,455,813.4	%16.60	111,455,813	%1.91
2008	155,982,258	%39.95	119,802,041	%7.49
2009	130,643,200.4	%16.24-	124,659,542	%4.05
2010	162,065,565.5	%24.05	132,731,012	%6.47
2011	217,327,107.4	%34.10	142,700,217	%7.51
2012	254,225,490.7	%16.98	162,587,533.1	%13.94
2013	273,587,529.2	%7.62	174,990,175.0	%7.63
2014	266,332,655.1	%2.65-	178,951,406.9	%2.26
2015	194,680,971.8	%26.90-	183,616,252.1	%2.61
2016	196,924,141.7	%1.15	208,932,109.7	%13.79
2017	221,665,709.5	%12.56	205,130,066.9	%1.82-
2018	268,918,874.0	%21.32	210,532,887.2	%2.63
2019	262,917,150.0	%2.23-	211,789,774.7	%0.60
2020	198,774,325.4	%24.40-	188,122,265.8	%11.18-

المصدر: العمود (1)، (3) الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية ، النشرات الاحصائية السنوية ، لسنوات (2003-2020)، بغداد : وزارة التخطيط .

-الاعمدة (2) (4) من عمل الباحثة .

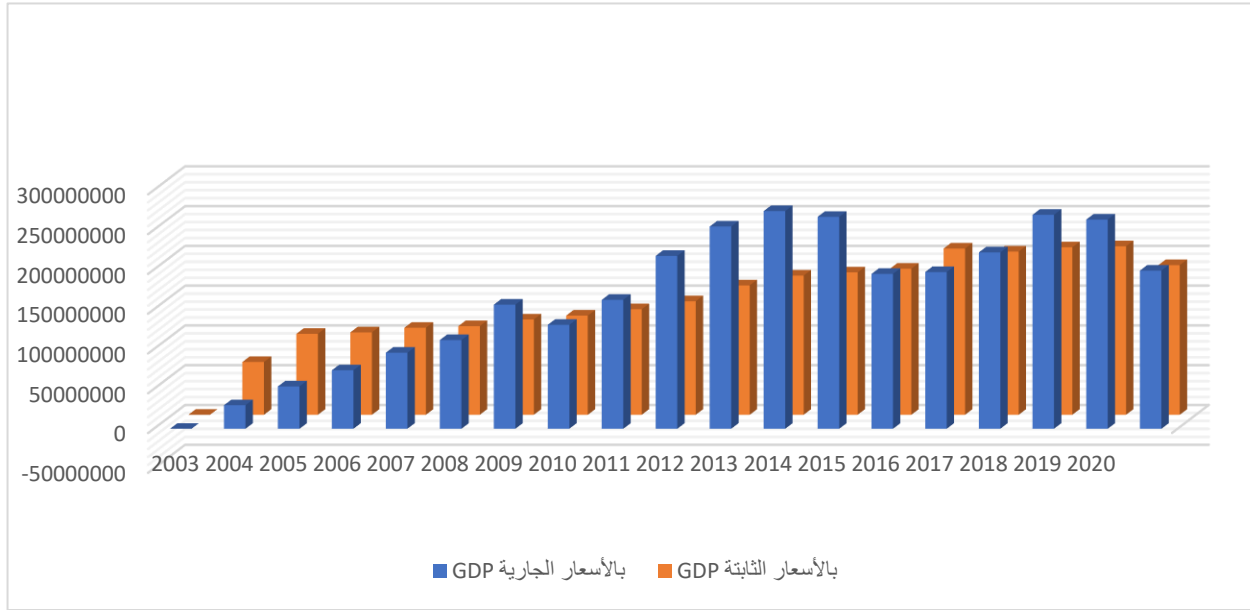
2- الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة:

بين الجدول (5) ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال المدة (2004-2016) قد حقق ارتفاعاً لكن بمعدلات نمو متذبذبة (53.44%) (1.75%) (5.60%) (1.91%) (7.49%) (4.05%) (6.47%) (7.51%) (13.94%) (7.63%) (2.26%) (2.61%)، (13.79%) على التوالي، نتيجة التحسن الملحوظ في العوامل الداخلية التي تتمثل في تحسن الظروف الأمنية، فضلاً عن العوامل الخارجية وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما اسهم في دفع مؤشرات النمو إلى الأمام.

اما عام (2017) فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة تراجع نسبياً وبمعدل نمو سالبة (1.82-%) وذلك بسبب تراجع مساهمة بعض الانشطة الاقتصادية فضلاً عن الى السياسات المالية التي اتخذتها الدولة لتمويل الانفاق لإعادة الاعمار في المناطق المحررة.

اما خلال الأعوام (2018-2019) فقد ازداد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بسبب زيادة صادرات النفط وزيادة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي. اما عام (2020) فقد حققت معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة معدل نمو سالباً (11.18-%) ويعود ذلك إلى تراجع عائدات النفط نتيجة تفشي جائحة كورونا، إذ كان لذلك أثر كبير في الناتج المحلي الاجمالي. لذلك من تتبّع مسيرة الناتج المحلي نلاحظ انه يتأثر بالصدمات المحلية والخارجية التي يتعرض لها العراق والعالم نتيجة اعتماد نمو الناتج على قطاع واحد وهو النفط وهو رهينة المتغيرات التي يمر بها العالم والبلد ، وأن هذا الخلل مستدام في محتواه منذ عقود ، ولم نلاحظ إستراتيجية فعالة للنهوض بالبلد ، إذ يحتاج العراق اليوم وبشكل عاجل الإسراع في الاعتماد على سياسة التنويع الاقتصادي وأسلوب المشاركة بين القطاعين العام والخاص كخيار استراتيجي خلال المرحلة الحالية للتغلب على مشكلة عدم كفاية التخصيصات الحكومية ومعالجة عدم كفاءة الأداء في تنفيذ المشروعات التنموية.(علي، 2021، 300).

الشكل (13) مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة



المصدر: مخرجات الحاسب الالكتروني بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

ثانيًا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2020)

اعتمدت المنظمات الدولية عددًا من المؤشرات للإشارة إلى مستوى المعيشة في مختلف البلدان، بما في ذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، إذ يتم حساب نصيب الفرد من الناتج بقسمة الناتج في سنة معينة على عدد السكان في العام نفسه و على وفق الصيغة الاتية: (علي، 2021، 295)

$$\text{نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في سنة معينة} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي في سنة معينة}}{\text{عدد السكان في نفس السنة}}$$

يعد معدل التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات الدالة على مستوى الرفاهية في المجتمع ، خاصة أنه يعكس مدى تغير متوسط دخل الفرد ومدى تطور حصته من إجمالي الدخل في الاقتصاد (بريهي، 2011، 29) ، و على الرغم من أن تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد لا يعكس الهدف الحقيقي من أجل التنمية والتي تتمثل في رفع المستوى المعيشي للفرد ، إذ قد يرتفع هذا المتوسط دون أن يصاحب ذلك تطور حقيقي في مستوى معيشة معظم الأفراد ومع ذلك ،

غنيت أدبيات التنمية بهذا المؤشر من خلال اعتماد مؤشر التنمية الذي يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، النمو الاقتصادي يعني زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمرور الوقت ، وقد تؤدي هذه الزيادة إلى رفع مستويات المعيشة في ظل عدم وجود مشكلات مثل التضخم والاختلال في ميزان المدفوعات وعدالة التوزيع .(علي ، عبيد،2020،194)، إذ يشير الجدول (6) الى تطور مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2020) ، اذ يلاحظ التطور المستمر في متوسط نصيب الفرد من GDP خلال مدة الدراسة وقد ارتفع بحدود الضعف تقريباً في عام (2019) اذ بلغ (5412.88) بعد ان كان (2518.44) في عام (2003) ثم انخفض متوسط نصيب الفرد من GDP في عام (2020) بسبب انتشار فايروس كوفيد-19 ومارافقها من الانخفاض في اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية. وقد حقق معدل نموه اعلى مستوى له عام (2004) اذ بلغ (48.93%) ويرجع ذلك إلى تحسن أوضاع البلاد بعد التغيير في النظام السياسي والاقتصاد في العراق وتصدير النفط الخام ، الأمر الذي انعكس في تعظيم عائدات النفط ، لكنها قد لا تعكس تحسناً موازياً في المستوى المعيشي للفرد في ظل تدهور البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.(علي،عبيد،2020،194) ، كما يلاحظ ان هناك معدلات نمو سالبة في الاعوام (2005) (2007) (2014) (2017) (2018) (2019) (2020) ، و السبب في هذا التراجع هو الاحداث الاقتصادية و السياسية التي حدثت في الاقتصاد العالمي بصورة عامة و الاقتصاد العراقي بصورة خاصة .

الجدول (6)

مؤشر نصيب الفرد من GDP بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2003-2020)

(مليون دينار)

السنة	GDP بالاسعار الثابتة (1)	عدد السكان (2)	متوسط نصيب الفرد من GDP (3)	معدل النمو لمتوسط الفرد % (4)
2003	66,335,848	26340	2518.445254	
2004	101,788,449	27139	3750.633737	%48.93
2005	103,568,449	27963	3703.767443	%1.25-
2006	109,368,369	28810	3796.194689	%2.50
2007	111,455,813	29682	3754.996732	%1.09-
2008	119,802,041	31895	3756.138611	%0.03
2009	124,659,542	31664	3936.948648	%4.81
2010	132,731,012	32490	4085.28815	%3.77
2011	142,700,217	33338	4280.407253	%4.78
2012	162,587,533.1	34208	4752.909644	%11.04
2013	174,990,175.0	35096	4986.043281	%4.91
2014	178,951,406.9	36005	4970.182111	%0.32-
2015	183,616,252.1	212,35	5214.593096	%4.92
2016	208,932,109.7	169,36	5776.552011	%10.78
2017	205,130,066.9	139,37	5523.306144	%4.38-
2018	210,532,887.2	124,38	5522.318938	%0.02-
2019	211,789,774.7	127,39	5412.880484	%1.98-
2020	188,122,265.8	150,40	4685.486072	%13.44-

المصدر: الاعمدة (1)(2) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات (2003-2020)، بغداد: وزارة التخطيط.

-الاعمدة (3)(4) من اعداد الباحثة.

على الرغم من هذا الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العراقي ، إلا أنه لا ينفى التفاوت في مستويات المعيشة بين المواطنين ، أو الاختلاف في مستويات المعيشة بين سكان الحضر والريف ، أو فرق الدخل بين الجنسين ، إذ أن أفقر 20٪ من الأسر تحصل على نسبة أقل من 7٪ من إجمالي دخل الأسر العراقية ، في حين يحصل أغنى 20٪ على 44٪ من إجمالي دخل الأسرة العراقية ، وهو ما يعادل (6) أضعاف ما تحصل عليه الأسر الفقيرة، هذا يدل على عدم العدالة في توزيع الدخل.(علي، عبيد2020،195).

ثالثاً: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في GDP في العراق للمدة (2003-2020):

شهد الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية شملت جوانبه الاقتصادية كافة ، وذلك بسبب طابعه الأحادي ، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي على مصدر إنتاجي واحد لتمويل إيراداته ، وهو قطاع النفط (النشاط السلعي) ، إذ أن معرفة مساهمة كل قطاع في الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) مهم جدًا في معرفة العوامل التي تحفز عملية النمو الاقتصادي ، إذ أن نسبة مساهمة النشاط السلعي (الإنتاجي) أكثر فاعلية في تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي ، (علي، عبيد، 2020، 195).

اذ يوضح الجدول (7) تفوق النشاط السلعي من حيث الاهمية النسبية وبمساهمة بلغت (66.68) كمتوسط لمدة الدراسة في حين بلغت اعلى نسبة مساهمة له في الناتج عام (2016) إذ بلغت (73.03%) اما ادنى مساهمة له عام (2005) فقد بلغت (60.23%) ، وهذا يعكس واقع الاقتصاد العراقي والنمط الريعي للاقتصاد ، في حين يتبع النشاط التوزيعي اذ بلغت نسبة مساهمته (18.24) كمتوسط خلال مدة الدراسة وكانت اعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في عام (2005) اذ بلغت (26.72%) اما ادنى مساهمة له فكانت في عام (2009) اذ بلغت (13.55%) ، كما احتل النشاط الخدمي المرتبة الثالثة بعد النشاطين السابقين وبلغت نسبة (14.7) كمتوسط لمدة الدراسة وقد كانت اعلى مساهمة له في عام (2009) إذ بلغت (21.05%) و ادنى مساهمة له في عام (2004) بنسبة (8.70%).

الجدول رقم (7) المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للسنوات (2003-2020)

السنة	النشاط السلي كنسبة من % GDP	النشاط التوزيعي كنسبة من % GDP	النشاط الخدمي كنسبة من % GDP
2003	60.84	18.84	10.25
2004	65.16	26.50	8.70
2005	60.23	26.72	9.45
2006	64.12	23.75	12.53
2007	65.03	22.58	12.83
2008	66.26	22.07	12.50
2009	66.02	13.55	21.05
2010	65.49	14.36	20.71
2011	65.65	14.44	20.51
2012	65.74	16.82	17.99
2013	65.25	17.48	17.66
2014	67.14	16.79	16.36
2015	68.25	14.62	17.33
2016	73.03	14.65	12.81
2017	71.44	16.48	13.20
2018	68.63	16.57	13.42
2019	71.06	16.62	13.13
2020	70.99	15.51	14.17
المتوسط	66.68	18.24	14.7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (1)

ما يجب أن نشير إليه هو أن الاقتصاد العراقي لديه قاعدة غنية ومتنوعة من المواد اذ يمتلك ثالث أكبر احتياطي عالمي من النفط ، ولديه موارد مالية تجعلها محصنة ضد الندرة المالية ، وقوة العمل الوطنية تضم أكثر من سبعة ملايين شخص ، و على الرغم من سجل التدهور في المؤشرات الاقتصادية إلا أنه من الممكن النهوض بالاقتصاد العراقي من جديد واستعادة إمكاناته السابقة بدلا من ذلك يمكن وضعه ضمن البلدان المتقدمة ، اذ يتطلب تحقيق هذه الأهداف ما يلي: (علي، عبيد، 2020، 195).

1- التحول من اقتصاد يعتمد على عائدات النفط إلى اقتصاد متنوع، وقد أثبتت التجربة أن الاعتماد على النفط يؤدي إلى هشاشة الاقتصاد العراقي و تأثر بأي متغيرات تحدث في اسواق النفط العالمية.

- 2- اعتماد استراتيجية تنموية تضمن تحول القطاع النفطي من قطاع مهيم ومصدر عوائد مالية إلى قطاع منتج للثروة تدعو إلى إنشاء صناعات تؤمن التداخل القطاعي لتحقيق النمو الاقتصادي.
- 3- يجب إعطاء الاستثمار الأجنبي المباشر الفرصة ، لأن الاقتصاد العراقي يمر بأزمة حقيقية على جميع المستويات ، وهذا الاستثمار ينبغي أن يكون في قطاع البنية التحتية، فضلا عن القطاعات الإنتاجية .

رابعاً: مساهمة القطاعات الإنتاجية في GDP في العراق للمدة (2003-2020)

يوضح الجدول (8) الاختلال الاقتصادي الكبير والعميق في هيكل الإنتاج خلال المدة (2003-2020) ومدى الضعف والانخفاض الكبير في نسبة مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مقارنة مع النسبة المرتفعة لمساهمة قطاع النفط في الناتج إذ بلغت عام (2003) نسبة مساهمة قطاع النفط (49.02%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ، و خلال المدة (2004-2009) انخفضت مساهمة قطاع النفط بالناتج لتبلغ على الترتيب (55.34%) (50.5%) (50.39%) (53.18%) (55.22%) (54.69%) ، ويرجع ذلك إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة وارتفاع عمليات التخريب والتفجير لأبار النفط وخطوط النقل في الخارج .

وارتفعت نسب مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي مرة أخرى خلال عام (2008) لتصل إلى (55.22%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الكميات المصدرة خلال هذا العام.

و خلال الاعوام (2009-2010) انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط بالناتج المحلي الاجمالي فكانت هذه النسب على ترتيب (54.69%) (51.89%) ، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط العالمية متأثرة بأزمة الرهن العقاري التي ضربت الاقتصاد الأمريكي وامتدت آثارها إلى عدة دول لعدة سنوات (الدعمي، 2018، 39) .

في حين ارتفعت نسبته في عامي (2011-2012) لتبلغ (52.3%) (51.83%) و يعود ذلك الى ارتفاع الكميات المنتجة منه، ثم انخفضت هذه النسبة الى (49.68%) في عام (2013) .

اما خلال الاعوام (2014-2016) فقد اخذت هذه النسب بالارتفاع وذلك يرجع الى انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي.

اما خلال الاعوام (2017-2020) فقد استمرت مساهمة القطاع النفطي في الناتج بالانخفاض بسبب انخفاض الاسعار النفط، وبلغ متوسط مساهمة هذا القطاع في الناتج خلال مدة الدراسة (55.70) ، وبذلك يتضح لنا من خلال نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي الاعتماد شبه الكامل على هذا القطاع ، وما يترتب على ذلك من تأرجح بين صعود وهبوط انعكاساً للتطورات الحاصلة في أسعار النفط عالمياً.

الجدول (8) المساهمة النسبية للقطاعات الإنتاجية في GDP في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2003-2020)

السنة	نسبة مساهمة القطاع النفطي في GDP%	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في GDP%	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في GDP%
2003	49.02	3.02	7.1
2004	55.34	1.53	5.44
2005	50.5	1.49	7.03
2006	50.39	1.56	6.94
2007	53.18	1.63	4.92
2008	55.22	1.6	3.91
2009	54.69	2.11	3.92
2010	51.89	2.11	4.19
2011	52.3	2.01	4.53
2012	51.83	1.8	3.7
2013	49.68	1.51	4.24
2014	52.61	1.15	4.08
2015	60.09	0.92	3.03
2016	64.8	0.89	2.2
2017	63.3	0.94	1.88
2018	63.2	0.97	2.15
2019	62.78	0.97	2.86
2020	61.89	1.24	4.32
المتوسط	55.70	1.52	4.24

المصدر : النسب من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

أما بالنسبة للقطاع الصناعي ، فعلى الرغم من أهميته بسبب الروابط الأمامية والخلفية التي تربطه بالقطاعات الأخرى ، إلا أن النسبة بقيت منخفضة طوال مدة الدراسة ، بسبب عدم قدرة القطاع الصناعي على منافسة السلع المستوردة وعدم وجود دعم حكومي لهذا القطاع ، فضلاً عن عدم الاستقرار الأمني الذي تسبب في انخفاض الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع (التقرير الاقتصادي

السنوي، 2005، 3)، إذ نلاحظ من الجدول أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي مستمرة في الانخفاض خلال المدة (2003-2020)، إذ بلغت اعلى مساهمة له في عام (2003) وبنسبة (3.02%) واستمرت بالانخفاض حتى وصلت ادنى مساهمة له عام (2016) وبنسبة (0.89%)، ثم تحسنت قليلاً الى ان وصلت الى (1.24%) عام (2020)، وهذه النسبة ليست نسبة تحسن في القطاع الصناعي وانما ترجع الى انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي بسبب انتشار فايروس كوفيد-19، وبلغ متوسط مساهمته (1.52) خلال مدة الدراسة.

اما القطاع الزراعي الذي يعد المحور والمحرك الرئيس للاقتصاد، من خلال دوره في توفير السلع الغذائية للسكان وتوفير المواد الخام للعديد من الصناعات التحويلية، ونتيجة للأزمات التي يمر بها الاقتصاد العراقي من الحروب والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، ومشروعات الري والصرف وتزايد ظاهرة التصحر وإغراق السوق بالمحاصيل المستوردة إذ أدت الى عدم قدرة المنتج المحلي على منافسة البضائع المستوردة (الحمداي، 2020، 165)، إذ يبين الجدول (9) أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ظلت منخفضة طوال سنوات الدراسة، وفي عام (2003) بلغت نسبة مساهمته (7.1%) واستمرت في الانخفاض التدريجي خلال المدة من (2004-2009) وبلغت النسب (5.44%) (7.03%) (6.94%) (4.92%) (3.91%) (3.92%) على التوالي، وهذا التراجع التدريجي خلال سنوات الدراسة بسبب المشكلات والعوائق التي يعاني منها الاقتصاد الزراعي والتي تتمثل في ندرة المياه بسبب السد التركي وقطع الأنهار الإيرانية، ارتفاع ملوحة الأرض نتيجة تدهور شبكات الري والصرف على مدى عقود، فضلاً عن انتشار الأمراض والأوبئة، فضلاً عن عدم استخدام التقنيات الحديثة (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008، 20)، وفي عامي (2010) و (2011) زادت هذه النسبة بشكل طفيف لتصل إلى (4.19%) (4.53%) على التوالي بسبب المساهمة الجادة للحكومة في إصلاح الواقع الزراعي، ثم عادت إلى الانحدار خلال السنوات اللاحقة، ومن أهم أسباب هذا التراجع هو الاستيراد غير المخطط للسلع زراعية بأسعار منافسة لا يستطيع المنتج المحلي منافستها، وبلغ متوسط مساهمته خلال مدة الدراسة (4.24).

وعليه من خلال تحليل مصادر النمو الاقتصادي يمكن ملاحظة ضعف بعض العوامل التي أثرت في تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، واختلال التوازن الهيكلي في الجهاز الانتاجي ومستوى الانفاق على التدريب والتعليم، و على الرغم من أهمية

عدد العمال التي هي دالة لحجم السكان إلا أن تأثير النمو السكاني في النمو الاقتصادي يعتمد على عدة عوامل منها قدرة جهاز الإنتاج على استيعاب القوة العاملة ومستوى تراكم رأس المال وتوافر العوامل اللازمة للتدريب وتطوير المهارات ، ويلاحظ مما سبق أن تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النفطية يختلف عن الدول الأخرى وذلك لطبيعة تدخل الدولة في الاقتصاد واعتماده المباشر على مصادر الدخل الحكومي لتحقيق النمو ، ومثل باقي الدول العربية والنفطية، إذ اعتمدت فلسفة العراق في المجال الاقتصادي على الملكية العامة لوسائل الإنتاج لتحقيق الهيمنة الحكومية على جميع جوانب الاقتصاد ولأن العراق يعتمد على الموارد النفطية لتلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية ونتيجة لهذه السيطرة استبدل التوجيه المركزي اقتصاد السوق وتحول من تطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية إلى تطوير قطاع النفط ، وتعزى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق في الغالب إلى نمو قطاع النفط ، وعليه أصبح العراق من الدول المستوردة للسلع كافة الصناعية والزراعية المستوردة والسلع والبضائع الوسيطة ، وبسبب انخفاض مستوى تراكم رأس المال الناتج عن انخفاض مستوى الادخار ، يستمر انخفاض مستوى الاستثمار والإنتاج لصناعة السلع والمنتجات الزراعية ، وكذلك عوائق تنمية تلك القطاعات ، وكما هو معروف ان التقدم والنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة المرتفعة التي حدثت في الدول المتقدمة ارتبطت بالنمو في القطاع الصناعي وهو عكس الاختلال الهيكلي الذي تعاني منه الدول النامية ومنها العراق والذي يتجسد في ضعف نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وان محاولة العراق تحقيق التوازن الداخلي والخارجي بالاعتماد على سياسات اقتصادية مبنية على عدة مؤشرات أهمها مستويات التضخم والنمو والتي تعتمد على عوامل العرض والطلب في القطاع الحقيقي لكنها تواجه في العراق مرونة انتاج منخفضة تجاه الطلب والأسعار ، مما يحول دون تحقيق التوازن بين العرض والطلب السلعي ، وزيادة الطلب على السلع مع ضعف استجابة الإنتاج لضعف أداء هيكل الإنتاج المحلي الراكد بسبب انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي يعوق إمكانية تحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد العراقي ، بشكل عام يتسم الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي تستخدم فيه عائدات النفط لتعزيز دور القطاع العام ، لكن عائدات تصدير النفط فشلت في تخصيص الموارد لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب الهدر والتبذير والفساد وسوء الاستخدام والتوزيع الذي يقابله انخفاض مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وانخفاض مساهمة رأس المال المعد للاستثمار سواء

كانت محلية ام أجنبية غير قادرة على خلق صناعات تصديرية وشديدة التأثير بالصدمات الخارجية ، اذ يعتمد العراق على الواردات لتلبية الطلب المحلي من السلع الإنتاجية والوسيطه ، الأمر الذي جعل الصناعة و الزراعة العراقية غير قادرة على منافسة السلع والخدمات المستوردة ، وأن تأثير ارتفاع معدل عائدات النفط على إجمالي الإيرادات تسبب في عجز الاقتصاد العراقي عن تحقيق التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية ، و بسبب هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد ، والذي يوفر ما يقارب (95٪) من عائدات النقد الأجنبي ، التي تؤدي إلى تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وتوليد ظواهر اقتصادية سلبية كالتضخم والبطالة وعجز الموازنة ، فضلاً عما يعاني الاقتصاد المحلي من نقص في المدخرات وضعف البنية التحتية ، مع ارتفاع نفقات القطاع العام وتراجع إيراداته بسبب قلة توفير السلع والخدمات ، ورداءة الجودة ، وارتفاع التكلفة ، والهدر والفساد ، وكذلك جعلت الظروف الخارجية المتمثلة بالتبعية الاقتصادية والتقسيم الدولي للعمل والأزمات الاقتصادية العالمية من الصعب على كل من السياسات النقدية والمالية أن تؤدي دورها في معالجة المشكلات الناجمة عن ضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد لتحقيق التوازن الاقتصادي والمالي. (حسون ، 2014 ، 84-88).

المبحث الثالث: مقاربات المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020)

المطلب الأول: معامِل الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2020)

معامِل الاستقرار النقدي : هو مقياس كمي ناتج عن تحليلات كمية النقود المعروضة لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية ، اذ يتم قياس أبعاد عملية الاستقرار النقدي من خلال هذا المعامل ومن ثم يمكننا الحكم على مستوى الاستقرار الاقتصادي ، اذ يعتمد هذا المقياس على المعروض النقدي وتطوره للتعبير عن التطور في وسائل الدفع في الاقتصاد ، فضلاً عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وتطوره للتعبير عن حجم المعاملات التي تحدث في المجتمع.(عبد الهادي،عباس،2022،235)، اذ يوضح الجدول (9) تطور المعروض النقدي والناتج المحلي في العراق خلال المدة (2003-2020)، حيث هناك علاقة طردية بين المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي، لذا فإن المعروض النقدي يؤثر بشكل مباشر في القطاعات الاقتصادية الوطنية من خلال تأثيره المباشر في الناتج المحلي الإجمالي، ويعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية لعملية النمو في البلاد وقد تم اتخاذ بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقياساً للدخل لأنها تعد أفضل مقياس لحجم السلع والخدمات النهائية. ومن خلال الجدول (10) يتضح لنا استمرار معدلات النمو الإيجابية للناتج المحلي الإجمالي والمعرض النقدي بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال المدة المدروسة، ويعد معامِل الاستقرار النقدي شرطاً لتدفق الاستثمارات العربية والأجنبية والحفاظ على مستوى المعيشة. (الحمداني، بدون تاريخ ، 9)

اذ يوضح معامِل الاستقرار النقدي (B) بوضوح مدى الضغوط التضخمية (الفجوة التضخمية) التي يعاني منها اقتصاد العراق وجوهر هذا المقياس هو أن عدم التناسب بين الزيادة في كمية النقود مع زيادة الناتج المحلي سيؤدي الى خلل بين التيار النقدي وتيار العرض للسلع والخدمات، مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع المستمر و يحدث العكس (الفجوة الانكماشية) عندما يكون التيار النقدي اقل من الناتج المحلي الإجمالي و هذا ما يتفق مع اراء و أفكار المدرسة النقدية . وكلما اقترب المؤشر (B) من واحد زاد الاستقرار النقدي في الدولة، وكلما تساوت قيمته مع واحد فهذا يعني الاستقرار النقدي. ولكن إذا كان المعدل أكثر من واحد، فهذا يعني أن هناك ضغوطاً تضخمية

واحتتمال ارتفاع الأسعار، وإذا كان المعدل أقل من واحد، فهذا يعني اختفاء الضغط التضخمي. (تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، 2019، 20).

يلاحظ من خلال الجدول (9) والشكل (15) ان الاقتصاد العراقي طيلة مدة الدراسة يعاني من عدم الاستقرار ومتذبذباً بين التضخم والانكماش، ويمكن التمييز بين ثلاث حالات مر بها الاقتصاد العراقي وكالاتي:

1- الضغوط التضخمية

عانى الاقتصاد العراقي من ضغوطاً تضخمية خلال الاعوام (2003-2011)، (2013-3014)، (2019) كما يتضح من معامل الاستقرار الذي بلغت قيمته التضخمية اكبر من الواحد الصحيح خلال الاعوام المذكورة انفاً، اذ بلغ اعلى مستوى لمعامل الاستقرار النقدي في عامي (2005) (2007) وقد بلغت قيمته (15.71) و (14.60) على التوالي ويعود سبب ذلك الى ارتفاع معدل المعروض النقدي بنسبه تفوق الارتفاع في معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي .

2- الانكماش الاقتصادي

عانى الاقتصاد العراقي من الانكماش في الاعوام (2012) و (2015-2017)، (2020) اذ اصبح معامل الاستقرار النقدي اقل من واحد صحيح مما يدل على ان نمو معدلات المعروض النقدي اقل من نمو معدلات الناتج المحلي الاجمالي في الاعوام انفاً اذ يرجع سبب ذلك الى دخول العراق الحرب ضد داعش و تفجير الانابيب النفطية مما اثر في ايرادات النفطية و السبب الاخر يعود الى انتشار فيروس كوفيد-19 في عام (2020) و ما رافقه من ركود اقتصادي .

3- الاستقرار النقدي

في عام (2018) تم الاعلان عن الانتصار على عصابات داعش الارهابية واصبح الاقتصاد العراقي شبه مستقر اذ ان معدل نمو المعروض النقدي اصبح قريباً جداً من معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ (2.73%) (2.63%) على التوالي مما انعكس على معامل

الاستقرار النقدي الذي أصبحت قيمته قريبة جدا من الواحد الصحيح و بالتحديد (1.04%) ،
و بلغ متوسط المدة (4.40).

الجدول (9) معامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2020)

(مليار دينار)

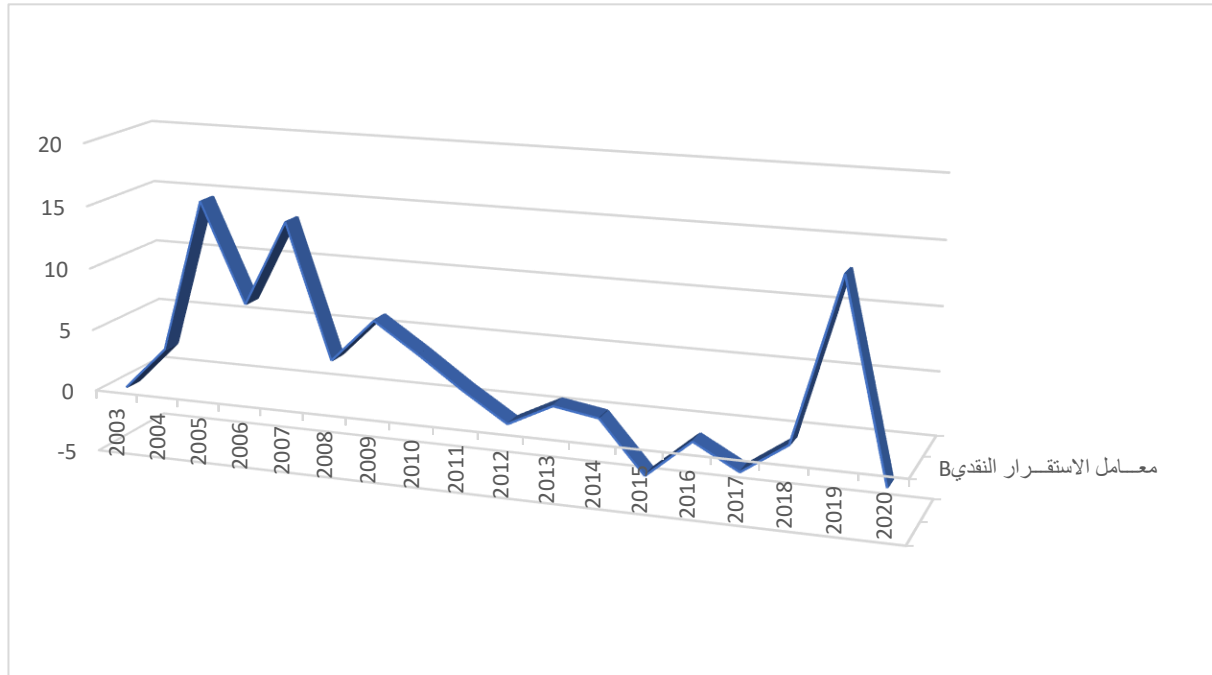
السنة	عرض النقد (M2)	معدل التغير السنوي M2%	GDP بالأسعار الثابتة	معدل النمو ل GDP بالأسعار الثابتة %	معامل الاستقرار النقدي B
2003	4,021,847		66,335,848		
2004	11,498,148	%185.89	101,788,449	%53.44	3.48
2005	14,659,350	%27.49	103,568,449	%1.75	15.71
2006	21,050,249	%43.60	109,368,369	%5.60	7.79
2007	26,919,996	%27.88	111,455,813	%1.91	14.60
2008	34,861,927	%29.50	119,802,041	%7.49	3.94
2009	45,355,289	%30.10	124,659,542	%4.05	7.43
2010	60,289,168	%32.93	132,731,012	%6.47	5.09
2011	72,067,309	%19.54	142,700,217	%7.51	2.60
2012	75,336,128	%4.54	162,587,533.1	%13.94	0.33
2013	87,526,585	%16.18	174,990,175.0	%7.63	2.12
2014	90,566,930	%3.47	178,951,406.9	%2.26	1.54
2015	84,527,272	%6.67-	183,616,252.1	%2.61	2.56-
2016	90,466,370	%7.03	208,932,109.7	%13.79	0.51
2017	92,857,047	%2.64	205,130,066.9	%1.82-	1.45-
2018	95,390,725	%2.73	210,532,887.2	%2.63	1.04
2019	103,441,131	%8.44	211,789,774.7	%0.60	14.07
2020	119,906,260	%15.92	188,122,265.8	%11.18-	1.42-
المتوسط					4.40

المصدر: المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء و الأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية ، للسنوات (2003-2020)
، www.cbi.iq.

-الجهات المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، النشرات الإحصائية السنوية، لسنوات مختلفة (2003-2020)، بغداد: وزارة التخطيط .

-النسب تم استخراجها من قبل الباحثة.

شكل (15) معامل الاستقرار النقدي في العراق



المصدر: مخرجات الحاسب الالكتروني بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

المطلب الثاني: علاقة السيولة المحلية مع النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020)

بعد حصول البنك المركزي العراقي على استقلاله بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004 ، اتبع مجموعة من الإجراءات لإدارة المعروض النقدي والسيطرة عليه ، بما يضمن الوصول الى نظام مالي سليم من أجل تحقيق استقرار الأسعار ، و الغرض من هذه الإجراءات هو تعزيز الثقة بالعملة المحلية من جهة والنظام المصرفي من جهة أخرى ، كمحاولة لتقليص الكتلة النقدية.(طاهر،محمد،460،2022).

اذ يتم تقدير نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع والأوسع في العراق حسب العلاقة التي أكدتها نظرية الطلب على النقود الحقيقية (ميلتون فريدمان) ، إذ تم حساب نسبة تفضيل السيولة على أنها مقلوب سرعة دوران النقود $V = \frac{PY}{M}$ أي $K = \frac{1}{V}$ بمعنى $K = \frac{M}{PY}$ ، اذ تتأثر نسبة تفضيل السيولة في العراق بالكميات النقدية التي تحددها السلطة النقدية، والنتائج المحلي، وطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يحدد سرعة التداول النقدي، اذ ان ارتفاع السيولة او التفضيل النقدي يعني زيادة الادخار على حساب الاستثمار و الاستهلاك وهذا ينعكس على اتباع سياسة نقدية قادرة على تعبئة الادخارات نحو الاستثمار لتحفيز النمو الاقتصادي .(عبيد،2016،16)

ولبيان العلاقة بين السيولة و النمو الاقتصادي يمكن استخدام مؤشر نسبة تفضيل السيولة الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ، اذ يتضح من الجدول (10) ان سرعة تداول النقود بمفاهيمها الثلاثة اخذت بالانخفاض فبلغت (1.82) (1.56) (1.16) في عام(2020) على التوالي بعد ان كانت (22.88) (16.49) (10.66) على التوالي عام (2003) إذ ان هذا الانخفاض ناتج عن نمو معدلات المعروض النقدي أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن ظهور ظاهرة عدم اليقين (التوقعات المتشائمة) للأفراد والوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بدخولهم المستقبلية ، مما يجعلهم يفضلون الاحتفاظ بأرصدة نقدية بصيغة نقدية بدلاً من الأصول المالية ، وهذا الأمر أعطى الاقتصاد خلال مدة الدراسة صفة الاقتصاد النقدي ، أي زيادة درجة النقد فيه خلال تلك المدة (مناحي،2019،606)

الجدول (10) نسبة تفضيل السيولة الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2003-2020)

(مليار دينار)

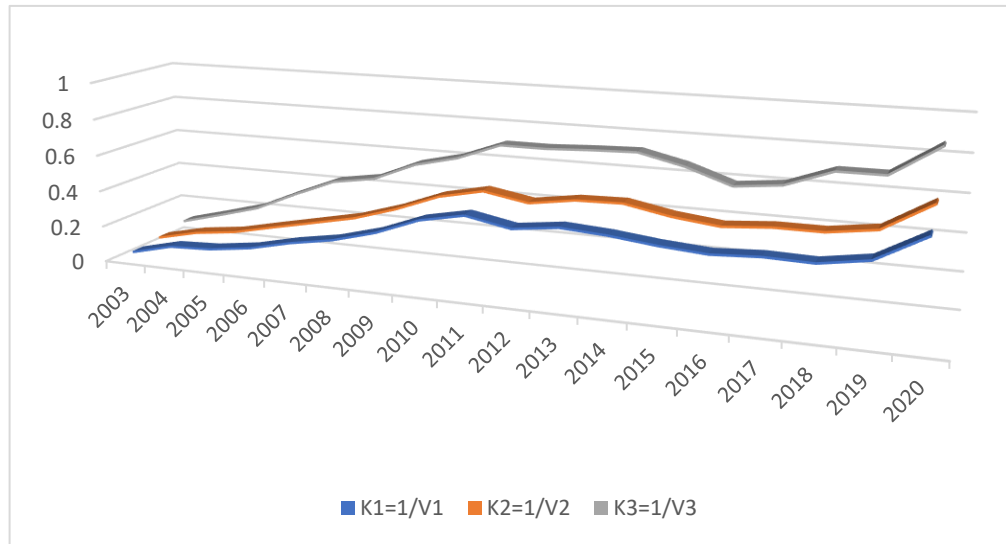
السنة	V1=GDP/M1	V2=GDP/M2	V3=GDP/M2	K1=1/V1	K2=1/V2	K3=1/V3
2003	22.88872396	16.49387657	10.66134	0.043689635	0.060628561	0.093797
2004	10.02977635	8.852595131	6.477953	0.099703121	0.112961226	0.15437
2005	9.08564903	7.065009635	4.590063	0.110063684	0.141542624	0.217862
2006	7.074252558	5.195585525	3.120616	0.14135769	0.192471088	0.32045
2007	5.131207407	4.140261128	2.405492	0.194885905	0.241530659	0.415715
2008	4.2498163	3.436472143	2.207282	0.235304288	0.290996102	0.453046
2009	3.342076186	2.74851169	1.811212	0.299215202	0.363833272	0.552116
2010	2.565173214	2.201573125	1.644031	0.389837222	0.454220661	0.608261
2011	2.284156276	1.980096371	1.43378	0.437798416	0.505025924	0.697457
2012	2.550958048	2.158161528	1.434647	0.392009583	0.463357347	0.697035
2013	2.370146149	1.999280276	1.411164	0.42191491	0.500179996	0.708635
2014	2.461760634	1.975902318	1.396228	0.406213336	0.506097893	0.716215
2015	2.63766619	2.172272306	1.514074	0.379123031	0.460347442	0.66047
2016	2.766435073	2.309500312	1.729122	0.361476042	0.432994096	0.578328
2017	2.664491087	2.209095309	1.653354	0.375306191	0.452673996	0.604831
2018	2.705070481	2.207058256	1.438015	0.369676135	0.453091801	0.695403
2019	2.440789834	2.047442566	1.436176	0.409703444	0.488414189	0.696294
2020	1.820181841	1.568911129	1.164013	0.549395658	0.637384732	0.859097

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول (3) و (5)

اما السيولة فيلاحظ من الجدول ان السيولة ($K3, K2, K1$) سجلت تحسناً ملحوظاً خلال المدة (2003-2011) نتيجة الاصلاحات على المستوى النقدية ورفع العقوبات الاقتصادية الدولية مع تطور النظام المصرفي و فضلاً عن زيادة مكونات السيولة المحلية في هذه السنوات نتيجة

زيادة الإنفاق الحكومي بجانبه الاستثماري والاستهلاكي عن طريق زيادة الرواتب أو زيادة الإصلاحات التي تتطلب الإنفاق اما خلال الاعوام (2012-2020) فأخذت بالزيادة و الانخفاض بسبب الوضع الامني و الازمات و يمكن بيان ذلك من الشكل الاتي:

الشكل (15) السيولة في العراق للمدة (2003-2020)



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (10)

ان اهم ما تم التوصل اليه في الفصل الثاني يتمثل في بالآتي:

- 1- نمو المعروض النقدي في العراق بشكل أسرع من النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة.
- 2- يركز النمو الاقتصادي في العراق على مصدر طبيعي ريعي (النفط) بالدرجة الأساسية.
- 3- اختلال العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في العراق و من ثم عدم تحقيق الاستقرار النقدي خلال مدة الدراسة.
- 4- لم تستطع السياسة النقدية من تحقيق الاستقرار النقدي في العراق خلال مدة الدراسة.



الفصل الثالث: قياس اثر المعروض النقدي في النمو الاقتصادي في العراق و متطلبات الاستقرار النقدي

المبحث الأول: قياس إثر المعروض النقدي في النمو الاقتصادي باستخدام منهجية (ARDL)

المبحث الثاني: متطلبات الاستقرار النقدي في العراق

تمهيد:

تعد النماذج القياسية من الأساليب المستخدمة في عمليات تخطيط ومتابعة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إذ أنها تعتمد على تحليل الظواهر التي تتحكم في تكوين الفعاليات والأنشطة الاقتصادية ودراسة التفاعل فيما بينها مستندة بذلك إلى النظريات الاقتصادية والاحصائية على حد سواء، إذ إن عملية اعداد الخطط ومتابعة تأثير المتغيرات الاقتصادية المختلفة يجب أن يكون في خلفيتها نموذج معين، لذلك سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج لقياس أثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي وتحليل العلاقة بينهما في العراق مستخدمين في ذلك الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) و بالاعتماد على بيانات نصف سنوية ، ولذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: قياس أثر المعروض النقدي في النمو الاقتصادي باستخدام منهجية (ARDL)

المطلب الأول: نظرة عامة في منهجية (ARDL) وتوصيف النموذج

أولاً: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Introduction to Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)

يعد نموذج ARDL أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي تم استخدامها في السنوات الأخيرة، إذ يوفر هذا النموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في النموذج، إذ تم تطبيق هذا النموذج من قبل محمد هاشمي بيساران. (Khalil and Dombrecht، 2011، 2).

يعد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) أحد أفضل الأساليب المستخدمة لدراسة التكامل المشترك في الآونة الأخيرة ، إذ توجد في نماذج السلاسل الزمنية مدة زمنية طويلة نسبياً بين متغيرات اتخاذ القرار الاقتصادي والتأثير النهائي على متغير السياسة ، مما يعني أن التعديل في المتغير التابع (Y) بسبب التغيير في المتغير التوضيحي (X) موزعة على نطاق واسع بمرور الزمن ، و إذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير طويلة نسبياً ، فيجب تضمين المتغيرات المستقلة المتباطئة في النموذج وهي إحدى طرائق بناء نموذج استجابة ديناميكي من خلال تضمين المتغيرات التوضيحية المتباطئة زمنياً كمتغيرات توضيحية ، وهذا يعني أن نموذج (ARDL)

يصبح عبارة عن خليط من نموذجين وهما الابطاء الموزع (Distributed lag Model) والانحدار الذاتي (Autoregressive Model)، بمعنى ان تأثير المتغير التوضيحي لا يكون للمدة الزمنية الحالية (t) فحسب وانما يمتد خلال فترات زمنية متعددة سابقة (t-r). (العبيدي، 2022، 19).

ويمكن توضيح ذلك من خلال استعراض النماذج الآتية:

أولاً: نموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model): تمثل نماذج الانحدار الذاتي علاقة ارتباط بين القيم الحالية للسلسلة الزمنية مع القيم السابقة لنفس السلسلة فضلاً عن الخطأ العشوائي، اذ ان نموذج الانحدار الذاتي يبين التركيب الديناميكي للمتغير المعتمد (متغير الاستجابة) وتكتب الصيغة العامة لهذا النموذج من الرتبة (p): بالصيغة التالية: (العبيدي، 2022، 20)

$$y_t = \mu + \beta t + \phi_1 y_{t-1} + \phi_2 y_{t-2} + \phi_p y_{t-p} + \varepsilon_t \dots \dots (3-1)$$

اذ ان :

y_{t-1} : تمثل قيم السلسلة الزمنية $i = 1, 2, \dots, p$

ϕ_1 : معاملات النموذج المقدرة $i = 1, 2, \dots, p$

β : معلمة الاتجاه الزمني

μ : الحد الثابت

ε_t : حد الخطأ

t: متغير الزمن للدلالة على الاتجاه

p: رتبة النموذج

ثانياً: نموذج توزيع الابطاء: يمثل التركيب الديناميكي للمتغير الخارجي x ، والمتغير الداخلي Y هو دالة من المتغيرات الخارجية ولفترات التباطؤ المناسبة و تتم كتابة الصيغة النموذجية على النحو التالي: (العبيدي، 2022، 20)

$$y_t = \mu + \lambda_t + \beta_0 x_1 + \beta_1 x_{t-1} + \dots + \beta_{q1} x_{1,t-q1} + \alpha_0 x_{2,t} + \alpha_1 x_{2,t-1} + \dots + \alpha_{q2} x_{2,t-q2} + \dots + \varphi_1 x_{k,t-1} + \dots + \varphi_{qk} x_{k,t-qk} + \varepsilon_t \dots \dots (3-2)$$

اذ تمثل :

المتغيرات الخارجية : $x_k, \dots, x_2, x_1$

عدد فترات الابطاء للمتغيرات الخارجية : $q_k, \dots, q_2, q_1$

K : عدد المتغيرات الخارجية x

ومن مميزات هذا الانموذج:

1- لا يشترط أن تكون المتغيرات المدرجة في النموذج متكاملة من الرتبة نفسها، إذ يمكن استخدامها إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1)، أو مزيج من كليهما على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسون. (الجبوري وآخرون، 2017، 238).

2- يقدم هذا النموذج مقدرات كفاءة غير متحيزة لأن النموذج خالٍ من الارتباط الذاتي. (المحمدي، العيساوي 150، 2007)

3- يستخدم هذا النموذج في العينات الصغيرة، وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية ، والتي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفاءة. (حسن ، شومان، 186، 2013).

4- يوفر هذا النموذج تحليلاً اقتصادياً قصير الأجل وطويل الأجل على وفق نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد. (Unrestricted Error Correction Model UECM) ، اذ يتم اختبار وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات على وفق منهج اختبار الحدود (Bound Test) عن طريق مقارنة قيمة اختبار F- Stat مع القيم الجدولية الخاصة المقدمة من قبل (Narayan (2005، فاذا كانت قيمة F - Stat المحتسبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة فهنا يتم رفض فرضية العدم ($H_0: = 0$) (b) وقبول الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) أي وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات ، اما

إذا كانت القيمة المحسوبة تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة، أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى فهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل (Alimi, 2014, 107).

5- يمكن تصور معاملات العلاقة قصيرة المدى وطويلة الأجل في آن واحد في معادلة واحدة فقط ، وتعد جميع المتغيرات المدروسة متغيرات داخلية ، و يسمح نموذج ARDL للمتغيرات التوضيحية التي تمت دراستها في النموذج بأن يكون لها فترات تباطؤ مختلفة ، وهذه هي الحالة التي لا تسمح بها بقية النماذج القياسية. (علوان، 2021، 160).

6- تعطي مقدرات غير متحيزة و كفاءة .

و يمكن اتباع الخطوات الآتية لتقدير النموذج (ARDL):

1- نلقي نظرة على بيانات ، و نجري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها باستخدام اختبار جذر وحدة ديكي فولر الموسع (ADF) و فيليبس بيرون (pp)، و التأكد من ان السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة $I(0)$ او $I(1)$ لكن بشرط ان لا تزيد عن ذلك.

2- نحدد مكونات و درجة ابطاء النموذج (ARDL) ، و من ثم تقدير النموذج (ARDL).

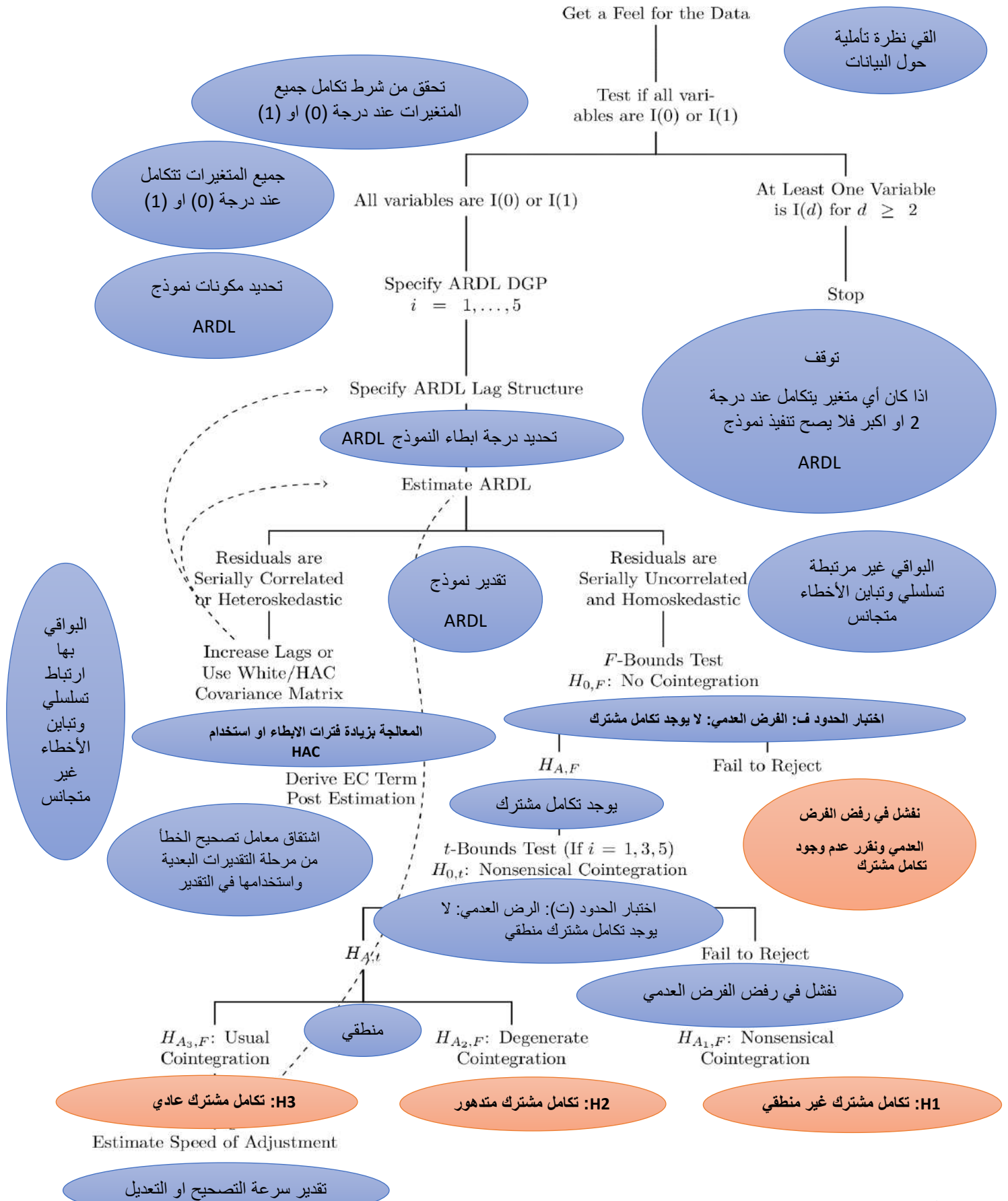
3- التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي (الارتباط الذاتي) ، اذ تم اكتشاف وجود مشكلة الارتباط التسلسلي و تتم معالجة المشكلة من خلال زيادة فترات الابطاء او استخدام (HAC)

4- اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود (Bound Test).

5- تقدير نموذج معامل تصحيح الخطأ.

6- اختبار العلاقة السببية في الاجل القصير و الاجل الطويل .

مخطط (2) مخطط تنفيذ نموذج ARDL عبر برنامج EViews 12



ثانياً: توصيف النموذج القياسي

سيتم استخدام البرنامج الإحصائي EViews 12 لتحليل اثر مكونات المعروض النقدي (M1،M2،M3) على النمو الاقتصادي (المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة و متوسط نصيب الفرد) وباستخدام بيانات نصف سنوية خلال المدة (2003-2020) و بذلك تصبح عدد المشاهدات (36) مشاهدة .

هنا يجب تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وفيما يأتي وصف المتغيرات الداخلة في النموذج:

1- المتغيرات التابعة: يتمثل بالنمو الاقتصادي وسوف يتم التعبير عنه بالمؤشرات الثلاثة الآتية:

أ-الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويرمز له (GDP).

ب- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ويرمز له (FGDP).

ج-متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و يرمز له (PIB).

2- المتغيرات المستقلة: عبارة عن مكونات المعروض النقدي وهي:

أ- المعروض النقدي بالمعنى الضيق ونتوقع ان تكون له علاقة طردية مع النمو الاقتصادي ويرمز له (M1).

ب- المعروض النقدي بالمعنى الواسع ونتوقع ان تكون له علاقة طردية مع النمو الاقتصادي ويرمز له (M2).

ج- المعروض النقدي بالمعنى الاوسع ونتوقع ان تكون له علاقة طردية مع النمو الاقتصادي ويرمز له (M3).

بعد تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة يمكن لنا صياغة العلاقات الدالية التالية لمتغيرات النموذج اذ تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية لأنها أكثر ملاءمة لبيانات الدراسة وتقلباتها وعدم ثباتها للتأكد من مستوياتها، أذ إن هذا شرط أساسي لصحة التحليل أو التقدير أو التنبؤ. (شيخي، 2011، 195) على وفق المعادلات الآتية:

$$LNGDP_t = \alpha + \beta_1 LM1_t + \beta_2 LM2_t + \beta_3 LM3_t + U_t \dots \dots (3 - 3)$$

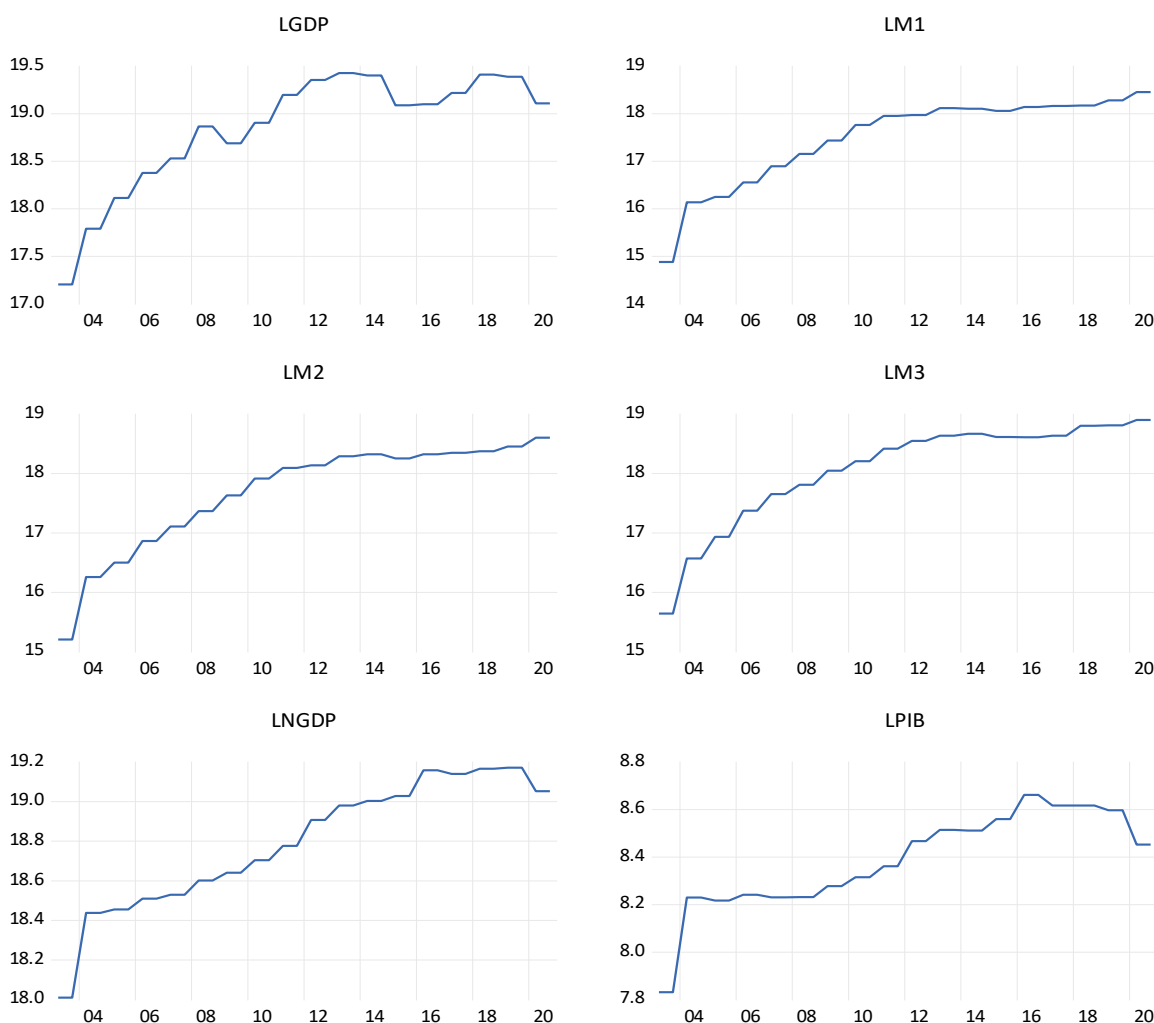
$$LNFGDP_q = \alpha + \beta_1 LM1_\tau + \beta_2 LM2_\tau + \beta_3 LM3_\tau + U_\tau \dots \dots (3 - 4)$$

$$LNPIB_q = \alpha + \beta_1 LM1_\tau + \beta_2 LM2_\tau + \beta_3 LM3_\tau + U_\tau \dots \dots (3 - 5)$$

المطلب الثاني: النموذج الأول: تقدير العلاقة بين المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

يجب التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لبيانات المتغيرات المستخدمة قبل البدء في تقدير النموذج وان الشكل انفا يبين حالة عدم الاستقرارية لهذه المتغيرات وعليه يجب معالجة مشكلة عدم الاستقرارية بأخذ الفروق الأولى واستخدام اختبارات جذر الوحدة.

الشكل (16) نتائج اختبار السكون لمكونات المعروض النقدي ومؤشرات النمو الاقتصادي



المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على م برنامج (EViews12)

أولاً-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذور الوحدة The Unit Root Test)

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية، وهو شرط للتكامل المشترك و تعد اختبارات جذر الوحدة من أهم الطرائق لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ، ومعرفة الخصائص الإحصائية ، وكذلك معرفة خصائص السلاسل الزمنية قيد الدراسة من أذ درجة تكاملها ، و تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور و اختبار فيليبس بيرون لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية في المتغيرات قيد الدراسة ،اذ يفحص هذان الاختباران الفرضية الصفرية القائلة أن المتغير المعني يحتوي على جذر وحدة أي أنه غير مستقر ، مقابل الفرضية البديلة القائلة أن المتغير المعني لا يحتوي على جذر وحدة أي أنه مستقر (حبيب، حسن 2019، 6) أي ان

فرضية العدم (وجود جذر وحدة والسلسلة غير مستقرة) $H_0 : b = 0$

فرضية البديلة (عدم وجود جذر الوحدة والسلسلة مستقرة) $H_1 : b \neq 0$

اذ يوضح الجدول (11) على وفق اختبار ديكي فولر (ADF) وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية لمتغيرات (LNM2،LNM1،LNGDP) عند مستواها الأصلي مما يعني قبول فرضية العدم ($H_0 : b = 0$) التي تنص على عدم سكون السلاسل الزمنية وهذه مؤكده Prob اذ كانت اكبر من 5% عند مستواها الأصلي ، وبعد اخذ الفرق الأول لها أصبحت السلاسل الزمنية ساكنة أذ كانت قيمة Prob اقل من 5% لذا تعد متكاملة من الدرجة الأولى (1)، اما السلسلة الزمنية (LNM3) فكانت ساكنة عند المستوى و لا تحتوي على جذر الوحدة اذ يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة ($H_0 : b = 0$) لذا تعد متكاملة من درجة صفر I(0) .

اما بالنسبة لاختبار فيليبس بيرون (PP) فيلاحظ وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية لمتغيرات (LNM1،LNGDP) عند مستواها الأصلي مما يعني قبول فرضية العدم ($H_0 : b = 0$) التي تنص على عدم سكون السلاسل الزمنية وهذه مؤكده Prob اذ كانت اكبر من 5% عند مستواها الأصلي ، وبعد اخذ الفرق الأول لها أصبحت السلاسل الزمنية ساكنة أذ كانت قيمة Prob اقل من 5% لذا تعد متكاملة من الدرجة الأولى (1) ، اما السلاسل الزمنية (LNM3،LNM2) فكانت ساكنة عند المستوى و لا تحتوي على جذر الوحدة اذ يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة ($H_0 : b = 0$) لذا تعد متكاملة من درجة صفر I(0) .

الجدول (11) نتائج اختبار جذر الوحدة وفقاً لاختبار ديكي فولر المطور (ADF) وفيليبس بيرون (PP)

درجة التكامل	اختبار ADF					السلسلة
	عند الفرق الاولى		عند المستوى			
	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic		
(1)	0.0000	-6.316769	0.0176	-3.404235	حد ثابت فقط	LNGD P
	0.0000	-8.35838	0.6254	-1.915089	حد ثابت واتجاه عام	
	0.0000	-5.744563	0.9804	1.794499	بدون حد ثابت واتجاه عام	
(1)	0.0000	-7.338383	0.1026	-2.602469	حد ثابت فقط	LNM1
	0.0000	-7.304239	0.4604	-2.221100	حد ثابت واتجاه عام	
	0.0000	-6.420186	0.9972	2.641249	بدون حد ثابت واتجاه عام	
(1)	0.0000	-6.368526	0.0541	-2.916947	حد ثابت فقط	LNM2
	0.0001	-6.293784	0.6625	-1.839501	حد ثابت واتجاه عام	
	0.0000	-5.705199	0.9952	2.417331	بدون حد ثابت واتجاه عام	
(0)	-	-	0.0003	-5.141864	حد ثابت فقط	LNM3
	-	-	0.0026	-4.958804	حد ثابت واتجاه عام	
	-	-	0.9802	1.794503	بدون حد ثابت واتجاه عام	
اختبار فيليبس بيرون (PP)						
	عند الفرق الاولى		عند المستوى			
	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic		
	0.0000	-6.302735	0.0005	-4.728300	حد ثابت فقط	LNGD P
(1)	0.0000	-8.358538	0.6859	-1.794566	حد ثابت واتجاه عام	
	0.0000	-5.836213	0.9769	1.715965	بدون حد ثابت واتجاه عام	
	0.0000	-6.904949	0.0000	-7.611385	حد ثابت فقط	LNM1
(1)	0.0000	-8.507092	0.0853	-3.285523	حد ثابت واتجاه عام	
	0.0000	-5.801940	0.9977	2.707843	بدون حد ثابت واتجاه عام	
	-	-	0.0000	-8.568571	حد ثابت فقط	LNM2
(0)	-	-	0.0005	-5.404896	حد ثابت واتجاه عام	
	-	-	0.9976	2.691292	بدون حد ثابت واتجاه عام	
	-	-	0.0000	-10.28197	حد ثابت فقط	LNM3
(0)	-	-	0.0144	-4.092128	حد ثابت واتجاه عام	
	-	-	0.9993	3.166044	بدون حد ثابت واتجاه عام	

* عند مستوى 5%

المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

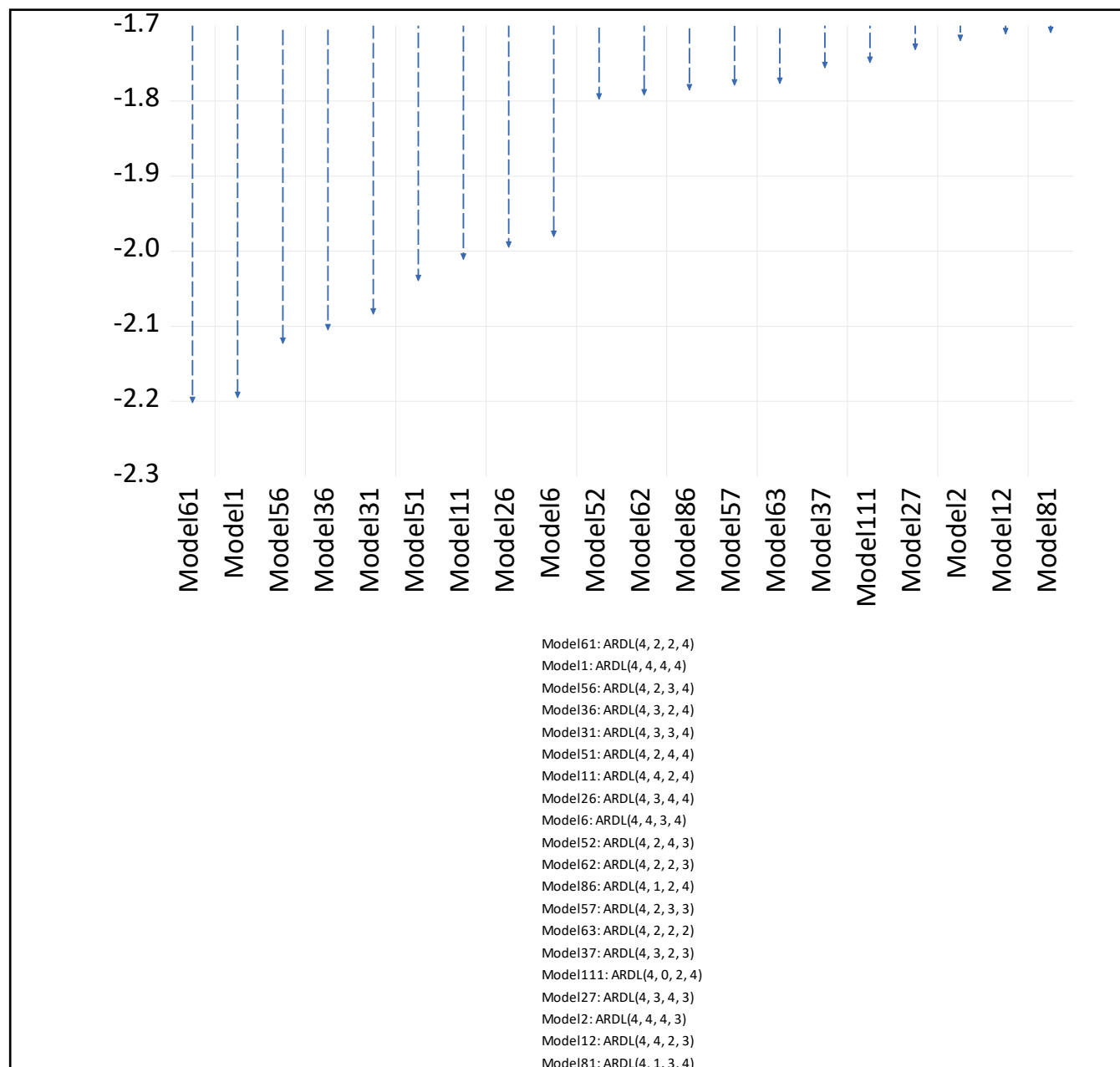
يتضح مما سبق حالة تضارب وعدم انسجام بين نتائج الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرون) للمتغيرات مما يجعلنا نعتمد على نتائج فيليبس بيرون لكونها أكثر دقة من ديكي فولر.

ثالثاً- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بالاعتماد على معيار (Schwarz) الذي يعد الأفضل في نماذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع (ARDL) لملائمة العينات الصغيرة فقد تم توزيع فترات الإبطاء المثلى بين متغيرات الدراسة الياً اذ تم تحديد النموذج (4،2،2،4) كأفضل نموذج والشكل الآتي يبين ذلك :

الشكل (17) اختبار الرتبة المثلى لأنموذج (ARDL) على وفق معيار (SC)

Schwarz Criteria (top 20 models)



المصدر : مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

و نتيجة لذلك و بالنظر الى الجدول (12) تم اجراء التقدير لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع و كانت افضل صيغة من بين (500) ARDL، كما ان المعلومات تتسق مع النظرية الاقتصادية، و ان المتغيرات المستخدمة في النموذج تفسر ما مقدار (99%) من التغيرات في المتغير التابع حسب اختبار (R^2 ، R^{-2})، كما ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي كما يظهر من اختبار درين-واتسن اذ ان قيمته (1.94) أي انها تقع في منطقة القبول و ان جودة النموذج جيدة كما يظهر من قيمته احتمالية (F).

الجدول (12) نتائج تقدير النموذج ARDL

Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 01/28/23 Time: 20:46
Sample (adjusted): 2005S1 2020S2
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LM1 LM2
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(4, 2, 2, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*
LNGDP(-1)	0.063418	0.107327	0.590886	0.5634
LNGDP(-2)	-0.722601	0.136812	-5.281699	0.0001
LNGDP(-3)	0.028676	0.145087	0.197650	0.8460
LNGDP(-4)	-0.573656	0.138572	-4.139775	0.0009
LN1M1	-4.147459	0.584992	-7.089773	0.0000
LN1M1(-1)	0.115046	0.448787	0.256349	0.8012
LN1M1(-2)	1.673020	0.519922	3.217828	0.0058
LN1M2	3.825819	0.823414	4.646289	0.0003
LN1M2(-1)	0.013450	0.629410	0.021369	0.9832
LN1M2(-2)	-2.722114	0.663668	-4.101619	0.0009
LN1M3	1.415312	0.361902	3.910762	0.0014
LN1M3(-1)	-0.033543	0.333169	-0.100679	0.9211
LN1M3(-2)	2.870807	0.353977	8.110141	0.0000
LN1M3(-3)	-0.005305	0.132431	-0.040059	0.9686
LN1M3(-4)	-0.479296	0.150191	-3.191244	0.0061
C	-4.585554	1.683055	-2.724541	0.0157
@TREND	-0.036935	0.003988	-9.262576	0.0000
R-squared	0.993184	Mean dependent var		19.00997
Adjusted R-squared	0.985914	S.D. dependent var		0.395260
S.E.of regression	0.046911	Akaike info criterion		-2.976312
Sum squared resid	0.033010	Schwarz criterion		-2.197639
Log likelihood	64.62098	Hannan-Quinn criter.		-2.718204
F- statistic	136.6114	Durbin-Watson stat		1.946959
Prob(F- statistic)	0.000000			

المصدر: مستخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

ثالثاً- اختبارات جودة النموذج: وتضم اختبارين

1- الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي (Residuals Diagnostics Test)

اذ تتمثل باختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء واختبار عدم ثبات التباين كما في الجدول الاتي:

الجدول (13) ملخص نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر

TEST				
Normality test (Jarquebera) Null hypothesis: Residuted are normally Distributed	Stat.Value		Prob	
	1.965105		0.374354	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lags	F-statistic	0.010992	Prob. F (1,14)	0.9180
	Obs*R-squared	0.025105	Prob. Chi-Square (1)	0.8741
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity	F-statistic	1.071667	Prob. F (16,15)	0.4489
	Obs*R-squared	17.06844	Prob. Chi-Square (16)	0.3812
	Scaled explained SS	4.560634	Prob. Chi-Square (16)	0.9975

المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد مخرجات (EViews 12)

نلاحظ من الجدول (13) ان النموذج المقدر من خلال اختبار التوزيع الطبيعي Normality test ان السلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي اذ قدرت قيمة الاحتمالية الخاصة باختبار إحصائية Jarque Bera بـ(1.96) وهي غير منوية عند مستوى 5% و هذا دليل على قبول فرضية عدم التي تنص على خلو البواقي من مشكلة التوزيع الطبيعي ، وكذلك خالي من الارتباط الذاتي (LM) اي نقبل فرضية عدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لأن قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% ونرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط الذاتي ، وكذلك خلوه من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي أن تباين الاخطاء متجانس.

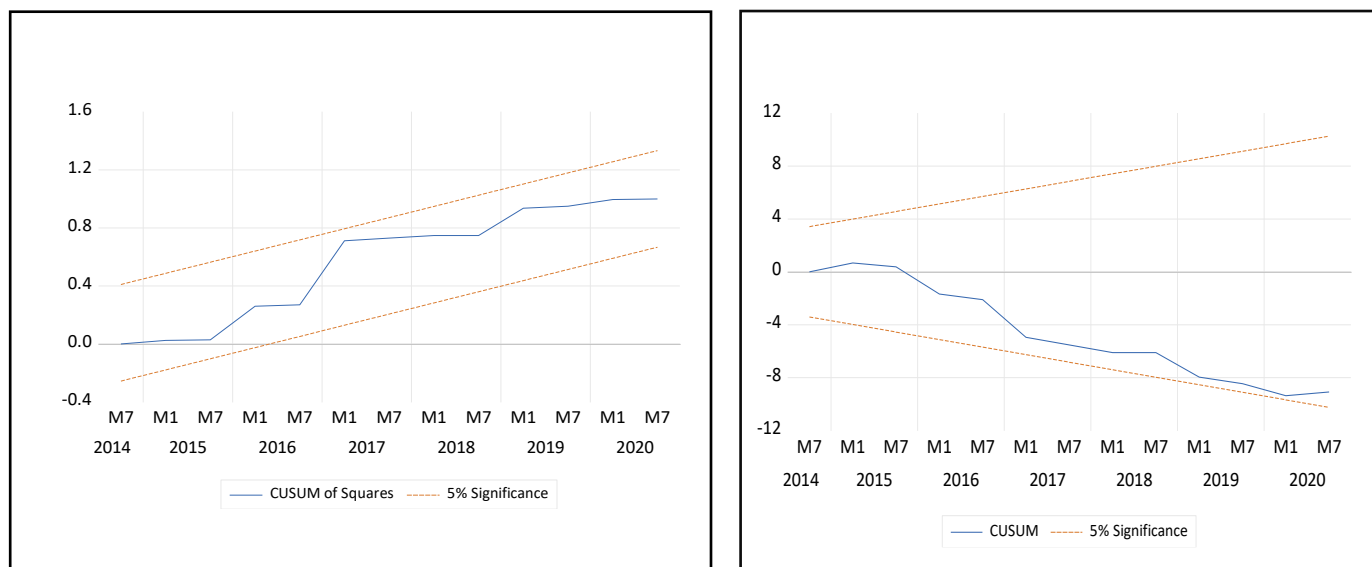
2- اختبارات استقرارية هيكلية النموذج (Model structure Stationary Tests)

يتم اجراء اختبارين للتأكد من خلو بيانات النموذج من أي تغيرات هيكلية قد تؤثر سلباً في جودة النموذج المقدر اذ اعتمدت دراستنا الحالية على استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Gusum)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Gusum of Squares) لاختبار استقرار المعاملات المقدرة على وفق نموذج ARDL، فاذا وقع المنحنى المتمثل لإحصائه لكل من

Gusum و Gusum of Squares بين حدي القيمة الحرجة يعني استقرار النموذج وسيتم عندها قبول الفرض العدم ، وسيكون النموذج مستقر.

اذ يبين الشكل ادناه (18) للاختبارين سكون المعلمات في الاجلين القصير والطويل لأن المنحنى على وفق الاختبارين يقع داخل حدود الحرجة و يتغاير حول القيمة الصفرية عند مستوى 5% و هذا يعني استقرارية المعلمات خلال مدة الدراسة.

الشكل (18) اختبار (Gusum of Squares) و (Gusum)



المصدر: مخرجات الحاسب الالكترونى بالاعتماد على برنامج EViews12

رابعاً-اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bound Test)

للكشف عن وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات يتم استخدام اختبار الحدود (Bounds Test) وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحتسبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المتباطئة زمنياً بقيمة احصائية F الحرجة، ويتم الاختبار انطلاقاً من فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات.

الجدول (14) نتائج اختبار الحدود

Test Statistic	Value	k
F-statistic	37.76484	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.47	4.45
5%	4.01	5.07
2.5%	4.52	5.62
1%	5.17	6.36

المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على ملحق (2) مخرجات (EViews 12)

نلاحظ من الجدول المذكور انفاً تم تقدير القيمة الإحصائية F-statistic للنماذج بـ (37.76484) مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل عند مستوى 5% بين اللوغاريتم للمعروض النقدي بالمعنى الضيق الواسع و الأوسع و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، ويمكن بذلك القيام باختيار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل، وان العلاقة منطقية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة حسب اختبار t-Bounds Test

خامساً - تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL Error Correction Model

يعد هذا النموذج ECM الأساس في التعرف على المعلمات قصيرة وطويلة الأجل في النموذج المقدر والتعرف على معلمة تصحيح الخطأ التي يجب ان تكون سالبة ومعنوية احصائياً للتعرف على السرعة المطلوبة للعودة الى الوضع التوازني في الاجل الطويل اذ الجدول الاتي يوضح النتائج

الجدول (15) مخرجات نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	-4.585554	0.347869	-13.18182	0.0000
@TREND	-0.036935	0.003040	-12.14858	0.0000
D(LNGDP(-1))	1.267581	0.119487	10.60854	0.0000
D(LNGDP(-2))	0.544980	0.111186	4.901508	0.0002
D(LNGDP(-3))	0.573656	0.103031	5.567778	0.0001
D(LNM1)	-4.147459	0.381434	-10.87334	0.0000
D(LNM1(-1))	-1.673020	0.316553	-5.285116	0.0001
D(LNM2)	3.825819	0.472235	8.101511	0.0000
D(LM2(-1))	2.722114	0.454448	5.989934	0.0000
D(LNM3)	1.415312	0.215529	6.566688	0.0000
D(LNM3(-1))	-2.386206	0.279131	-8.548696	0.0000

D(LNM3(-2))	0.484602	0.090722	5.341629	0.0001
D(LNM3(-3))	0.479296	0.097759	4.902860	0.0002
CointEq(-1)*	-2.204162	0.163711	-13.46370	0.0000

المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

من الجدول (15) بينت النتائج ان معلمة تصحيح الخطأ هي -2.204 $\text{cointEq}(-1)^* =$ و هي سالبة ومعنوية احصائياً عند 5% أي تحقق شرط قيمة معامل تصحيح الخطأ، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أي ان هناك علاقة تصحيح من الاجل القصير الى الاجل الطويل بسرعة 22.041%.

سادساً: اختبار العلاقة السببية في الاجل القصير

سيتم استخدام اختبار سببية كرانجر، و سيتم أولاً تحديد فترة الابطاء، اذ أظهرت نتائج الاختبارات (SC،AIC،HQ) التي استعملت لتحديد فترة الابطاء المثلى التي تحقق افضل تقدير للنموذج في الجدول (17)، ان تلك المدة هي المدة الثانية للمتغيرات ، لأن قيمتها هي الأدنى مقارنة بقيم القيم في الاختبارات، لذلك سيتم اعتماد تلك المدة في تقدير هذا النموذج مما يعني أن نموذج متجهات تصحيح الخطأ الذي سوف يستعمل في الكشف عن اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة سيتضمن فترة الإبطاء الثانية .

الجدول (16) فترة الابطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	102.8279	NA	2.94e-08	-5.989569	-5.808174	-5.928535
1	194.4540	155.4868	3.04e-10	-10.57297	-9.665997	-10.26780
2	226.1297	46.07374*	1.23e-10*	-11.52301*	-9.890460*	-10.97371*
3	241.3701	18.47318	1.46e-10	-11.47698	-9.118842	-10.68354

المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

وبعد تحديد فترة الابطاء يتم اختبار العلاقة قصيرة الاجل من خلال اختبار سببيه كرانجر اذ يبين الجدول (17) نتائج العلاقة السببية بين المتغيرين المستخدمين في النموذج باستخدام طريقة كرانجر في اختبار العلاقة السببية، أذ تنص الفرضية $(H^0: b=0)$ بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستخدمة، اما الفرضية البديلة $(H1: b \neq 0)$ فتتص على وجود علاقة سببية بين المتغيرات، وفي حال تم رفض الفرضية $(H0)$ فهذا معناه وجود علاقة سببية اما في حال القبول فمعناه عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين، وقد أظهرت النتائج:

- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من المعروض النقدي الضيق الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فمن خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة والبالغة (3.39388) مع القيم الجدولية (0.0474) التي هي اقل من 5% يتبين قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم، ومن ثم وجود علاقة باتجاه واحد من المعروض النقدي الضيق الى الناتج أي ان التغير في المعروض النقدي الضيق يؤثر في الناتج.

- اما بالنسبة للعلاقة بين المعروض النقدي الواسع و الناتج المحلي الإجمالي الجاري فدللت النتائج على وجود علاقة سببية باتجاه واحد اذ بلغت (F) المحسوبة (4.00434) وهي اكبر من الجدولية عند مستوى 5% ، أي ان المعروض النقدي الواسع يؤثر في الناتج و ليس العكس. - اما بالنسبة للعلاقة بين المعروض النقدي الاوسع و الناتج المحلي الإجمالي الجاري فدللت النتائج على وجود علاقة سببية باتجاه واحد اذ بلغت (F) المحسوبة (4.47813) وهي اكبر من الجدولية عند مستوى 5% ، أي ان المعروض النقدي الاوسع يؤثر في الناتج و ليس العكس.

الجدول (17) اختبار سببيه كرانجر بين مكونات المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags: 4			
Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob
LNM1 does not Granger Cause LNGDP	32	3.39388	0.0474
LNGDP does not Granger Cause LNM1		0.99630	0.3815
LNM2 does not Granger Cause LNGDP	32	4.00434	0.0291
LNGDP does not Granger Cause LNM2		0.62693	0.5413
LNM3 does not Granger Cause LNGDP	32	4.47813	0.0202
LNGDP does not Granger Cause LNM3		0.23001	0.7960

المصدر مخرجات الحاسب الالى بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

سابعاً: اختبار العلاقة طويلة الاجل:

سيتم استخدام اختبار سببية تودا ياماموتو Toda Yamamoto test، اذ تم اختبار Toda Yamamoto test في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الجارية و مكونات المعروض النقدي (M1، M2، M3) و لقياس اتجاه العلاقة السببية تم اختيار فترات التباطؤ المناسبة وهي (2)، أما أقصى درجة تجانس للمتغيرات مأخوذة بعين الاعتبار وهي درجة واحدة (1). أي أن عدد فترات التباطؤ المدرجة في اختبار تودا يماموتو هي (1) فترات. وجاءت النتائج كالآتي:

الجدول (18) اختبار سببية تودا يماموتو بين مكونات المعروض النقدي و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	df	Chi-sq	p-value	مستوى معنوي %5
LnGDP	LM1	3	2.488579	0.4774	غياب السببية
	LM2	3	2.939083	0.4011	غياب السببية
	LM3	3	3.757656	0.2889	غياب السببية
LnM1	LGDP	3	3.860077	0.2770	غياب السببية
	LM2	3	5.809959	0.1212	غياب السببية
	LM3	3	6.123193	0.1058	غياب السببية
LnM2	LGDP	3	2.713499	0.4379	غياب السببية
	LM1	3	6.649392	0.0840	غياب السببية
	LM3	3	5.055800	0.1678	غياب السببية
LnM3	LGDP	3	3.135661	0.3712	غياب السببية
	LM1	3	10.37290	0.0156	وجود سببية
	LM2	3	8.695069	0.0336	وجود سببية

المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

من خلال النتائج نلاحظ: غياب العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كمتغير تابع ومكونات المعروض النقدي كمتغيرات مستقلة في الاجل الطويل أذ يوضح الجدول المذكورة انفاً عدم معنوية ورفض الفرضية العدم أذ ان LGDP لا يسبب (LN1، LN2، LN3) عند مستوى معنوي 5%.

- غياب العلاقة السببية بين المعروض النقدي بالمعنى الضيق كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والمعرض النقدي بالمعنى الواسع والأوسع كمتغيرات مستقلة في الاجل الطويل أذ يوضح الجدول المذكورة انفاً عدم معنوية ورفض الفرضية العدم أذ ان LM1 لا يسبب (LN1، LN2، LN3) عند مستوى معنوي 5%.

- غياب العلاقة السببية بين المعروض النقدي بالمعنى الواسع كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والمعرض النقدي بالمعنى الضيق والأوسع كمتغيرات مستقلة في الاجل الطويل

أذ يوضح الجدول المذكورة انفاً عدم معنوية ورفض الفرضية العدم أذ ان LM2 لا يسبب (LNGDP، LNM1، LNM3) عند مستوى معنوي 5%.

. غياب العلاقة السببية بين المعروض النقدي بالمعنى الاوسع كمتغير تابع و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كمتغير مستقل و وجود العلاقة السببية بين المعروض النقدي الاوسع و المعروض النقدي بالمعنى الضيق و الواسع كمتغيرات مستقلة في الاجل الطويل أذ يوضح الجدول المذكورة انفاً عدم معنوية و رفض الفرضية العدم أذ ان LM3 لا يسبب (LNGDP) عند مستوى معنوي 5%، لكن LM3 تسبب كلاً من (LNM1، LNM2) عند مستوى معنوي 5% وهذا ما يتفق مع اراء و أفكار المدرسة النقدية بان المعروض لا يؤثر في النمو الاقتصادي في الاجل المتوسط و الطويل و انما يقتصر تأثيره في المستوى العام للأسعار .

المطلب الثالث: النموذج الثاني: تقدير العلاقة بين المعروض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

أولاً- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذور الوحدة The Unit Root Test)

يبين الجدول (19) وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية لمتغيرات (LM2، LM1) عند مستواها الأصلي مما يعني قبول فرضية العدم ($H_0 : b = 0$) التي تنص بعدم سكون السلاسل الزمنية إذ Prob كانت أكبر من 5% عند مستواها الأصلي ، وبعد اخذ الفرق الأول لها أصبحت السلاسل الزمنية ساكنة إذ كانت قيمة Prob أقل من 5% لذا تعد متكاملة من الدرجة الأولى (1)I ، اما السلسلة الزمنية (LNFGDP، LNM3) فكانت ساكنة عند المستوى و لا تحتوي على جذر الوحدة إذ يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة ($H_0 : b = 0$) لذا تعد متكاملة من درجة صفر I(0).

اما نتائج اختبار فلبس بيرون (PP) فوضحت وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية لمتغير (LNFGDP) عند مستواها الأصلي مما يعني قبول فرضية العدم ($H_0 : b = 0$) التي تنص بعدم سكون السلاسل الزمنية ، إذ Prob كانت أكبر من 5% عند مستواها الأصلي ، وبعد اخذ الفرق الأول لها أصبحت السلسلة الزمنية ساكنة إذ كانت قيمة Prob أقل من 5% لذا تعد متكاملة من الدرجة الأولى (1)I ، اما السلاسل الزمنية (LNM3، LNM1، LNM2) فكانت ساكنة عند المستوى و لا تحتوي على جذر الوحدة إذ يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة ($H_0 : b = 0$) لذا تعد متكاملة من درجة صفر I(0)، يتضح مما سبق حالة تضارب وعدم انسجام بين نتائج الاختبارين (ديكي فولر و فلبس بيرون) للمتغيرات مما يجعلنا نعتمد على نتائج فلبس بيرون لكونها أكثر دقة من ديكي فولر.

الجدول (19) نتائج اختبار جذر الوحدة على وفق اختبار ديكي فولر ADF وفيليبس بيرون PP

درجة التكامل	Test ADF					السلسلة
	First difference		Level			
	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic		
I(0)	-	-	**0.06944	-2.793840	حد ثابت فقط	LNGD P
	-	-	*0.0322	-3.750726	حد ثابت واتجاه عام	
	-	-	0.9901	2.105717	بدون حد ثابت واتجاه عام	
I(1)	*0.0000	-7.338383	0.1026	-2.602469	حد ثابت فقط	LM1
	*0.0000	-7.364239	0.4604	-2.221100	حد ثابت واتجاه عام	
	*0.0000	-6.420186	0.9972	2.641249	بدون حد ثابت واتجاه عام	
I(1)	*0.0000	-6.368526	0.0541	-2.916947	حد ثابت فقط	LM2
	*0.0001	-6.296784	0.6625	-1.839501	حد ثابت واتجاه عام	
	*0.0000	-5.705199	0.9952	2.417331	بدون حد ثابت واتجاه عام	
I(0)	-	-	*0.0003	-5.141864	حد ثابت فقط	LM3
	-	-	*0.0026	-4.958804	حد ثابت واتجاه عام	
	-	-	*0.9802	1.794503	بدون حد ثابت واتجاه عام	
Test PP						
	First difference		Level			
	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic		
I(1)	*0.0000	-6.501099	0.0342	-3.119443	حد ثابت فقط	LNGD P
	*0.0000	-7.481183	0.2232	-2.752948	حد ثابت واتجاه عام	
	*0.0000	-5.756554	0.9940	2.321728	بدون حد ثابت واتجاه عام	
I(0)	-	-	*0.0000	-7.611385	حد ثابت فقط	LM1
	-	-	**0.0853	-3.285523	حد ثابت واتجاه عام	
	-	-	0.9977	2.707843	بدون حد ثابت واتجاه عام	
I(0)	-	-	*0.0000	-8.568571	حد ثابت فقط	LM2
	-	-	*0.0005	-5.404896	حد ثابت واتجاه عام	
	-	-	0.9976	2.691292	بدون حد ثابت واتجاه عام	
I(0)	-	-	*0.0000	-10.28197	حد ثابت فقط	LM3
	-	-	*0.0144	-4.092128	حد ثابت واتجاه عام	
	-	-	*0.9993	3.166044	بدون حد ثابت واتجاه عام	

*عند مستوى 5%

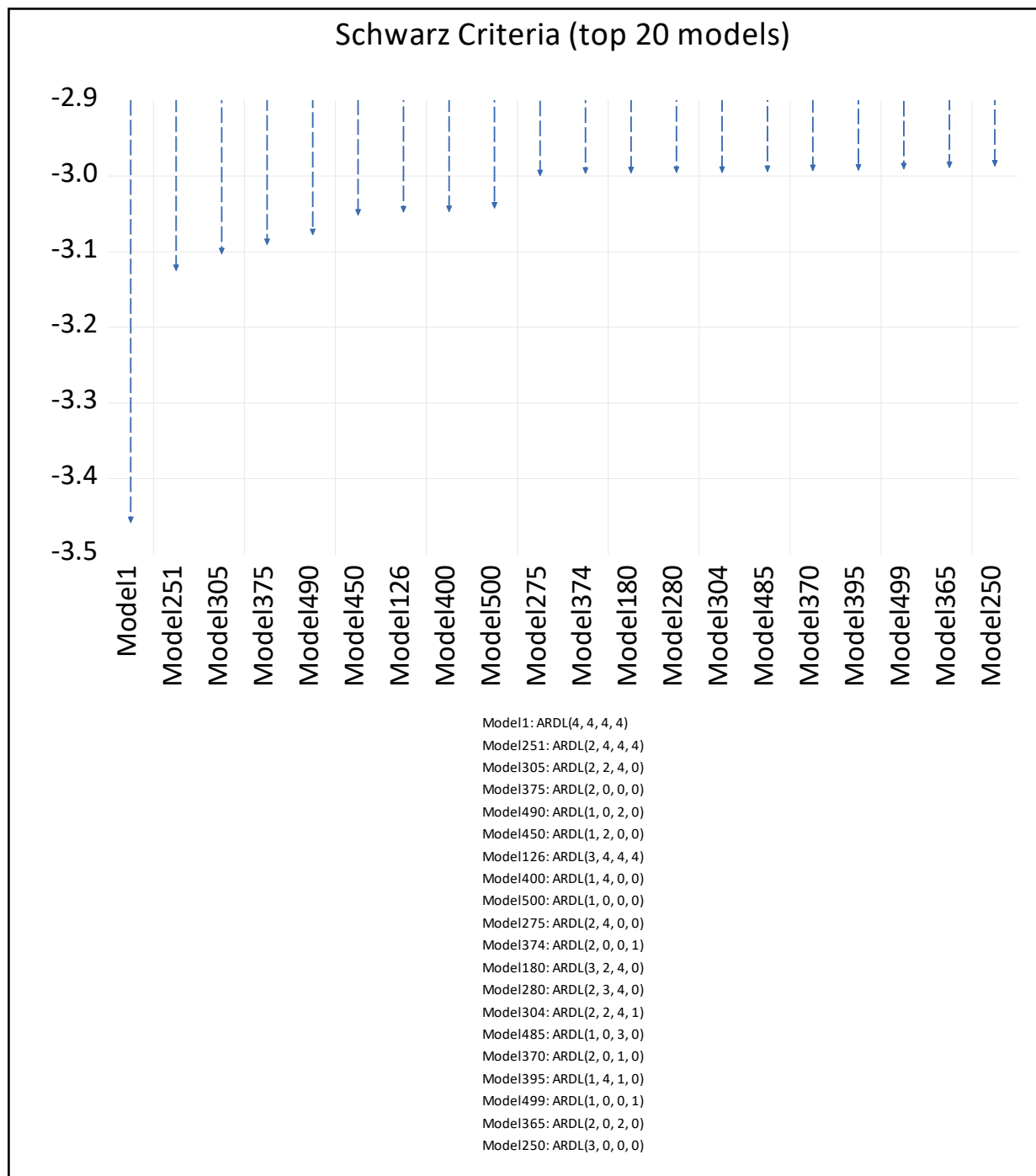
**عند مستوى 10%

المصدر مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

ثانياً- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

يوضح الشكل ادناه أفضل نموذج حسب معيار (Schwarz) هو (4,4,4,4)

الشكل (19) اختبار الرتبة المثلى لأنموذج (ARDL) وفقاً لمعيار (SC)



المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

و نتيجة لذلك نلاحظ من الجدول (20) تم اجراء تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع و كانت افضل صيغة من بين (500) ARDL هي (4,4,4,4) ، كما ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي كما يظهر من اختبار درين-واتسن ، و ان قيمة الاحتمالية لـ (F) صفرية، كما ان المعلمات تتسق مع النظرية الاقتصادية، و ان المتغيرات تفسر المستخدمة في النموذج تفسر ما مقدار (99%) من التغيرات في المتغير التابع حسب اختبار (R^2 ، R^{-2}) .

الجدول (20) نتائج تقدير النموذج ARDL

Dependent Variable: LNGDP
Method: ARDL
Date: 01/29/23 Time: 21:04
Sample (adjusted): 2005S1 2020S2
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNM1 LN
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*
LNFGDP(-1)	0.057325	0.151445	0.378523	0.7122
LNFGDP(-2)	0.388923	0.210231	1.849982	0.0913
LNFGDP(-3)	-0.151846	0.192844	-0.787403	0.4477
LNFGDP(-4)	-1.023418	0.374126	-2.735490	0.0194
LNM1	-2.319721	0.839239	-2.764078	0.0184
LNM1(-1)	-0.117324	0.268692	-0.436649	0.6708
LNM1(-2)	-0.972114	0.574913	-1.690890	0.1190
LNM1(-3)	-0.015198	0.244423	-0.062178	0.9515
LNM1(-4)	-1.647779	0.419515	-3.927821	0.0024
LNM2	2.827370	1.042154	2.713007	0.0202
LNM2(-1)	0.070930	0.366931	0.193306	0.8502
LNM2(-2)	1.053228	0.702246	1.499800	0.1618
LNM2(-3)	0.075471	0.391822	0.192616	0.8508
LNM2(-4)	2.814238	0.622081	4.523906	0.0009
LNM3	0.079924	0.166025	0.481398	0.6397
LNM3(-1)	-0.067473	0.194368	-0.347144	0.7350
LNM3(-2)	-0.483028	0.235658	-2.049694	0.0650
LNM3(-3)	-0.002095	0.137194	-0.015273	0.9881
LNM3(-4)	-0.789444	0.179813	-4.390353	0.0011
C	22.60725	7.722893	2.927304	0.0138
@TREND	0.019527	0.010674	1.829373	0.0946
R-squared	0.996953	Mean dependent var		18.86382
Adjusted R-squared	0.991414	S.D. dependent var		0.253999
S.E.of regression	0.023535	Akaike info criterion		-4.415974
Sum squared resid	0.006093	Schwarz criterion		-3.454084
Log likelihood	91.65558	Hannan-Quinn criter.		-4.097135
F- statistic	179.9828	Durbin-Watson stat		1.565731
Porb(F- statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات الحاسب الالى بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

ثالثاً- اختبارات جودة النموذج: وتضم اختبارين

1- الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي (Residuals Diagnostics Test)

اذ تتمثل باختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء و اختبار عدم ثبات التباين كما في الجدول الاتي :

الجدول (21) ملخص نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر

TEST				
Normality test (Jarquebera) Null hypothesis: Residuted are normally Distributed	Stat.Value		Prob	
	1.749377		0.416992	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags	F-statistic	0.346695	Prob. F(2,9)	0.7161
	Obs*R-squared	2.289031	Prob. Chi-Square(2)	0.3184
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity	F-statistic	1.670834	Prob. F(20,11)	0.1916
	Obs*R-squared	24.07505	Prob. Chi-Square(20)	0.2391
	Scaled explained SS	2.009254	Prob. Chi-Square(20)	1.0000

المصدر: مخرجات الحاسب الالى بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

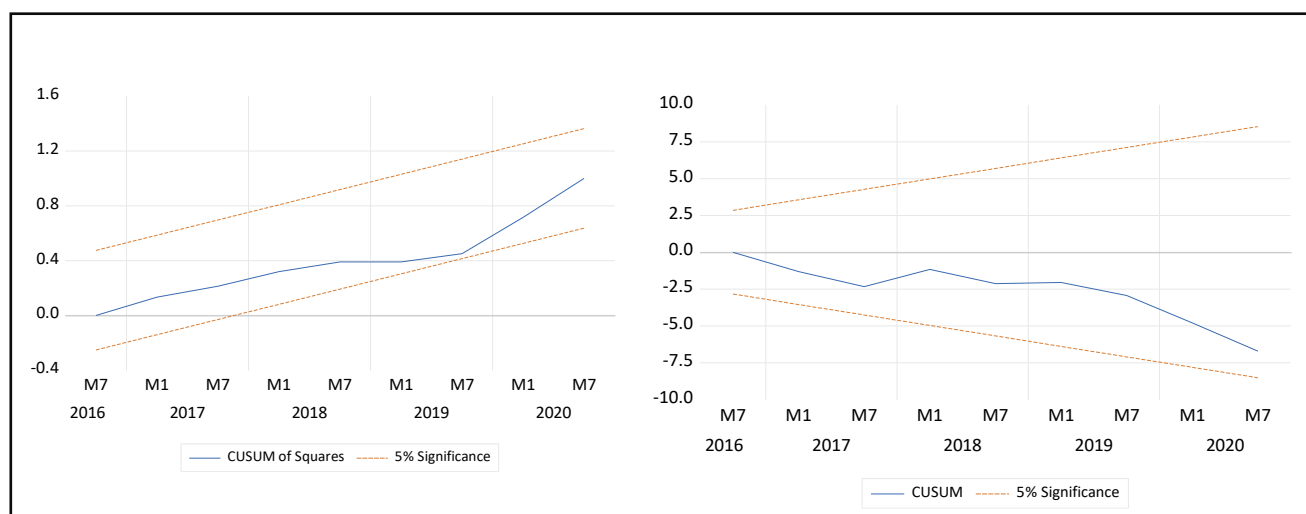
نلاحظ من الجدول (21) ان النموذج المقدر من خلال اختبار التوزيع الطبيعي Normality test ان السلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي اذ قدرت قيمة الاحتمالية الخاصة باختبار إحصائية Jarque Bera بـ(1.74) وهي غير منوية عند مستوى 5% و هذا دليل على قبول فرضية عدم التي تنص على خلو البواقي من مشكلة التوزيع الطبيعي ، و ان النموذج المقدر خالٍ من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية عدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% ونرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلوه من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي أن تباين الاخطاء متجانس.

2- اختبارات استقرارية هيكلية النموذج (Model structure Stationary Tests)

يتم اجراء اختبارين للتأكد من خلو بيانات النموذج من أي تغيرات هيكلية قد تؤثر سلباً على جودة النموذج المقدر اذ اعتمدت دراستنا الحالية على استخدام اختبار مجموع التراكمي للبواقي (Gusum)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Gusum of Squares) لاختبار استقرار المعاملات المقدرة على وفق لنموذج ARDL، فاذا وقع الخط المماثل لكل من Gusum و

Gusum of Squares بين حدي القيمة الحرجة سيتم عندها قبول فرض العدم ، وسيكون النموذج غير مستقر اذ نلاحظ من الشكل (23) للاختبارين سكون المعلمات في الاجلين القصير و الطويل لأن المنحنى على وفق الاختبارين يقع داخل حدود الحرجة و يتغاير حول القيمة الصفرية عند مستوى 5% .

الشكل (20) اختبار (Gusum of Squares) و (Gusum)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

رابعاً-اختبار الحدود (Bound Test)

لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحتسبة لمعاملات المتغير المستقل المتباطئة زمنياً بقيمة احصائية F الحرجة، ويتم الاختبار انطلاقاً من فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات.

الجدول (22) نتائج اختبار الحدود

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.411106	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.47	4.45
5%	4.01	5.07

2.5%	4.52	5.62
1%	5.17	6.36

المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

نلاحظ من الجدول أعلاه تم تقدير القيمة الإحصائية F-statistic للنماذج بـ (7.411106) مما يؤدي إلى رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل عند مستوى 5% بين اللوغاريتم للمعروض النقدي بالمعنى الضيق الواسع و الاوسع و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، ويمكن بذلك القيام باختيار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل، وان العلاقة منطقية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة .

خامساً - تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL Error Correction Model

يوضح الجدول الاتي النتائج متجه تصحيح الخطأ بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومكونات المعروض النقدي

الجدول (23) مخرجات نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	22.60725	3.640574	6.209803	0.0001
@TREND	0.019527	0.004530	4.311077	0.0012
D(LNFGDP (-1))	0.786342	0.243145	3.234040	0.0080
D(LNFGDP(-2))	1.175264	0.206898	5.680408	0.0001
D(LNFGDP(-3))	1.023418	0.199719	5.124283	0.0003
D(LNM1)	-2.319721	0.411349	-5.639307	0.0002
D(LM1(-1))	2.635091	0.463365	5.686861	0.0001
D(LNM1(-2))	1.662976	0.233370	7.125930	0.0000
D(LNM1(-3))	1.647779	0.253266	6.506114	0.0000
D(LNM2)	2.827370	0.552524	5.117186	0.0003
D(LNM2(-1))	-3.942938	0.643033	-6.131780	0.0001
D(LNM2(-2))	-2.889709	0.374969	-7.706536	0.0000
D(LNM2(-3))	-2.814238	0.419948	-6.701392	0.0000
D(LNM3)	0.079924	0.122919	0.650217	0.5289
D(LNM3(-1))	1.274567	0.225890	5.642417	0.0002
D(LNM3(-2))	0.791540	0.126962	6.234454	0.0001
D(LNM3(-3))	0.789444	0.143139	5.515236	0.0002
CointEq(-1)*	-1.729016	0.281488	-6.142415	0.0001

المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

نلاحظ من الجدول (23) بينت النتائج ان معلمة تصحيح الخطأ هي $\text{cointEq}(-1)^* = -1.729$ هي سالبة ومعنوية عند 5% أي تحقق شرط قيمة معامل تصحيح الخطأ، مما يؤكد وجود علاقة

توازنية طويلة الأجل، أي ان هناك علاقة تصحيح من الاجل القصير الى الاجل الطويل بسرعة 172.9%.

سادساً: اختبار العلاقة السببية في الاجل القصير

سيتم استخدام اختبار سببية كرانجر، و سيتم أولاً تحديد فترة الابطاء، اذ أظهرت نتائج الاختبارات (SC،AIC،HQ) التي استعملت لتحديد فترة الابطاء المثلى التي تحقق افضل تقدير للنموذج في الجدول (24)، ان تلك المدة هي المدة الرابعة للمتغيرات ، لأن قيمتها هي الأدنى مقارنة ببقية القيم في الاختبارات، لذلك سيتم اعتماد تلك المدة في تقدير هذا النموذج مما يعني أن نموذج متجهات تصحيح الخطأ الذي سوف يستعمل في الكشف عن اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة سيتضمن فترة ابطاء (4) .

الجدول (24) فترة الابطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	128.1694	NA	NA	-7.760590	-7.577373	-7.699859
1	229.8029	171.5065	171.5065	-13.11268	-12.19660	-12.80903
2	255.6098	37.09730	37.09730	-13.72561	-12.07666	-13.17903
3	272.9475	20.58860	20.58860	-13.80922	-11.42740	-13.01971
4	323.6215	47.50684*	47.50684*	-15.97634*	-12.86165*	-14.94391*

المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

بعد تحديد فترة الابطاء والتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج تم الاعتماد على اختبار سببية كرانجر للكشف عن وجود علاقة السببية بين المتغيرات وكالاتي:

الجدول (25) اختبار سببية كرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags: 4			
Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob
LNM1 does not Granger Cause LNFGDP	32	3.63744	0.0194
LNFGDP does not Granger Cause LNM1		2.58624	0.0638
LM2 does not Granger Cause LNFGDP	32	4.55342	0.0074
LNGDP does not Granger Cause LNM2		1.79535	0.1642
LNM3 does not Granger Cause LNFGDP	32	1.58123	0.2129
LNFGDP does not Granger Cause LNM3		0.73790	0.5757

المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

يوضح الجدول (25) نتائج العلاقة السببية بين المتغيرين المستخدمين في النموذج باستخدام طريقة كرانجر في اختبار العلاقة السببية، أذ تنص الفرضية ($H_0 : b = 0$) بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستخدمة، اما الفرضية البديلة ($H1: b \neq 0$) فتتص على وجود علاقة سببية بين المتغيرات، وفي حال تم رفض الفرضية (H_0) فهذا معناه وجود علاقة سببية اما في حال القبول فمعناه عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين .

وقد أظهرت النتائج

- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من المعروض النقدي الضيق الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فمن خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة و البالغة (3.63744) مع القيم الجدولية (0.0194) التي هي اقل من 5% اذ يتبين قبول الفرضية البديلة و رفض فرضية العدم ، ومن ثم وجود علاقة باتجاه واحد من المعروض النقدي الضيق الى الناتج أي ان التغير في المعروض النقدي الضيق يؤثر في الناتج .

- اما بالنسبة للعلاقة بين المعروض النقدي الواسع والناتج المحلي الإجمالي الثابت فدللت النتائج على وجود علاقة سببية باتجاه واحد اذ بلغت (F) المحسوبة (4.55342) وهي اكبر من الجدولية عند مستوى 5%، أي ان المعروض النقدي الواسع يؤثر في الناتج و ليس العكس.

- اما بالنسبة للعلاقة بين المعروض النقدي الاوسع والناتج المحلي الإجمالي الجاري فدللت النتائج على عدم وجود علاقة سببية بينهما، أي ان المعروض النقدي الاوسع يؤثر في الناتج والعكس صحيح.

سابعاً: اختبار العلاقة طويلة الاجل: تم اختبار Toda Yamamoto test في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومكونات المعروض النقدي، ولقياس اتجاه العلاقة السببية تم اختيار فترات التباطؤ المناسبة وهي (4)، أما أقصى درجة تجانس للمتغيرات مأخوذة بعين الاعتبار فهي درجة واحدة (1). أي أن عدد فترات التباطؤ المدرجة في اختبار تودا ياماموتو هي فترة واحدة. وجاءت النتائج كالاتي:

الجدول (26) اختبار سببية تودا ياماموتو

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	df	Chi-sq	p-value	مستوى معنوي %5
LNFGDP	LM1	5	9.445579	0.0926	غياب السببية
	LM2	5	19.37464	0.0016	وجود السببية
	LM3	5	15.52070	0.0084	وجود السببية
LNM1	LGDP	5	6.069044	0.2996	غياب السببية
	LM2	5	5.014890	0.4141	غياب السببية
	LM3	5	6.109402	0.2957	غياب السببية
LNM2	LGDP	5	0.3721	5.372882	غياب السببية
	LM1	5	0.2038	7.233494	غياب السببية
	LM3	5	0.1800	7.594641	غياب السببية
LNM3	LGDP	5	4.419381	0.4907	غياب السببية
	LM1	5	5.109046	0.4027	غياب سببية
	LM2	5	4.831167	0.4368	غياب سببية

المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

من خلال النتائج نلاحظ غياب العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمتغير مستقل والمعرض النقدي الضيق متغير مستقل في الاجل الطويل أذ يوضح الجدول المذكورة انفاً عدم معنوية ورفض فرضية العدم أذ ان LNGDP لا يسبب LNM1 عند مستوى معنوي 5%، ووجود علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمتغير مستقل والمعرض النقدي بالمعنى الواسع والأوسع أذ ان LNFGDP يسبب كلاً من LNM2، LNM3 عند مستوى معنوي 5%.

- غياب العلاقة السببية بين المعرض النقدي بالمعنى الضيق كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والمعرض النقدي بالمعنى الواسع والأوسع كمتغيرات مستقلة في الاجل الطويل أذ يوضح الجدول المذكورة انفاً عدم معنوية ورفض فرضية العدم أذ ان LM1 لا يسبب (LNFGDP، LNM2، LNM3) عند مستوى معنوي 5%.

- غياب العلاقة السببية بين المعرض النقدي بالمعنى الواسع كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والمعرض النقدي بالمعنى الضيق والأوسع كمتغيرات مستقلة في الاجل الطويل أذ يوضح الجدول المذكورة انفاً عدم معنوية ورفض الفرضية العدم أذ ان LM2 لا يسبب (LNFGDP، LNM1، LNM3) عند مستوى معنوي 5%.

- غياب العلاقة السببية بين المعروض النقدي بالمعنى الاوسع كمتغير مستقل و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابت كمتغير مستقل و وجود العلاقة السببية بين المعروض النقدي الاوسع و المعروض النقدي بالمعنى الضيق و الواسع كمتغيرات مستقلة في الاجل الطويل أذ يوضح الجدول أعلاه عدم معنوية و رفض الفرضية العدم أذ ان LM3 لا يسبب (LNM1، LNM2، LNGDP) عند مستوى معنوي 5%.

وهذا ما يتفق مع آراء وأفكار المدرسة النقدية كما اوضحنا في النموذج الأول.

المطلب الرابع: النموذج الثالث: تقدير العلاقة بين المعروض النقدي ومتوسط نصيب الفرد

اولاً-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذور الوحدة The Unit Root Test)

يبين الجدول (27) وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية لمتغيرات (LNM2، LNM1، LNPIB) عند مستوياتها الأصلي مما يعني قبول فرضية العدم ($H_0 : b = 0$) التي تنص على عدم سكون السلاسل الزمنية أذ Prob كانت اكبر من 5% عند مستوياتها الأصلي ، وبعد اخذ الفرق الأول لها أصبحت السلاسل الزمنية ساكنة أذ كانت قيمة Prob اقل من 5% لذا تعد متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، اما السلسلة الزمنية (LNM3) فكانت ساكنة عند المستوى و لا تحتوي على جذر الوحدة أذ يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة ($H_0 : b = 0$) لذا تعد متكاملة من درجة صفر I(0) .

اما نتائج اختبار فيليبس بيرون PP فقد بينت وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية لمتغير (LNPIB) عند مستوياتها الأصلي مما يعني قبول فرضية ($H_0 : b = 0$) التي تنص على عدم سكون السلاسل الزمنية أذ Prob كانت اكبر من 5% عند مستوياتها الأصلي ، وبعد اخذ الفرق الأول لها أصبحت السلسلة الزمنية ساكنة كانت قيمة Prob اقل من 5% لذا تعد متكاملة من درجة الأولى I(1) ، اما السلاسل الزمنية (LNM3، LNM1، LNM2) فكانت ساكنة عند المستوى و لا تحتوي على جذر الوحدة أذ يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة ($H_0 : b = 0$) لذا تعد متكاملة من درجة صفر I(0) .

يتضح مما سبق حالة تضارب وعدم انسجام بين نتائج الاختبارين (ديكي فولر وفيلبس بيرون) للمتغيرات مما يجعلنا نعتمد على نتائج فيلبس بيرون لكونها اكثر دقة من ديكي فولر.

الجدول (27) نتائج اختبار جذر الوحدة وفقاً لاختبار ديكي فولر ADF وفيليبس بيرون PP

درجة التكامل	اختبار ADF					السلسلة
	عند الفرق الاولى		عند المستوى			
	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic		
I(1)	0.0000	-5.981728	0.0413	-3.035777	حد ثابت فقط	LNPIB
	0.0000	-6.824684	0.2614	-2.651860	حد ثابت واتجاه عام	
	0.0000	-7.134891	0.9467	1.285524	بدون حد ثابت واتجاه عام	
I(1)	0.0000	-7.338383	0.10226	-2.602469	حد ثابت فقط	LNM1
	0.0000	-7.304239	0.4604	-2.22100	حد ثابت واتجاه عام	
	0.0000	-6.420186	0.9972	2.641249	بدون حد ثابت واتجاه عام	
I(1)	0.0000	-6.368526	0.0541	-2.916947	حد ثابت فقط	LNM2
	0.0000	-6.293784	0.6625	-1.839501	حد ثابت واتجاه عام	
	0.0000	-5.705199	0.9952	2.417331	بدون حد ثابت واتجاه عام	
I(0)	-	-	0.0003	-5.141864	حد ثابت فقط	LNM3
	-	-	0.0026	-4.968804	حد ثابت واتجاه عام	
	-	-	0.9802	1.794503	بدون حد ثابت واتجاه عام	
اختبار فيليبس بيرون (PP)						
	عند الفرق الاولى		عند المستوى			
	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic		
I(1)	0.0000	-5.981728	0.0314	-3.156675	حد ثابت فقط	LNPIB
	0.0000	-6.824684	0.2830	-2.598968	حد ثابت واتجاه عام	
	0.0000	-5.744563	0.9501	1.321770	بدون حد ثابت واتجاه عام	
I(0)	-	-	0.0000	-7.611385	حد ثابت فقط	LNM1
	-	-	0.0853**	-3.285523	حد ثابت واتجاه عام	
	-	-	0.9977	2.707843	بدون حد ثابت واتجاه عام	
I(0)	-	-	0.0000	-8.568571	حد ثابت فقط	LNM2
	-	-	0.0005	-5.404896	حد ثابت واتجاه عام	
	-	-	0.9976	2.691292	بدون حد ثابت واتجاه عام	
I(0)	-	-	0.0000	-10.28197	حد ثابت فقط	LNM3
	-	-	0.0144	-4.092128	حد ثابت واتجاه عام	
	-	-	0.9993	3.166044	بدون حد ثابت واتجاه عام	

* عند مستوى 5%

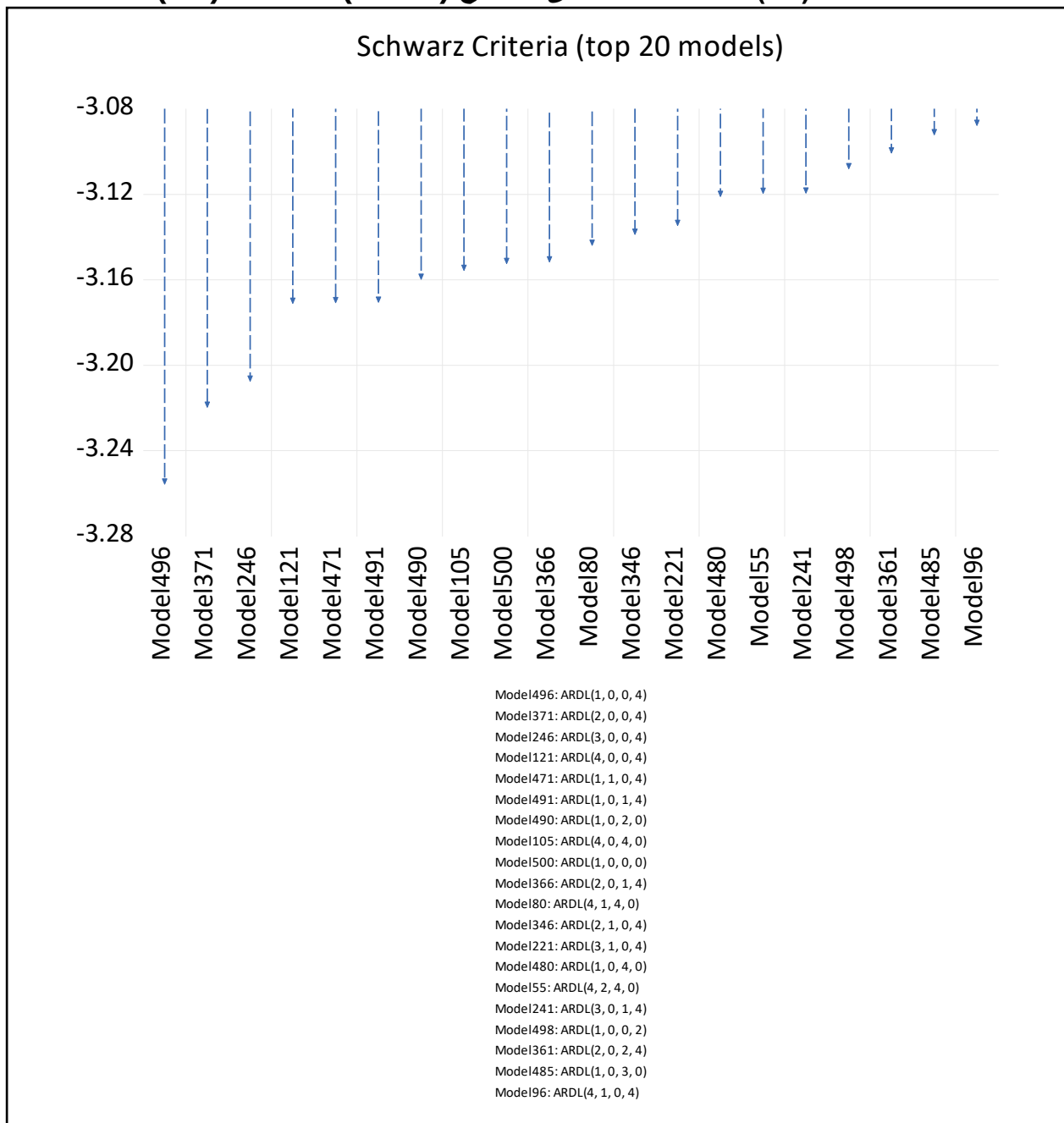
** عند مستوى 10%

المصدر: مخرجات الحاسب الالى بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

ثانياً- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

يوضح الشكل ادناه أفضل نموذج حسب معيار (Schwarz) هو (1,0,0,4)

الشكل (21) اختبار الرتبة المثلى لأنموذج (ARDL) وفقاً لمعيار (SC)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

نلاحظ من الجدول (28) تم اجراء تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع و كانت افضل صيغة من بين (500) ARDL هي (1,0,0,4) بحسب معيار (SC) و التي تمثل اقل قيمة لهذا المعيار ، كما ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي كما يظهر من اختبار دربن-واتسن ، و ان قيمة الاحتمالية لـ (F) معنوية ، كما ان المعلمات تتسق مع النظرية الاقتصادية ، و ان المتغيرات تفسر المستخدمة في النموذج تفسر ما مقداره (96%) من التغيرات في المتغير التابع حسب اختبار (R^2 ، R^{-2}) .

الجدول (28) نتائج تقدير النموذج ARDL

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 01/29/23 Time: 21:53
Sample (adjusted): 2005S1 2020S2
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LM3 LM2 LM1
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 4)
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*
LNPIB (-1)	0.655308	0.090173	7.267262	0.0000
LNLM3	-0.237470	0.153124	-1.550831	0.1346
LNLM2	-0.432984	0.190573	-2.272014	0.0328
LNLM1	0.202041	0.150137	1.345706	0.1915
LNLM1(-1)	-0.030322	0.059961	-0.505686	0.6179
LNLM1(-2)	0.240507	0.074759	3.217100	0.0038
LNLM1(-3)	0.003575	0.017389	0.205585	0.8389
LNLM1(-4)	0.170444	0.055889	3.049695	0.0057
C	4.717700	1.304984	3.615139	0.0015
R-squared	0.964474	Mean dependent var		8.429432
Adjusted R-squared	0.952118	S.D. dependent var		0.157424
S.E.of regression	0.034448	Akaike info criterion		-3.666497
Sum squared resid	0.027293	Schwarz criterion		-3.254259
Log likelihood	67.66396	Hannan-Quinn criter.		-3.529852
F- statistic	78.05272	Durbin-Watson stat		2.516967
Prob(F- statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات الحاسب الالى بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

ثالثاً: اختبارات جودة النموذج: وتضم اختبارين

1- الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي (Residuals Diagnostics Test)

اذ تتمثل باختبار التوزيع الطبيعي واختبار عدم ثبات التباين كما في الجدول الاتي:

الجدول (29) ملخص نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر

TEST				
Normality test (Jarquebera)	Stat.Value		Prob	
Null hypothesis: Residuted are normally Distributed	5.013520		0.081532	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	F-statistic		Prob. F(2,21)	0.1840
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags	Obs*R-squared		Prob. Chi-Square(2)	0.0923
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic		Prob. F(8,23)	0.5945
	Obs*R-squared		Prob. Chi-Square(8)	0.5270
	Scaled explained SS		Prob. Chi-Square(8)	0.5553
Null hypothesis: Homoskedasticity	6.828281			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

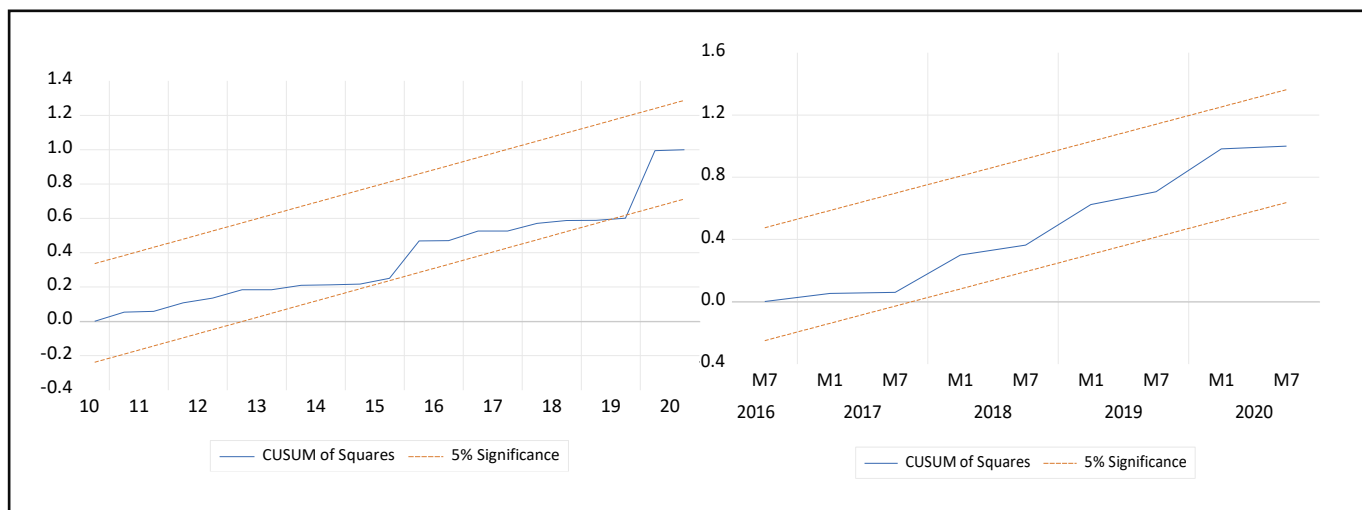
نلاحظ من الجدول (29) ان النموذج المقدر من خلال اختبار Normality test ان سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي اذ كانت قيمة الاحتمال الخاص بإحصائية Jarque Bera (5.013520) وهي غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على خلو البواقي من مشكلة التوزيع الطبيعي مما يعني ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ، و ان النموذج المقدر خالٍ من الارتباط التسلسلي اي تقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% ونرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلوه من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي أن تباين الاخطاء متجانس.

2- اختبارات استقرارية هيكلية النموذج (Model structure Stationary Tests)

يتم اجراء اختبارين للتأكد من خلو بيانات النموذج من أي تغيرات هيكلية قد تؤثر سلباً في جودة النموذج المقدر اذ اعتمدت دراستنا الحالية على استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Gusum)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Gusum of Squares) لاختبار استقرار المعاملات المقدرة على وفق لنموذج ARDL، فاذا وقع الخط المماثل لكل من Gusum و

Gusum of Squares بين حدي القيمة الحرجة سيتم عندها قبول فرض العدم ، وسيكون النموذج غير مستقر اذ نلاحظ من الشكل الاتي للاختبارين سكون المعلمات في الاجلين القصير و الطويل لأن المنحنى وفقاً للاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة و يتغاير حول القيمة الصفرية عند مستوى 5%.

الشكل (22) اختبار (Gusum of Squares) و (Gusum)



المصدر: مخرجات الحاسب الالى بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

رابعاً-اختبار الحدود (Bound Test)

لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحتسبة لمعاملات المتغير المستقل المتباطئة زمنياً بقيمة احصائية F الحرجة، ويتم الاختبار انطلاقاً من الفرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات.

الجدول (30) نتائج اختبار الحدود

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.656781	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: مخرجات الحاسب الالى بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

نلاحظ من الجدول المذكور انفاً تم تقدير القيمة الإحصائية F-statistic للنماذج بـ (4.656781) مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل عند مستوى 5% بين اللوغاريتم للمعروض النقدي بالمعنى الضيق الواسع و الاوسع و متوسط نصيب الفرد ، ويمكن بذلك القيام باختيار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل .

خامساً - تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL Error Correction Model

يوضح الجدول الاتي نتائج متجه تصحيح الخطأ بين متوسط نصيب الفرد ومكونات المعروض النقدي

الجدول (31) مخرجات نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(LM1)	0.202041	0.058335	3.463483	0.0021
D(LM1(-1))	-0.414526	0.093817	-4.418424	0.0002
D(LM1(-2))	-0.174019	0.041613	-4.181848	0.0004
D(LM1(-3))	-0.170444	0.041892	-4.068630	0.0005
CointEq(-1)*	-0.344692	0.065930	-5.228124	0.0000

المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

نلاحظ من الجدول (31) بينت النتائج ان معلمة تصحيح الخطأ هي -0.344 $\text{cointEq}(-1)^* =$ هي سالبة ومعنوية عند 5% أي تحقق شرط قيمة معامل تصحيح الخطأ، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أي ان هناك علاقة تصحيح من الاجل القصير الى الاجل الطويل بسرعة 34.4%.

سادساً: اختبار العلاقة السببية في الاجل القصير

سيتم استخدام اختبار سببية كرانجر، و سيتم أولاً تحديد فترة الابطاء، اذ أظهرت نتائج الاختبارات (SC،AIC،HQ) التي استعملت لتحديد فترة الابطاء المثلى التي تحقق افضل تقدير للنموذج في الجدول (32)، ان تلك المدة هي المدة الرابعة للمتغيرات ، لأن قيمتها هي الأدنى مقارنة بقيم القيم في الاختبارات، لذلك سيتم اعتماد تلك المدة في تقدير هذا النموذج مما يعني أن نموذج متجهات تصحيح الخطأ الذي سوف يستعمل في الكشف عن اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة سيتضمن فترة ابطاء (4) .

الجدول (32) فترة الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	132.9508	NA	3.72e-09	-8.059422	-7.876205	-7.998691
1	229.6689	163.2119	2.42e-11	-13.10431	-12.18822	-12.80065
2	256.0555	37.93069	1.33e-11	-13.75347	-12.10452	-13.20689
3	273.0721	20.20721	1.43e-11	-13.81701	-11.43518	-13.02750
4	325.3031	48.96657*	1.98e-12*	-16.08144*	-12.96675*	-15.04901*

المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

بعد تحديد فترة الإبطاء و التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج تم اعتماد اختبار سببية كرانجر للكشف عن وجود علاقة سببية بين المتغيرات وكالاتي :

الجدول (33) اختبار سببية كرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags:4			
Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob.
LM1 does not Granger Cause LPIB	32	4.37121	0.0089
LPIB does not Granger Cause LM1		3.07360	0.0364
LM2 does not Granger Cause LPIB	32	4.59467	0.0071
LPIB does not Granger Cause LM2		2.47278	0.0729
LM3 does not Granger Cause LPIB	32	1.28013	0.3066
LPIB does not Granger Cause LM3		1.16887	0.3504

المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

يوضح الجدول (33) نتائج العلاقة السببية بين المتغيرين المستخدمين في النموذج باستخدام طريقة كرانجر في اختبار العلاقة السببية، أذ تنص الفرضية ($H_0 : b = 0$) بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستخدمة، اما الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرات، وفي حال تم رفض الفرضية فهذا معناه وجود علاقة سببية اما في حال القبول فمعناه عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين، وقد أظهرت النتائج:

وجود علاقة سببية باتجاهين بين المعروض النقدي الضيق ومتوسط نصيب الفرد، فمن خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة والبالغة (4.37121) (3.07360) على التوالي مع القيم الجدولية (0.0364) على التوالي التي هي اقل من 5% اذ يتبين قبول فرضية البديلة و رفض فرضية العدم، ومن ثم وجود علاقة متجهة من المعروض النقدي الضيق الى متوسط نصيب الفرد أي ان التغير في المعروض النقدي الضيق يؤثر في متوسط نصيب الفرد و بالعكس.

-اما بالنسبة للعلاقة بين المعروض النقدي الواسع ومتوسط نصيب الفرد فدللت النتائج على وجود علاقة سببية باتجاه واحد اذ بلغت (F) المحسوبة (4.59467) وهي اكبر من الجدولية عند مستوى 5%، أي نقبل الفرضية البديلة و نرفض العدم أي ان المعروض النقدي الواسع يؤثر في متوسط نصيب الفرد و ليس العكس.

-اما بالنسبة للعلاقة بين المعروض النقدي الاوسع ومتوسط نصيب الفرد فدللت النتائج على عدم وجود علاقة سببية بينهما، أي ان المعروض النقدي الاوسع لا يؤثر في متوسط نصيب الفرد وقبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

سابعاً: اختبار العلاقة طويلة الاجل

تم اختبار Toda Yamamoto test في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين متوسط نصيب الفرد ومكونات المعروض النقدي ، و لقياس اتجاه العلاقة السببية تم اختيار فترات التباطؤ المناسبة وهي (4)، أما أقصى درجة تجانس للمتغيرات مأخوذة بعين الاعتبار فهي درجة واحدة (1). أي أن عدد فترات التباطؤ المدرجة في اختبار تودا ياماموتو هي (1) فترات. وجاءت النتائج كالآتي:

الجدول (34) اختبار سببية تودا ياماموتو

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	df	Chi-sq	p-value	مستوى معنوي %5
LNPIB	LM1	5	1.866063	0.8674	غياب السببية
	LM2	5	7.759955	0.1700	غياب السببية
	LM3	5	12.80763	0.0252	وجود السببية
LNM1	LPIB	5	9.050653	0.1071	غياب السببية
	LM2	5	4.424319	0.4901	غياب السببية
	LM3	5	6.868708	0.2306	غياب السببية
LNM2	LPIB	5	6.828288	0.2337	غياب السببية
	LM1	5	6.126712	0.2941	غياب السببية
	LM3	5	8.457408	0.1328	غياب السببية
LNM3	LPIB	5	5.798941	0.3263	غياب السببية
	LM1	5	5.733232	0.3330	غياب سببية
	LM2	5	5.025075	0.4128	غياب سببية

من خلال النتائج نلاحظ المصدر: مخرجات الحاسب الآلي بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

-غياب العلاقة السببية بين متوسط نصيب الفرد كمتغير مستقل و المعروض النقدي الضيق و الواسع متغيرات مستقلة في الاجل الطويل أذ يوضح الجدول المذكورة انفاً عدم معنوية و رفض فرضية العدم

أذ ان LNPIB لا يسبب LNM1، LNM2 عند مستوى معنوي 5%، و وجود علاقة سببية بين متوسط نصيب الفرد كمتغير مستقل و المعروض النقدي بالمعنى الاوسع أذ ان LNPIB يسبب كل، LM3 عند مستوى معنوي 5%.

- غياب العلاقة السببية بين المعروض النقدي بالمعنى الضيق كمتغير مستقل ومتوسط نصيب الفرد والمعرض النقدي بالمعنى الواسع والأوسع كمتغيرات مستقلة في الاجل الطويل أذ يوضح الجدول المذكور انفاً عدم معنوية ورفض فرضية العدم أذ ان LNM1 لا يسبب (LNPIB، LNM2، LNM3) عند مستوى معنوي 5%.

- غياب العلاقة السببية بين المعروض النقدي بالمعنى الواسع كمتغير مستقل ومتوسط نصيب الفرد والمعرض النقدي بالمعنى الضيق والأوسع كمتغيرات مستقلة في الاجل الطويل أذ يوضح الجدول المذكور انفاً عدم معنوية ورفض الفرضية العدم أذ ان LNM2 لا يسبب (LNPIB، LNM1، LNM3) عند مستوى معنوي 5%.

- غياب العلاقة السببية بين المعروض النقدي بالمعنى الاوسع كمتغير مستقل ومتوسط نصيب الفرد كمتغير مستقل و المعرض النقدي بالمعنى الضيق و الواسع كمتغيرات مستقلة في الاجل الطويل أذ يوضح الجدول المذكور انفاً عدم معنوية ورفض الفرضية العدم أذ ان LNM3 لا يسبب (LNPIB، LNM1، LNM2) عند مستوى معنوي 5% وهذا ما يتفق مع اراء وأفكار المدرسة النقدية كما اوضحنا في النموذج الأول.

ان اهم ما توصلنا اليه يتمثل بالآتي:

١- نتائج النموذج الاول لا تتفق مع المنطق الاقتصادي بشكل عام واءاء المدرسة النقدية على وجه الخصوص.

2-أفضل نموذج يفسر العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي هو النموذج الثاني .

3-أظهرت نتائج النموذج الثاني ان هناك علاقة طردية بين المعروض النقدي بالمفهوم الواسع (السيولة المحلية (M2)) والنتاج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة ، اذ أن زيادة رصيد المعروض النقدي بمفهومه الواسع بنسبة 1 يترتب عليها وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 2.72%.

، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على أن المتغير المستقل (المعروض النقدي يأسر التغيرات في المتغير التابع النمو الاقتصادي) بمقدار 2.72% ، وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

المبحث الثاني: متطلبات الاستقرار النقدي في العراق

لقد سبق وان اوضحنا من خلال المقاربات بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي اختلال العلاقة بينهما، وان معامل الاستقرار النقدي يقدر بـ (4.40%) كمتوسط لمدة الدراسة (2003-2020)، مما يعني ان الاقتصاد العراقي يعاني من ضغوط تضخمية بسبب نمو المعروض النقدي بشكل أكبر من النمو الاقتصادي.

كما اتضح لنا من خلال النموذج القياسي ان هناك علاقة سببية باتجاه واحد من المعروض النقدي الى النمو الاقتصادي على الاقل في الاجل القصير وهو ما يتفق مع اراء وطروحات المدرسة النقدية حول فاعلية السياسة النقدية للتحكم بالمعروض النقدي وبشكل يتناسب مع النمو الاقتصادي المرغوب، وتأسيساً على ما تقدم فإن سياسات ومتطلبات تحقيق الاستقرار النقدي في العراق تتمثل بالآتي:

1- السياسة النقدية وضبط السيولة المحلية.

2- السياسة النقدية وتحفيز النمو الاقتصادي.

أولاً: السياسة النقدية وضبط السيولة المحلية:

لقد اتخذت السياسة النقدية بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 إطاراً نقدياً تم تصحيحه وفق الأهداف التي تم اعتمادها ووضعها لتحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي مستقر يعزز الاستدامة التنموية ، و يوفر فرص عمل ويحقق الازدهار في العراق من خلال التأثير على مستويات السيولة المحلية والتحكم في توجهاته (المشهداني، آل طعمة، 2012، 138) ، فلذلك فإن السيولة المحلية او ما يعرف بالمعروض النقدي بالمعنى الواسع (M2) التي هي مفهوم أوسع نسبياً من مفهوم المعروض النقدي (M1) ، ويضم اجمالي وسائل الدفع في المعروض النقدي بالمعنى الضيق (M1) ، فضلاً عن ودائع الاجل و ودائع التوفير (محمد، ظاهر، 2019، 149) .

وكذلك اتبع البنك المركزي مجموعة من الاجراءات للإدارة المعروض النقدي والتحكم به، بما يضمن الوصول الى نظاماً مالياً سليماً من اجل تحقيق استقراراً سعرياً ، أذ ان الغرض من هذه الاجراءات

هو تعزيز الثقة بالعملية المحلية من ناحية و الجهاز المصرفي من ناحية اخرى كمحاولة لتخفيض الكتلة النقدية، وحتى يتحقق الهدف المنشود اتاح الحرية للمصارف في تحديد اسعار الفائدة كأداة لجذب الودائع الادخارية وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات التي قام بها البنك المركزي الا ان السيطرة على حجم الكتلة النقدية بقيت محدودة ، إذ اخذت معدلات النمو في معدلات نمو الانفاق بشكل طردي الامر الذي يؤكد قوة تأثير دالة الطلب الحكومي على المعروض النقدي المتأثر بالدخل النفطي للحكومة (طاهر، محمد، 2022، 460) وعليه فان متطلبات السياسة النقدية لضبط السيولة المحلية وتحقيق الاستقرار تتمثل في الآتي:

- 1- خفض العملة في التداول والودائع الجارية مقابل زيادة ودائع الأجل وودائع التوفير مما يساعد على خفض الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ومن ثم التخفيف من حدة الضغوط التضخمية.
- 2- ثبات او استقرار سرعة دوران النقود مما يساعد على استقرار الطلب الكلي.
- 3- خفض التدفق النقدي لدى الافراد من خلال تعبئة الادخارات المحلية بواسطة رفع سعر الفائدة على ودائع التوفير، وتشجيع الافراد على الاستثمار في الاصول المالية (الاسهم والسندات) بدلاً من الاحتفاظ بالنقود السائلة.
- 4- مراقبة ومتابعة نافذة بيع العملة وبالشكل الذي يضمن توجيه العملة الصعبة نحو الاقتصاد وعدم تسربها خارج التيار النقدي.
- 5- تفعيل سياسة نقدية تقييدية بدلاً من السياسة النقدية التوسعية التي كانت مرتبطة بالسياسة المالية عن طريق الدور الذي كان يمارسه الجهاز المصرفي عموماً في تمويل الموازنة العامة ، فالسياسة النقدية التقييدية سوف تستهدف تخفيض الضغوط التضخمية بشكل تدريجي عن طريق الحد من التوسع في المعروض النقدي وبحدود تتوافق مع تخفيض العجز في الموازنة العامة ، مع وجود درجة من المرونة التي تسمح للسلطة النقدية بالتدخل لإجراء التصحيح اللازم للمحافظة على حجم معقول من السيولة النقدية وبالشكل الذي ينسجم مع الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي ، الأمر الذي يتطلب في البداية استهداف تحقيق تباطؤاً كبيراً في توسيع الائتمان المحلي ، ثم يسمح في مرحلة لاحقة بالتوسع في الائتمان وبخاصة الائتمان المقدم للقطاع الخاص وبما ينسجم مع متطلبات النمو ولكن بشكل تدريجي بحيث لا يؤدي إلى زيادة غير مبررة في الضغوط التضخمية .(العبيدي، 2011، 35).

ثانياً: السياسة النقدية وتحفيز النمو الاقتصادي

ترتبط قدرة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي من خلال امكانية تأثيرها على حجم النشاط الاقتصادي الحقيقي ، وحتى يتم ذلك بشكل ناجح لابد وأن تكون السياسة النقدية منفذة بشكل منطقي ومقبول اذ تقوم تأثيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي على متوسط التحكم في الأسعار ، كما أن النمو الاقتصادي لا يعتبر عملية سهلة المنال اذ تؤثر العديد من التغيرات و الأزمات على مسار النمو الاقتصادي وهو ما يؤدي إلى حدوث تحول في الموارد التي يتم تخصيصها ، ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى انكماش النشاط الاقتصادي الكلي ، الأمر الذي يترتب عليه تعطيل رأس المال ، وزيادة نسبة البطالة بالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية تتأثر بشكل كبير بمحددات النمو الاقتصادي ، حيث تؤثر التغيرات التي تطرأ على نمط السياسة النقدية المستخدم و بالتالي يظهر سلوك الأفراد ، والشركات وعليه يتم تحديد اتجاه النمو الاقتصادي وفق هذه المتغيرات ، وما إذا كان النمو سيعتمد أم سيهبط وفق تأثير السياسة النقدية.

وكما هو معروف ان النمو الاقتصادي في العراق يعتمد على مصدر ريعي (عوائد القطاع النفطي) الذي هو عرضه للصدمات الخارجية وهو ما يفسر تذبذب النمو الاقتصادي وتقلب النشاط الاقتصادي خلال مدة الدراسة (2003-2020)، و ان السلطة النقدية تعمل وفق رؤيا مفادها ان الاستقرار النقدي والمالي هو حاضنة النمو الاقتصادي وقد عملت على تحقيق ذلك طوال السنوات الماضية وعليه فان متطلبات السياسة النقدية لتحفيز النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي تتمثل بالآتي:

- 1- تحفيز الاستثمار في القطاعات الانتاجية الاساسية (القطاع الزراعي والصناعي والخدمي) من خلال مبادرة البنك المركزي العراقي لتقديم القروض النوعية الميسرة سواء لتنمية المشروعات الصناعية ام الزراعية ام الخدمية.
- 2- استقطاب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية عن طريق التحكم بأسعار الفائدة المشجعة لأصحاب رؤوس اموال لضمان تدفقها للاقتصاد العراقي.
- 3- تحقيق التنمية البشرية وتكوين رأس المال البشري الساندة لعملية النمو الاقتصادي عن طريق مبادرات البنك المركزي لدعم مشروعات القطاع التعليمي والصحي.

4- أن يقوم البنك المركزي العراقي بتفعيل ومراقبة تنفيذ إستراتيجيته وسياساته النقدية المستقبلية، مع التأكيد على هدفه الأساسي وهو معالجة التضخم وتحقيق النمو المخطط في مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي و هذه مهمة اقتصادية مركزية ، كما أنه من الضروري البحث عن سياسات جديدة تحقق هذا الهدف وتسمح للمصارف الحكومية والخاصة المشاركة في النمو والاستثمار وفق آليات وسياسات يمكن تطبيقها ودون فرض سياسات صارمة وإعطاء مرونة كافية.

5- إعادة هيكلة القطاع المصرفي وخاصة القطاع المصرفي الحكومي ودراسة خصخصة بعض أقسامه وفروعه والعمل على تفعيل المصارف العاملة بتوسيع وتنويع خدماتها المصرفية، خاصة زيادة حصتها الائتمانية والاستثمارية بشكل متوازن مع عوائدها الكلية لتصبح هذه المصارف ركيزة فعالة للنمو الاقتصادي، على أن تبتعد عن احتكار بعض العمليات المصرفية وحجب الأنشطة الحكومية والمؤسسات العامة عن المصارف الخاصة. (متطلبات تحقيق أهداف السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي حتى عام 2020، موقع اتحاد المصارف العربية <https://uabonline.org>)

6- استهداف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النفطي كهدف وسيط للسياسة سيعطي ميزة مراقبة التضخم كونه غير مخفض بمعدل التضخم المحلي، مع توفيره مسار ارشادي لمراقبة تحركات اسعار الفائدة النقدية ومدى تأثيرها بقوة التدفق النقدي لمبادرة التمويل، وبالمقابل فقد يؤاخذ على هذا النوع من الاهداف الوسيطة تأثيرها بأدوات السياسة المالية، مما يتطلب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وباتجاه ان تتخذ الاخيرة اجراءات في دعم المنتج المحلي وحمايته من خلال تطبيق بعض السياسات. (يوسف، 2016، 6).

في ضوء ما تقدم واستنادا الى الحقائق المذكورة انفاً فإن أهمية الضبط المتكررة في السياسة النقدية للتوسع المفرط في نمو مستوى المعروض النقدي وتجنب تأثير التوسع غير الضروري لسحب السيولة بسرعة كبيرة وانفلاتها في ظل المناخات التضخمية المستعصية، مثل هذه المسألة على الرغم من أنها لا يساعد على النمو الحقيقي فإنه يقود لا محال الى تعظيم فرص المضاربة والربح السريع خارج النشاط الانتاجي وعلى نحو مضاد تماما لمتطلبات تحقيق هدف النمو المستدام مع هدف الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم وهي المهام التي تقع على عاتق السياستين المالية والنقدية وحسب أولويات كل منهما في بلوغ اهدافهما لذلك قد يعيد البنك المركزي النظر في ادارته لادواته والمعبر عنها بالاحتياطات المصرفية الفائضة (سواء في حسابات الايداع في التسهيلات القائمة ، أو في مختلف حوالاته وسنداته).

التوصيات

- 1- من أجل منع الإصدار النقدي المفرط دون زيادة مكافئة في الإنتاج الحقيقي، والحفاظ على الاستقرار النقدي، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، يجب على السلطة النقدية تنسيق جهودها للسيطرة على نمو المعروض النقدي على وفق احتياجات النشاط الاقتصادي وكذلك بما يتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي، فضلاً عن ضرورة توفير السيولة اللازمة للاقتصاد للوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المنشود، إذ يجب تسخير جميع الإمكانيات المعنوية والبشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً وتكليفهم بوظيفة إدارة القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- 2- يجب على الحكومة تنفيذ السياسات العامة التي تتيح للاقتصاد الوطني فرصة الإعداد الذاتي وإدراك فرص عمل جديدة تدعم الاقتصاد من أجل خلق بيئة استثمارية مقبولة وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.
- 3- يعد التنسيق بين السياسات المالية والنقدية أمراً ضرورياً من أجل إنعاش الاقتصاد العراقي وتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، فضلاً عن تنفيذ إجراءات فعالة لإدارة الاقتصاد العراقي من أجل تعزيز النمو الاقتصادي.
- 4- ينبغي أن يتوقف الاقتصاد العراقي عن الاعتماد على النفط لأن النفط مورد محدود، كما يحتاج إلى تنويع مصادر دخله من مصادر أكثر موثوقية من أجل حماية نفسه من الصدمات الخارجية المعاكسة، والعمل على استبدال المصادر الأقل تقيلاً للأصول الخارجية.
- 5- نظراً لأهمية الاعتماد على الأساليب المتفوقة إحصائياً وتوظيفها في عملية التنبؤ، فإننا نرى حاجة لوضع السياسات الاقتصادية لمعرفة المزيد عن طبيعة العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، لمعرفة الآثار الاقتصادية واعتماد السياسات المناسبة والمتسقة لتحقيق الأهداف الاقتصادية اللازمة.
- 6- من الضرورة زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية مثل الزراعة والصناعة، لأن العراق مزايًا كبيرة في هذه القطاعات وكذلك إعطاء دور مناسب لقطاع السياحة، ومن ثم إزالة الخلل في الهيكل الإنتاجي والحفاظ عليه، وإبعاد الاقتصاد عن صدمات أسعار النفط.

7- على البنك المركزي تنويع أدوات السياسة النقدية وإدارتها بشكل جيد ومراقبتها من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة، لتكون السياسة النقدية فعالة، واعطاء البنك المركزي الاستقلالية أكثر فيما يتعلق بالسياسة النقدية دون تدخل الدولة.

8- ضرورة تركيز البنك المركزي على المعروض النقدي الواسع لتفعيل سياسة نقدية مناسبة، وتحسين فعاليتها وكفاءتها في التأثير بمعدلات النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات

- 1- تم اثبات فرضية البحث التي مفادها: ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال العلاقة التوازنية بين المعروض النقدي والنمو في الناتج المحلي الاجمالي في العراق.
- 2- على الرغم من أن السياسة النقدية هي من أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد، وخاصة النمو، إلا أنها ما تزال ذات تأثير ضئيل في العراق، اذ اظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن السياسة النقدية غير فعالة في تنظيم حجم المعروض النقدي بما يتوافق مع نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- 3-إن الزيادة في المعروض النقدي ليست عامل تضخم في حد ذاته، بل أن الزيادة المفرطة في المعروض النقدي التي لا تقابلها زيادة في أصول السلع والخدمات في السوق هي التي تسبب التضخم.
- 4-أظهرت هذه الدراسة ظهور ظاهرة التوسع النقدي بشكل لا يتناسب مع التطور في حجم النشاط الاقتصادي، اذ لوحظ أن معدلات نمو المعروض النقدي فاقت بشكل كبير معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- 5-ارتبط نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق بنمو قطاع النفط وارتفاع أسعار النفط العالمية، وانخفاض مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- 6- وجود علاقة سببية باتجاه واحد في الاجل القصير من المعروض النقدي بمكوناته الثلاثة (M1,M2,M3) الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و بالأسعار الثابتة و متوسط نصيب الفرد .

المصادر

- 1- الافندي، محمد أحمد. (2012). النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة و الممارسة) ، ط1 ، صنعاء، الامين للنشر و التوزيع .
- 2- الافندي، محمد محمود. (2012ب). مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2 ، صنعاء ،دار الكتاب الجامعي.
- 3-الافندي، محمد أحمد. (2014). النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة و الممارسة، ط2، اليمن : صنعاء الأمين للنشر و التوزيع.
- 4-الافندي، محمد احمد. (2018).الاقتصاد النقدي و المصرفي ، ط1، الأردن: عمان ، مركز الكتب الاكاديمي.
- 5-ابدجمان، مايكل ابد جمان. (2012). الاقتصاد الكلي (النظرية و السياسة ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور،الرياض ، دار المريخ (1983).
- 6- امينة، النعماوي ، علي ،يوسفات ، عبد المجيد، بابا احمد .(2018).تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) . مجلة النمو الاقتصادي و ريادة الاعمال، المجلد 1 ،العدد (1).
- 7- بريهي، فارس كريم.(2011). الاقتصاد العراقي فرص و تحديات (دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية و التنمية البشرية). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (27) .
- 8- بشيشي، وليد.(2017).دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي ، لبنان ،دار الكتاب الجامعي ،دورة الامارات العربية المتحدة .
- 9-البنك الدولي، بيانات البنك الدولي، لسنة (2020) ، متاح على موقع <https://data.albankaldawli.org/country/IQ>
- 10- الجبوري ،مهدي سهير ، الاعرجي، كاظم سعد ، الوائلي ، خضير عباس .(2017). نمذجة وتحليل السياسة المالية في العراق باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) (Autoregressive distributed lag model) للمدة من (1990-2015). مجلة الإدارة والاقتصاد ، المجلد السادس ، العدد(21).

- 11-الجنابي ، هيل عجمي جميل .(2007).عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرة فيه للفترة 1974-2003 ,مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (23) ، العدد(2).
- 12-الجنابي، هيل عجمي .(2014).النقود و المصارف و النظرية النقدية، طبعة 2، عمان ،دار وائل للنشر .
- 13- جودت، نضال شاكر. (2020). قياس و تحليل العلاقة بين راس المال البشري و النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2017).مجلة الادارية و الاقتصاد، العدد (126).
- 14-جياس ، محمد عبد الواحد و محمد ، سحرة قاسم .(2016). عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه ودور البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (2003-2014) .مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد 22، العدد(43).
- 16- حاتم جورج حاتم.(2015) . السياسة النقدية في العراق: أهدافها، معالمها الأساسية وآليات اشتغالها، ودورها الفعلي في حركة الاقتصاد العراقي . شبكة الاقتصاديين العراقيين ، الاطار (١)، متاح على موقع [Hatim-G.-Hatim-Monetary-policy-final-arab.pdf \(iraqieconomists.net\)](http://Hatim-G.-Hatim-Monetary-policy-final-arab.pdf)
- 17- الحريري، الجزائري. (2012). الاقتصاد الكلي، الطبعة 1، سوريا ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد.
- 18-حداد ،أكرم حداد و هذولي ، مشهور .(2005). النقود والمصارف، ط1، الأردن : عمان ، دار وائل للنشر.
- 19- حسون، أياد كاظم .(2014). تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٠) مع اشارة لبلدان مختارة، اطروحة دكتوراه في ال فلسفة، جامعة بغداد : كلية الادارة والاقتصاد، بغداد.
- 20-حسن ، محمد وحيد ، مهدي، علاء وجيه .(2020). دور الاقتصاد الخفي في التنمية المستدامة دراسة تحليلية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٦) العدد (خاص).

- 21- حسين ، هندرين حسن .(2014).تطور عرض النقود في العراق للمدة (2001-2009). **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ، العدد (40) .
- 22- حسن، محمد ناجي. (2001). النمو الاقتصادي، (النظرية و المفهوم)، الطبعة 1، القاهرة، مصر، دار القاهرة للنشر.
- 22- حسن، علي عبد الزهرة ، شومان، عبد اللطيف حسن.(2013). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاءARDL. **مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة** ، المجلد 9، العدد(34).
- 23- الحمداني، سعد نوري. (2020). تحديات النمو الاقتصادي في العراق في ظل الهيمنة الربعية الواقع الحالي والمستقبل. **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد (50) .**
- 24- حياوي، كلثوم عبد القادر. (2018). قياس وتحليل العلاقة السببية بين كمية النقود والنواتج المحلي الإجمالي للعراق، حالة دراسية للفترة (1990–2015). **جامعة دهوك، العراق.**
- 25- خريس، جمال وأبو خضرة، ايمن وخصاونة، عماد. (2002). النقود والبنوك، الطبعة 1 ، الأردن: عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 26- الخزرجي ، ثريا .(2010). السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي و تحديات الحاضر . **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ، العدد (23) .
- 27- خضر، منعم احمد ، طعان ، علي حسين .(2018). قياس و تحليل علاقة المعروض النقدي مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2016). **مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد4 ، العدد(44).**
- 28- خلف، حميد حسن .(2018). دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية و غير نفطية للمدة (1990-2017) دراسة مقارنة العراق - مصر . **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، مجلد24 ، العدد(107).**
- 29- خليل ، عبد القادر.(2014). مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي ، ط 2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .

- 30- خوشناو ، صباح صابر محمد .(2019). تحليل و قياس العلاقة السببية بين عرض النقود و الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1988-2018) . مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 11 ، العدد(26).
- 31- الخيكاني ، نزار كاظم الخيكاني و الموسوي، د. حيدر يونس .(2015). السياسات الاقتصادية، ط2 ، الأردن : عمان، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- 32- داغر، فرحان.(2017). السياسة النقدية في العراق من خلال تحليل الفجوتين .مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد (26).
- 33- داود، حسام علي (2009). مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط1 ، الأردن : عمان دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة .
- 34- داود، حسام علي (2013). مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط3 ، الأردن : عمان دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة .
- 35- الدعيمي، زينب جبار عبد الحسين .(2018). اتجاه الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.
- 36- الدوري، محمد احمد. (2007). الجوانب الاساسية في موضوع النقود ، ط1، ليبيا، دار شموع الثقافية للطباعة و النشر .
- 37- دائرة الاحصاء و الأبحاث ، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي .للسنوات (2005)(2008)(2016)(2018)(2019)(2020).بغداد : البنك المركزي .
- 38- الرصاصي، د. مؤيد حسن ،البكري، احمد بكر ، راوه، فارس صبري.(2016). نموذج المضاعف النقدي في الاقتصاد السعودي ،ورقه عمل ، مؤسسة النقد العربي السعودي.
- 39- الرفيعي ، افتخار محمد مناحي .(2020) . العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000-2016). مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد 5، العدد (2).
- 40- الزركوش، علياء حسين خلف .(2013). تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق للمدة 1990-2012 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.

- 41- السريتي، محمد احمد و غزلان ،محمد عزت.(2010). اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية الاردن، مؤسسة رؤية .
- 42-السعدي، صبحي حسون.(2019). السياسة النقدية ،بغداد، دار الوارق للنشر و الطباعة.
- 43- السمهوري،محمد سعيد.(2012).اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الاولى ،مصر ،دار الشروق للنشر.
- 44- سليمان ، عثمان حسين ، محمد ، سناء جاسم .(2020). العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة 2003-2016 (دراسة قياسية) . مجلة الادارة و الاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد (124) .
- 45- شندي ، أ. د. أديب قاسم شندي و عبد الخضر، نغم حميد عبد الخضر .(2016).قياس العلاقة بين عرض النقد و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق لمدته (1980-2014) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية/جامعة واسط ، المجلد 1 ، العدد(21).
- 46-الشمري، ناظم ،الشروف، محمد موسى.(2009). مدخل في علم الاقتصاد ، عمان ،دار زهران للنشر .
- 47-الشمري، ناظم محمد نوري الشمري .(1999).النقود و المصارف و النظرية النقدية ، ط1 ، الأردن : عمان دار زهران لنشر و توزيع.
- 48- شهاب ، سميرة فوزي .(2013). قياس اثر عرض النقد (M1) على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1987-2010 ، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، المجلد 10 ، العدد(30) .
- 49- الشيباني، فاضل كريمة كزار .(2018)، السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام 2003. مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 10، العدد (2).
- 50-شيخي ، محمد.(2011). طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات و تطبيقات) ، ط1، الجزائر، دار الحامد.
- 51- صبيح،ماجد.(2008). التنمية الاقتصادية ، ط 1،جامعة القدس المفتوحة.
- 52-صخري، د. عمر .(2005).التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، الجزائر ،ديوان مطبوعات الجامعة .

- 53- ظاهر، غسان طارق ،محمد ، سلام هاشم .(2022). السيولة المصرفية واثرها على الناتج المحلي الإجمالي. مجلة مركز الدراسات الكوفة ، المجلد2، العدد(65).
- 54- عبد الحميد، عبد المطلب .(2013). السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، الاسكندرية، مصر ،الدار الجامعية .
- 55- عبد الحميد ، عبد المطلب .(2007). النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي) ، ط 1، الإسكندرية ، الدار الجامعية .
- 56- عبد الرحيم، محمد ابراهيم .(2014). اقتصاديات النقود و البنوك، ط 1، مصر : الإسكندرية، دار التعليم الجامعي .
- 57- عبد الصمد ، عبد الباسط .(2018). دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 (دراسة استشرافية مع ماليزيا) . اطروحة دكتوراه في اقتصاديات المالية و البنوك ، قسم علوم اقتصادية ، جامعة أمحمد بوقرة ، الجزائر.
- 58 - عبد القادر ، بابا .(2017). دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1970-2014. مجلة المالية و الاسواق ، مجلد 4 ، العدد(1) .
- 59- عبد القادر ، لحول .(2014/2015). رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد مالي، جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، الجزائر.
- 60- عبد اللطيف، همسه قصي ، خماس، عمر عدنان، اداء السياسة المالية في العراق بعد عام(2003).
- 61- عبدالهادي، آيه علاء الدين ، عباس، صبحي حسون .(2022). اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة 2004 -2020. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية . العدد (73).
- 62- العبيدي ، شاكرك حمود صلال .(2017). تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق ، رساله دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة و الاقتصاد.
- 63- العبيدي ،مروه اياد محمد.(2022). استعمال منهجية ARDL و منظومة المعادلات الانية للتنبؤ بأسعار النفط للمدة 2021-2025 ، رسالة ماجستير في علوم الاحصاء ، جامعة البصرة ، كلية الادارة و الاقتصاد.

- 64-عبيد، باسم خميس .(2016).تحليل و قياس العلاقة بين نسبة تفضيل السيولة و معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) . مجلة الادارة و الاقتصاد ، جامعه بغداد، بغداد، العدد(109).
- 65- عريقات ، لحربي محمود موسي .(2006). مبادئ الاقتصاد ، التحليل الكلي ، ط 1، الأردن: عمان ، دار وائل للنشر و التوزيع.
- 66-العضايلة ، راضي محمد.(2010). آليات الانتقال النقدي في الاقتصاد الاردني، اطروحة دكتوراه في اقتصاد الاعمال ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ، الاردن .
- 67- العقابي، قيس أنيس جحيل.(2014). تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) باستعمال دالة الاستجابة المستحدثة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة المستنصرية ، كلية الإدارة و الاقتصاد.
- 68- علي ، رحمن حسن علي و عبيد، مروان شاكرا .(2020). تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017 . مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد(35).
- 69-علي ،مهي كريم .(2021). معايير النمو الاقتصادي في العراق (لفترة 2000-2012) . مجلة دراسات تربوية ، العدد (55).
- 70- علوان ، غفران حاتم ، عبد الحميد ، مناهل مصطفى .(2020). قياس و تحليل تقلبات العوائد النفطية و انعكاساتها على النمو الاقتصادي في العراق لمدة 2003-2017. مجلة Route Educational & Social Science Journal، المجلد 7، العدد(1) .
- 71-عوض الله ، زينب حسين و فولي ،اسامة محمد.(2003) اساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ، ط1، مصر ، دار الحلبي الحقوقية للنشر.
- 72-العيسى ، ، د نزار سعد الدين و قطف ، د. ابراهيم سليمان .(2006). الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، ط1، عمان ،دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع .
- 73-غدير، هيفاء.(2010). السياسة المالية و النقدية و دورها التنموي في الاقتصاد السوري، سوريا: دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب.

- 74- الفتلاوي ، حسين ماجد ثامر .(2018).السياسة المالية و اثرها في عرض النقود في العراق للمدة (1990-2014) ، رساله ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة القادسية ، كلية الادارة و الاقتصاد .
- 75- فهمي ،حسين كامل .(2006).ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي ، جدة، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب .
- 76- القرشي ،علي حاتم.(2017).اقتصاديات التنمية ، ط 1 ، النجف ،حوض الفرات .
- 77- القرشي ،محمد صالح .(2008). اقتصاديات الاعمال، ط 1، عمان، اثراء للنشر و التوزيع.
- 78-القرشي، محمد بن علي. (1996). مقدمة في النقود و البنوك، ط1، السعودية، دار جدة للنشر.
- 79-القاضي،حسن محمد.(2014). ،الادارة المالية العامة، ط 1،الأردن: عمان، الأكاديميون للنشر و التوزيع.
- 80-قناوي ، عزت قناوي .(2005).أساسيات في النقود و البنوك ، ط 1، القاهرة دار العلم للنشر و التوزيع .
- 81- كاظم ،كامل علاوي ، صاحب ، ميامي صلال .(2017). السياسة النقدية في العراق قبل وبعد عام 2003 دراسة تحليلية . مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ، المجلد 19 ، العدد(2) .
- 82- كاظم ، محمد خلف .(2019). تغير عرض النقد و تأثيره في التضخم و الناتج في العراق للمدة (1990-2016) . مجلة كلية المأمون ، العدد (34) .
- 83- كنعان، علي. (2011). النقود و الصيرفة و السياسة النقدية، ط 1 ، سوريا: دمشق ،دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر.
- 84- الماحي، محمد.(2010). تخطيط و تمويل التنمية (المناهج-النماذج-التطبيق)، ط 1،مصر ، بستان المعرفة للنشر.
- 85- المالكي ، ناجي ساري فارس.(2021).الاقتصاد الكلي ، ط 1، البصرة ،مطبعة البهاء .
- 86-متطلبات تحقيق أهداف السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي حتى عام 2020 ، موقع اتحاد المصارف العربية <https://uabonline.org>

- 87- محمد ، مجيب حسن .(2018). دور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال الفترة 1990-2014 ((دراسة قياسية باستخدام نماذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ)) ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني الجامعة جيهان - اربيل في العلوم الادارية و المالية ، 27-28 حزيران.
- 88-المحمدي، عبدالله عبد، العيساوي، ماجد جاسم محمد .(2017). قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر الصرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للمدة من (2015-1990)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 9 ، العدد(17).
- 89-محمد،سلام هاشم ،ظاهر ،غسان طارق.(2019). السيولة المصرفية و اثرها على البطالة في العراق للمدة (2016-2004). مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 9، العدد(1).
- 90- المرسومي ، نبيل جعفر عبد الرضا .(2013). في مواجهة التخلف، ط1 ، البصرة ،الغدير للطباعة والنشر.
- 91- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، لسنوات(2003-2020) ، www.cbi.iq
- 92- المشهداني، أحمد إسماعيل ، آل طعمة،حيدر حسين .(2012). دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2009-2003).المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،العدد(33).
- 93- المعموري ، عبد علي كاظم و النداوي ، خضير عباس احمد.(2011).السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي .مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، العدد(4) .
- 94- مناحي،افتخار محمد .(2019). سرعه تداول النقود و العوامل المؤثرة عليها في العراق للمدة (2000-2014) . مجلة العلوم الاسلامية ، العدد(22).
- 95- هاشم، ضيدان طويرش .(2020). اتجاهات تكوين رأس المال الثابت وعلاقته بالنواتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2010). مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية،المجلد12 ، العدد(38) .
- 96- الوزني، خالد واصف و الرفاعي ، احمد حسين.(2007).مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري و التطبيق ، ط3 ، عمان، دار وائل للنشر .

97- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للسنوات (2003-2020) .

98- يحيى، وداد يونس.(2001)، النظرية النقدية (النظريات ، المؤسسات ، السياسات)، ط 1، الموصل، دار الكتب للطباعة و النشر.

99- يوسف ، حمزة عبد . ٢٠١٦ . استهداف الناتج المحلي الاجمالي الاسمي غير النفطي كهدف وسيط للسياسة النقدية (مبادرة البنك المركزي العراقي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) ورقة بحثية مركزة ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والانتمان ، قسم التفنيش الميداني .

المصادر الأجنبية

100- Aghion, Philippe Aghion and Howitt, Peter.(1999). Endogenous growth theory, Coordinated by Maxine Brant-Collett The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England.

101- Alimi, R., Santos Alimi. (2014). ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, **Asian Journal of Economic Modelling**, Vol 2, No 2.

102- Khalil and Dombrecht, Saed Khalil and Michel Dombrecht. (2011). The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER.

103- Mishkin, f.s.(2013).The economics of money ,financial markets,(New York: Columbia University .

104- Robert J. Barro.(2007). Economic Growth in a Cross Section of Countries , The Quarterly Journal of Economics, Vol. 106, No. 2.

المواقع الإحصائية

EViews موقع 105-

<https://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl.html>

الملحق (1)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=700) للمدة (2003-2020) مليون دينار

2008	2007	2006	2005	2004	2003	
4730388.9	5494212.4	7597524.8	7286558.3	5546198.2	4718909.9	الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك
66659203.9	59274337.1	55124470.2	52293767.5	56362035.9	32552228.4	التعدين والمقالع
1939714	1817913.8	1711054.9	1548694.3	1565411.7	2011418.5	الصناعة التحويلية
5648215.4	4928470.3	4838350.1	451970.5	2209874.4	793117.9	البناء والتشييد
1010161.7	972816.6	873752.8	796147.4	688909.2	325215.1	الكهرباء والماء
79987683.9	72487750.2	70145152.8	62377138	66372429.4	40400889.8	مجموع الأنشطة السلعية
7607458.7	7333112.6	8825801	11798849.5	12166896.7	7959293.7	النقل والاتصالات والخزن
7567679.4	6973333.7	7514756.3	6997942.3	6303999.4	2902050.5	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه
11472364.2	10864645.4	9644405.4	8881601.3	8521156.1	1651576.2	البنوك والتأمين
26647502.3	25171091.7	25984962.7	27678393.1	26992052.2	12512920.4	مجموع الأنشطة التوزيعية
15092747.2	14302388.3	13713616.2	9787648.5	8870559.1	6806287.7	مجموع الأنشطة الخدمية
121727933.4	111961230.2	109843731.7	99843179.6	102235040.7	59720097.9	المجموع حسب الأنشطة
120702075	111455813	109389941	103551403	101845262	66398213	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية, للسنوات (2003-2020), بغداد: وزارة التخطيط.

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
7309016	7469173.9	6019561.4	6465656.3	5560828.4	4898773.2	الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك
94139560.1	86937214.7	84271644.8	74643906.6	68852189.7	68178391.5	التعدين والمقالع
2064945.8	2653458.2	2930766.1	2870485.9	2805041.0	2637792.9	الصناعة التحويلية
14544136.7	15251872.4	12025298.1	8320104.4	8453995.9	5385960.9	البناء والتشييد
2093426.6	1872474.6	1642708.4	1387422.6	1222014.7	12098520.2	الكهرباء والماء
120151085.2	114184193.8	106889978.8	93687575.8	86899069.7	82310770.7	مجموع الأنشطة السلعية
13443600.8	12675527.3	10306851.5	7703167.2	7555755.4	6977733.5	النقل والاتصالات والخزن
14834598.4	14910800.8	14449928.6	11027927.7	10015048.2	8422182.8	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه
1774842.3	3018624.2	2604992.2	1875660.4	1488221.2	1493874.1	البنوك والتأمين
30053041.5	30604952.3	27361772.3	20606755.3	19059024.8	16893790.4	مجموع الأنشطة التوزيعية
9773792.2	9589713.5	9374312.4	10355537.2	10017684.8	9845396.9	ملكية دور السكن
19503264	21314520.5	19887226.6	18916608.7	17466194.3	16407283.2	خدمات التنمية الأجتماعية والشخصية
29277056.2	30904234	29261539	29272145.9	27483879.1	26252680	مجموع الأنشطة الخدمية
179481182.9	175683380.1	163513290.1	143566477.0	133436973.6	125457241.2	المجموع حسب الأنشطة
529776	693205.1	925757.0	866260.0	749945.0	754393.3	ناقص رسم الخدمة المحتسب
178951406.9	174990175.0	162587533.1	142700217.0	132687028.6	124,659,542	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية, للسنوات (2003-2020), بغداد: وزارة التخطيط.

الملحق (1)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=700) للمدة (2003-2020) مليون دينار

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
8122949.4	6048361.4	4358551.1	3863223	4,598,970.6	5148151.0	الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك
116417578.7	132964663.2	128159524.8	129839551.3	135,393,334.8	101935990.0	التعدين والمقالع
2327113.0	2059862.6	1957710	1926417.4	1,787,446.6	1554393.9	الصناعة التحويلية
4204447.3	7033531.7	2716814.2	8987226.8	2,251,534.3	5192651.9	البناء والتشييد
2484937.8	2410025.6	1973778.2	1938555.3	8,555,838.5	1950117.3	الكهرباء والماء
133557026.2	150516444.5	139166378.3	146554973.8	152,587,124.80	115781304.1	مجموع الأنشطة السلعية
14015848.2	17496545.9	16933829.5	16160233	15,272,685.4	10420732.1	النقل والاتصالات والخزن
13145192.7	14977807.8	13958885.8	14672908.6	13,396,126.0	13185990.4	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه
2019313.9	2729528.3	2715780.3	2349729.4	1,949,154.8	1204533.2	البنوك والتأمين
29180354.8	35203882	33608495.6	33812871	30,617,966.2	24811255.7	مجموع الأنشطة التوزيعية
7986777.1	8210628.4	7971063.8	7977075.8	7,714,138.7	10294591.6	ملكية دور السكن
18674410.6	19597529.4	19259847.6	19102036.5	19,067,140.8	19102675.9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
26661187.7	27808157.8	27230911.4	27079112.3	26,781,279.5	29397267.5	مجموع الأنشطة الخدمية
189398568.7	213528484.3	204505785.3	206816957.1	209,986,370.5	169989827.3	المجموع حسب الأنشطة
1286302.9	1738709.6	1729516.4	1686890.2	1,054,260.8	358950.9	ناقص رسم الخدمة المحتسب
188112265.8	211789774.7	202776268.8	205130066.9	208,932,109.7	169630876.4	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية, للسنوات (2003-2020), بغداد: وزارة التخطيط.

Abstract

The monetary school, led by the well-known American economist Milton Friedman, emphasizes the requirement of proportionality between the expansion of the money supply and economic growth in order to establish monetary stability. Additionally, there is a short-term causal link between the money supply and economic growth, but this link will disappear over the medium and long-term, shortening the impact of the money supply on the overall level of prices. The money supply in its broadest meaning serves as the most accurate indicator of the amount of money available (M2).

The research tried to assess Iraq's average per capita share of the gross domestic product (GDP) and the increase of the money supply (M1, M2, and M3) at current and constant prices.

The study also measured the effect of money supply on economic growth using the most recent standard models (ARDL), the most recent statistical software (EViews12), and semi-annual statistical data. When using the GDP at constant prices, the difference was (2.81%).

In order to establish monetary stability in Iraq, a strong monetary policy must be implemented to both manage local liquidity and spur economic expansion.



The Republic of Iraq

**Ministry of Higher Education and Scientific
Research**

University of Basra

College of Administration and Economics

Department of Economics



**Analyzing and measuring the impact of the money
supply on economic growth in Iraq using the
ARDL methodology for the period(2020-2003)**

Submitted By

Shahad Hassoun Radhi Attieh

**The Council of the College of Administration and Economics at
the University of Basra, which is part of The Requirements for
Obtaining a master's degree in Economic Sciences**

Supervised by

Prof. Dr. Sami Obaid Mohammed AL-Tamimi

1444 A.H

2023 A.D